

دورية علمية متخصصة ومحكمة
يصدرها كل ثلاثة أشهر معهد الإدارة العامة
الرياض - المملكة العربية السعودية

فى هذا العدد:

- تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائى فى الرياض بالمملكة العربية السعودية.
  د. يحيى عبدالغني أبو الفتوح

- نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية.
  د. بكر تركي عبدالأمير

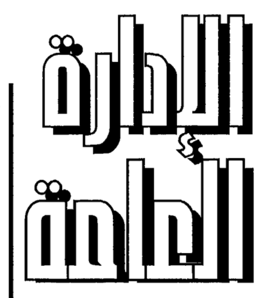
- التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها.
  أ. د. محمد حسن شعبان

- الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع فى علم الإدارة العامة: مساهمة الاستقصاء السردى (الجزء الثانى).
  تأليف: جنيفر دودج وسونيا م. أوسبينا واريكا جابرييل فولدي
  ترجمة: رامي فواز مصطفى
  راجع الترجمة: د. محمد منير الأصبحي

● المجلد السادس والأربعون ● العدد الرابع ● شوال ١٤٢٧هـ ● نوفمبر ٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

ردمـــد: ٩٠٣٥ - ٠٢٥٦
ISSN. 0256-9035
رقم الإيداع: ٠١٣٧ / ١٤



دورية علمية متخصصة ومحكمة
يصدرها كل ثلاثة أشهر معهد الإدارة العامة
الرياض - المملكة العربية السعودية

في هذا العدد:

• تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائي في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

د. يحيى عبدالغني أبو الفتوح

• نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية.

د. بكر تركي عبدالأمير

• التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها.

أ. د. محمد حسن شعبان

• الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع في علم الإدارة العامة: مساهمة الاستقصاء السردي (الجزء الثاني).

تأليف: جنيفر دودج وسونيا م. أوسبينا واريكا جابرييل فولدي

ترجمة: رامي فواز مصطفى

راجع الترجمة: د. محمد منير الأصبحي

• المجلد السادس والأربعون • العدد الرابع • شوال ١٤٢٧هـ • نوفمبر ٢٠٠٦م



- المجلد السادس والأربعون
- العدد الرابع



دورية الإدارة العامة

ترحب الدورية بمشاركة الكتّاب والباحثين وتسعى إلى نشر إنتاجهم من البحوث والدراسات والمقالات العلمية، وكذلك نشر ملخصات الرسائل الجامعية وعروض الكتب وفقًا للشروط والقواعد والمواصفات التالية:

- الإدارة العامة دورية علمية متخصصة ومحكمة لا تقبل الأعمال التى لا تتبع الأسلوب والمنهج العلمى فى الكتابة.
- تنشر الدورية الأعمال العملية المتصلة بحقل الإدارة وحقول المعرفة الأخرى ذات العلاقة بها، التى لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر إلى جهات أخرى.
- يتم عرض جميع الأعمال العلمية المقدمة للنشر فى الدورية على هيئة تحرير الدورية، ويرسل الملائم منها بشكل سرى إلى محكمين متخصصين فى موضوع العمل العلمى.
- تُشعر الدورية صاحب العمل العلمى المقبول بموعد نشره، كما تزوده بنسختين من الدورية بعد صدورها وعشر مستلات من العمل المنشور.
- العمل الذى يقدم للدورية لا يعاد لكاتبه.
- تصرف مكافأة رمزية عن العمل العلمى الذى يجاز نشره.
- لا يعاد نشر أى عمل علمى نشر فى الدورية بأى شكل من الأشكال أو بأى لغة فى أى جهة أخرى إلا بإذن خطى من رئيس التحرير.
- فى حالة استخدام أداة لجمع البيانات، يجب إرفاق الأداة مع العمل العلمى.
- تعبّر الأعمال التى تنشر فى الدورية عن آراء كاتبيها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأى المعهد.

توجه المراسلات المتعلقة بالتحرير إلى العنوان التالى:

مركز البحوث، معهد الإدارة العامة - الرياض ١١١٤١، المملكة العربية السعودية

رئيس تحرير دورية (الإدارة العامة) - هاتف: ٤٧٨٧٥٧٢

سكرتير التحرير هاتف: ٤٧٤٥٠٨٧ - فاكس: ٤٧٤٥٥٤١

E-mail : journal@ipa.edu.sa

www.ipa.edu.sa/research

قواعد النشر فى الدورية

يراعى فى الأعمال المقدمة للنشر فى الدورية أن تكون متّسمة بالجدة والأصالة والموضوعية، ومكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح مترابط، مع الالتزام بما يلى:

١ – نسخ العمل العلمى بواسطة الحاسوب وبمسافات مزدوجة بين الأسطر، مع ترك مسافة (٤) سم على الهامشين وكذلك مسافة (٤) سم فى أعلى وأسفل الصفحة.

٢ – ألا يزيد حجم العمل المقدم على (٤٠) صفحة ولا يقل عن (٢٠) صفحة بما فى ذلك قائمة المراجع والملاحق.

٣ – بعد استكمال إجراءات التعديل وقبول العمل العلمى فى الدورية يقدم مطبوعًا على قرص الحاسب حسب المواصفات الفنية لنسخ دورية الإدارة العامة.

٤ – ترتب صفحات العمل العلمى حسب التسلسل التالى:

– الغلاف، ويتضمن: عنوان البحث واسم الكاتب (باللغتين العربية والإنجليزية)، الوظيفة التى يشغلها، وكذلك جهة العمل.

– الصفحة الأولى، وهى بداية المتن أو النص، وتأخذ رقم (١).

– يستمر تسلسل ترقيم صفحات العمل العلمى حتى نهاية قائمة المراجع والملاحق.

٥ – يكون لكل عمل علمى مستخلصان: أحدهما بالعربية والآخر بالإنجليزية على ألا يتجاوز عدد كلمات كل منهما (٢٠٠) كلمة، ويراعى أن يتضمن المستخلص: أهداف البحث (العمل العلمى)، مشكلة البحث، منهج البحث، النتائج التى توصل إليها البحث.

٦ – ترفق السيرة الذاتية لمعد العمل فى صفحة منفصلة بحيث تشمل: الاسم والعنوان، الدرجة العلمية والتخصص، العمل الحالى وجهته، وأهم الإنجازات العلمية.

٧ – التوثيق العلمى: يجب أن يراعى فى عملية التوثيق العلمى أثناء الاقتباس وكذلك عند كتابة قائمة المراجع الشكل الإجرائى التالى:

أ – الاقتباس:

– عندما يكون الاقتباس عامًا فإنه يشار إلى مصدر / مصادر اقتباس الفكرة وذلك بوضع الاسم الأخير للمؤلف / للمؤلفين، وسنة النشر بين قوسين:

(الحمد، ١٤١٢هـ) . (Deming, 1986)

– عند الاقتباس أو الاستشهاد بمرجع سبقت الإشارة إليه فى متن البحث، يذكر اسم المؤلف أولاً ثم توضع سنة النشر بين قوسين:

، الحمد (١٤١٢هـ) . Deming (1986) ،

- إذا ورد اسم المؤلف فى نفس الفقرة بحيث لا يمكن الخلط بينه وبين دراسات أخرى فإنه يكتفى بذكر اسم الكاتب فقط:

وقد وجد الحمد أيضًا ...

وقد وجد Deming أيضًا ...

- عند الاقتباس أو الاستشهاد بالعديد من المصادر المختلفة، توضع أسماء المؤلفين وسنوات النشر بين قوسين:

(الحمد، ١٤١٣هـ؛ السنارى، ١٤١٥هـ).

(Selye, 1984; Deming, 1986; Sallis, 1993)

- عند الاقتباس أو الاستشهاد بأكثر من مرجع لمؤلف واحد وفى نفس العام، يميز بين المراجع باستخدام ترتيب الأحرف الهجائية لكل مرجع، بحيث توضع هذه الأحرف بعد سنة الإصدار مباشرة:

(الحمد، ١٤١٣ أ)، (الحمد، ١٤١٣ ب) .

(AL-Hamad, 1994b)   (AL-Hamad, 1994a)

- عند الاقتباس من عمل لأكثر من مؤلف تذكر فى المرة الأولى الألقاب (الأسماء الأخيرة) لجميع المؤلفين تليها سنة النشر بين قوسين:

خليفة، الحسن، وأنس (١٤١٦هـ)

Williams, Jones, Smith, and Bradner (1983)

- وفى المرات التالية يذكر اللقب (الاسم الأخير) للمؤلف الأول تليه عبارة وآخرون تليها سنة النشر بين قوسين:

خليفة وآخرون. (١٤١٦هـ)

Williams et al. (1983)

- عندما يكون الاقتباس نصًا يذكر رقم صفحة أو صفحات الاقتباس بعد سنة النشر مباشرة:

(الحمد، ١٤١٣: ١٤٤)   (Deming, 1986: 9)

الحمد، (١٤١٣: ٢٠)   Deming, (1986: 30)

ب – إعداد قائمة المراجع العلمية:

- يضمن أى مرجع يشار إليه فى متن البحث أو الدراسة فى قائمة المراجع.
- تصنف المراجع العلمية فى قائمة واحدة مهما كانت مصادرها: دوريات، كتب، نشرات رسمية، مجلات ... إلخ. وتوضع المراجع العربية فى صفحة مستقلة تليها المراجع الأجنبية فى صفحة أخرى. وترتب المراجع هجائيًا حسب الاسم

(الأخير للمؤلف)، سنة النشر، عنوان الكتاب أو البحث، المدينة / الدولة، الناشر، وذلك على النحو التالى:

- **البحوث والدراسات :**

الطويل، محمد (١٤١٠هـ). "التجربة الخليجية فى مجال التدريب الإدارى ومشكلاته"، **الإدارة العامة**، الرياض: معهد الإدارة العامة، ٦٥: ٧-٥٠.

Wolf, R. (1994). "Organizational Innovation: Review, Criticue and suggested research ditections". **Journal of Management Studies,** 31 : 405 - 431.

ج - **الكتب:**

- هيجان، عبدالرحمن (١٤١٩هـ). **ضغوط العمل: منهج شامل لدراسة مصادرها ونتائجها وكيفية إدارتها**. الرياض: معهد الإدارة العامة.

Schein, E.H. (1992). **Organizational Culture and Leadership**, San Francisco: Jossey - Bass

د - **فصل فى كتاب:**

- الشقاوى، عبدالرحمن (١٤١٦هـ). أجهزة التنمية الإدارية. فى محمد الطويل وآخرون، **الإدارة العامة فى المملكة العربية السعودية**. الرياض: معهد الإدارة العامة. ص ص. ١٤٥-١٧٤.

هـ - **النشرات والوثائق الرسمية:**

- **التقرير الإحصائى السنوى (١٤٢٠هـ)**. الرياض: وزارة المالية والاقتصاد الوطنى.
- **نظام معهد الإدارة العامة** الصادر بالمرسوم الملكى رقم (٩٣) وتاريخ ١٣٨٠/١٠/٢٤هـ.
- **قرار مجلس الوزراء رقم (٥٢٠)** وتاريخ ١٣٨٣/٧/٥هـ بشأن تشكيل لجنة عليا للإصلاح الإدارى ولجنة إدارية تحضيرية.

و - **الرسائل الأكاديمية:**

- Almaayoof, S. M. (1993). **Factors Influeneing the Utilization of IPA Consultations by Saudi Public Sector Organizations**. Unpublished doctoral dissertation, University of Pittsburgh, Pittsburgh, USA.

٨ - الملاحق: توضع الملاحق بشكل مستقل بعد نهاية المراجع مباشرة.

التوثيق من مصدر إلكترونى

أولاً - الدوريات:

١ - المقالة المنشورة على شبكة المعلومات (الإنترنت) ولها مصدر ورقى:

عند الاطلاع على المقالة توضع أقواس بعد عنوان المقالة كما هو مبين فى المثال التالى:

VendenBos, G., Knapp, S., & Doe, J.
(2001). Role of reference elements
In the Selection of resources by
Psychology undergraduates [Elctronic
Version]. Journal of *Bibliographic*
Research, 5,117-123

❖ إذا كان هناك اختلاف بين الأصل الورقى والنسخة الإلكترونية يكون التوثيق على النحو التالى:

VendenBos, G., Knapp, S., & Doe, J.
(2001). Role of reference elements
In the Selection of resources by
Psychology undergraduates [Elctronic
Version]. *Journal of Bibliographic*
Research, 5,117-123
Retrieved October 13,2001,

From http://jbr.org/article.html

٢ - المقالة المنشورة فى دورية على شبكة المعلومات (الإنترنت) فقط:

Frecrichson, B.L. (2000, March7)
Cultivating positive emotions to optimize
Health and well-being. Prevention &
Treatment, 3 Articles 0001a. Retrieved
November 20, 2000, from
http://journals.apa.org/prevention/volume3/pre0030001a.html

٣ - نسخة إلكترونية لمقالة كتبها من ثلاثة إلى خمسة كُتّاب فى دورية مسترجعة من قاعدة بيانات:

Broman, W. C., Hanson, M.A., Oppler,
S.H., Pulakos, E.d., & White, L.A.
(1993). Role of early supervisory
experience in supervisor performance.

journal of applied Psychology, 78,
443-449. Retrived October 23.2000,
from PsycARTICLES database.

ثانيًا - الوثائق غير الدورية المنشورة على شبكة المعلومات (الإنترنت):

١ - المقالة المنشورة فى نشرة إخبارية على شبكة المعلومات (الإنترنت) فقط:

Glueckauf, R.L., Whitton, J., Baxter, J.,
Kain, J., Vogelgesang, Hudson, M.,
et al. (1998, July). Videocounseling for
Families for rural teens with epilepsy--
Project update. *Telehealth News, 2(2)*
Retrieved form http://www.telehealth.net/subscribe/
newsletter4a.html

٢ - وثيقة واحدة لم تتم الإشارة فيها إلى الكاتب والتاريخ:

GYUth WWW user survery. (n.d.).
Retrieved August 8, 2000,from
http://www.cc.gates.edu.gvu/usersurvey/survey 1997-10/

٣ - وثائق البرامج أو الأقسام الجامعية الموجودة على موقع الجهة على شبكة المعلومات (الإنترنت):

Chou,L.,McClintock, R., Moretti, F.,
&Nix, D.H. (1993). Technology
and education: New wine in
bottles: Choosing pasts and imagining
educational futures. Retrieved
August24,2000, form Colombia
University, institute for learning
Technologies Web site:
http://www.ilt.columbia.edu/publications/papers.newwinel. htm 1

قواعد نشر عروض الكتب:

أ - شروط عامة:

- أن يكون الكتاب فى أحد مجالات العلوم الإدارية والعلوم الأخرى ذات العلاقة.
- أن يكون معد العرض النقدى متخصصًا فى نفس المجال العلمى للكتاب.
- ألا يكون قد سبق تقديمه للنشر فى دورية أخرى.
- أن يكون الكتاب مرجعيًا وحديث النشر
- أن يرسل أصل الكتاب مع العرض.

ب - محتويات العرض النقدى:

١ - بيانات عن الكتاب:

- العنوان
- المؤلف
- الناشر وعنوانه
- تاريخ النشر، ISBN/ ردمك، عدد الصفحات

٢ - مقدمة:

- أهمية الكتاب.
- الفئة (الفئات التى يخاطبها الكتاب).
- لماذا اخترت هذا الكتاب دون غيره؟
- كيف يقارن هذا الكتاب بالكتب المناظرة له فى نفس المجال (هل يتفوق عليها؟ هل يكملها؟).

٣ - عرض محتويات الكتاب:

- توضيح مجال الكتاب وأهدافه وعرض للموضوعات التى تناولتها فصول الكتاب فصلاً فصلاً بطريقة موجزة؛ مع مراعاة التوازن بين هذا الجزء والجزء الذى يليه المتعلق بالعرض النقدى للكتاب.

٤ - العرض النقدى للكتاب:

- تحليل ونقد لأهم القضايا والأفكار العلمية التى تناولها الكتاب مع الاستشهاد بأمثلة واقتباسات من الكتاب عند الحاجة إلى تأييد وجهة نظر معينة:

- حرفية تناول الموضوعات (المنهجية المتبعة فى تناول الموضوعات، طريق استخدام مصادر المعلومات، تنظيم العمل، طريقة التقديم ... إلخ).
- جودة أسلوب الكتاب.

❖ قدرة الكاتب على توضيح ما يريد بيانه.

❖ الإسهامات العلمية التى قدمها الكتاب (هل يقدم الكتاب شيئًا جديدًا أو يتناول المعارف الحالية بطريقة جديدة تساعد على الاستفادة منها بصورة أفضل؟).

❖ مناقشة السلبيات الموجودة فى العمل - إن وجدت - بطريقة علمية موضوعية، دون التعرض لشخص المؤلف، مع مراعاة التعامل مع الأهداف التى وضعها الكاتب لكتابه وليس الكتاب الذى يتمنى قارئه أن يكون المؤلف قد كتبه.

❖ أية نقاط تقترح إضافتها للكتاب عند إعادة طبعه لإثراء موضوع الكتاب.

٥ - خاتمة: تلخص أهم ما قدمه العرض النقدى من إسهامات.

٦ - قائمة بأهم المراجع: التى حواها الكتاب إلى جانب أى مراجع أخرى مهمة - إن وجدت - قد تفيد قارئ العرض.

ملخصات الرسائل الجامعية:

يراعى فى الرسائل الجامعية أن تكون حديثة ولم يمض على تاريخ الحصول عليها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يزيد عدد صفحات الملخص على (٢٠) صفحة، مع الالتزام بما يأتى:

١ - مقدمة لبيان أهمية موضوع البحث.

٢ - ملخص لمشكلة (موضوع) البحث وكيفية تحديدها.

٣ - ملخص لمنهج البحث وفروضه وعينته وأدواته.

٤ - ملخص للدراسة الميدانية (التطبيقية) وأهم نتائجها.

٥ - خاتمة لأهم ما وصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات.

٦ - قائمة بالمراجع.

المواصفات الفنية لنسخ البحوث والدراسات والمقالات المقدمة للدورية

أولاً - المتن:

١ - مقاس المتن (١٢سم عرضًا × ١٧,٥سم ارتفاعًا) + ١سم لترقيم الصفحة، بحيث يصبح الارتفاع النهائى ١٨,٥سم.

٢ - ينسخ المتن بخط آريل Arial عادى (١٤) على الويندوز أو منى عادى (١٤) على بيئة الماكنتوش.

٣ - إدخال بداية الفقرة (٠,٦) سم.

٤ - المسافة الرأسية بين الفقرات تعادل (١,٥) من المسافة بين السطور.

٥ - المتن المتضمن كلمات أجنبية يجب أن ينسخ بخط تايمز عادى بحجم (١٢).

٦ - ينسخ التهميش (التعليق) العربى - إن وجد - فى ذيل الصفحة بخط آريل Arial عادى (١٠) على الويندوز أو منى عادى (١٠) على بيئة الماكنتوش.

٧ - فى الفقرات المرقومة يجب أن تترك شرطة (-) بين الرقم والفقرة.

٨ - فى الفقرات المرقومة التى تتكون من أكثر من سطر يجب أن يبدأ السطر الثانى وما يليه مع بداية المتن وليس مع الرقم. مثال:

١ - الخطوة الأولى فى التحليل الهرمى: هى تجزئة المشكلة ووضعها فى شكل هرمى وذلك بتحديد المعايير المؤثرة فى اتخاذ القرار والبدائل التى تتم مقارنتها.

ثانيًا - العناوين:

١ - ينسخ العنوان الرئيسى بخط آريل Arial أسود (٢٠) على الويندوز أو منى أسود (٢٠) على بيئة الماكنتوش.

٢ - يصف العنوان الفرعى بخط آريل Arial أسود (١٦) على الويندوز أو منى أسود (١٦) على بيئة الماكنتوش.

٣ - يصف العنوان المتفرع (الأول) بخط آريل Arial أسود (١٤) على الويندوز أو منى أسود (١٤) على بيئة الماكنتوش.

٤ - يصف العنوان المتفرع (الثانى) وما يليه بخط آريل Arial عادى (١٤) على الويندوز أو منى عادى (١٥) على بيئة الماكنتوش.

ثالثًا – الجداول والأشكال:

١ – ينسخ عنوان الجدول أو الشكل بخط آريل Arial أسود (١٤) على الويندوز أو منى أسود (١٤) على بيئة الماكنتوش.

٢ – ينسخ رأس الجدول بخط آريل Arial أسود (١٢) على الويندوز أو منى أسود (١٢) على بيئة الماكنتوش.

٣ – تنسخ بيانات الجدول بخط آريل Arial عادى (١٢) على الويندوز أو منى عادى (١٢) على بيئة الماكنتوش.

٤ – إذا كان هناك مجموع فى نهاية الجدول ينسخ بخط آريل Arial أسود (١٢) على الويندوز أو منى أسود (١٢) على بيئة الماكنتوش.

رابعًا – المراجع:

١ – تصف المراجع العربية فى آخر البحث أو المقال بخط آريل Arial عادى (١٢) على الويندوز أو منى عادى (١٢) على بيئة الماكنتوش.

٢ – تصف المراجع الأجنبية فى آخر البحث أو المقال بخط تايمز عادى بحجم (١٠).

المحتويات	الصفحة

- تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائى في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

د. يحيى عبدالغني أبو الفتوح ٥٨٣

- نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية.

د. بكر تركي عبدالأمير ٦٢١

- التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها.

أ.د. محمد حسن شعبان ٦٥٧

- الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع في علم الإدارة العامة: مساهمة الاستقصاء السردي (الجزء الثاني).

تأليف: جنيفر دودج وسونيا م. أوسبينا واريكا جابرييل فولدي

ترجمة: رامي فواز مصطفى

راجع الترجمة: د. محمد منير الأصبحي ٧٠٥

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائى
فى الرياض بالمملكة العربية السعودية

الدكتور يحيى عبدالغني أبو الفتوح
أستاذ الاقتصاد العام المشارك
معهد الإدارة العامة

● دورية الإدارة العـــامـــة
● المجلد السـادس والأربعـون
● العـــــدد الـرابـع
● شـــــوال ١٤٢٧هـ
● نوفـــمـــبـــر ٢٠٠٦م

تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائى في الرياض بالمملكة العربية السعودية

د. يحيى عبدالغني أبو الفتوح❖

ملخص:

هدف البحث إلى تقدير التكاليف الاجتماعية للأضرار البشرية وغير البشرية الناجمة عن تلوث الهواء فى منطقة الرياض، ولتحقيق ذلك تم تحليل البيانات التى حصل عليها الباحث من مصادرها الأصلية، واستخلاص نموذج للتقدير كما تم حصر الدراسة فى التلوث الصناعى من المصادر غير الطبيعية.

وتم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة. تستعرض المقدمة مشكلة الدراسة ومنهجيتها، وتناول المبحث الأول الإطار النظرى والدراسات السابقة على المستوى المحلى والدولى، واستخلاص نموذج لتقدير التكاليف الاجتماعية للتلوث. وتناول المبحث الثانى الإطار التحليلى للدراسة بتطبيق النموذج المقترح على منطقة الرياض، وتلخص الخاتمة نتائج الدراسة.

وقد اتضح أن إجمالى التكلفة الاجتماعية للأضرار البشرية بسبب التلوث الهوائى تبلغ (٢٩٩,٩) مليون ريال سنوياً، فى حين تبلغ تقدير قيمة الخسارة الكلية فى الزراعة بسبب التلوث (١٣,٨) مليون ريال. وأن العقارات المشغولة تحتاج إلى تكاليف إضافية سنوية لمعالجة آثار التلوث تبلغ (٢٥,٥) مليون ريال سنوياً. وهذا يعنى أن إجمالى التكاليف الاجتماعية البشرية وغير البشرية تصل إلى (٣٣٩,٢) مليون ريال سنوياً، وتبلغ التكلفة الاجتماعية البشرية (٨٨,٤٪) من إجمالى تكاليف التلوث الهوائى.

يعد تلوث الهواء أكثر أنواع التلوث تأثيراً فى النظام البيئى. وتزداد مخاطره مع زيادة تركيز الملوثات فى الهواء، وكذا تزداد بزيادة تجمُّع السكان فى المناطق الحضرية. وينتج التلوث من مصادر طبيعية ومصادر صناعية. ولما كانت المصادر الطبيعية تنجم من فعل الطبيعة كحبوب اللقاح وحركة الرياح وغيرها مما يعد خارج تحكم الإنسان، ينتج التلوث الصناعى من الملوثات الغازية والجسيمات الدقيقة التى تنجم من مخلفات الصناعة مثل صناعة النفط

❖ أستاذ الاقتصاد العام المشارك – معهد الإدارة العامة، الرياض.

وصناعة الأسمدة الفوسفاتية وصناعة الأسمنت، بالإضافة إلى انبعاثات التلوث من السيارات وكثافة حركة المرور.

ويعد التلوث الهوائى الصناعى سلعة اجتماعية ضارة economic bad تنتج من الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة والأنشطة الصناعية منها بصفة خاصة. كذلك يعد منتجاً جانبياً من أنشطة الإنتاج والاستهلاك. ويترتب عليه ما يسمى بظاهرة الآثار الجانبية السالبة للأنشطة الاقتصادية على المجتمع، وما ينجم عنها بالتالى من تكاليف اجتماعية يتحملها المجتمع بجانب التكاليف الخاصة. ولا يستطيع نظام السوق أن يعكس مثل هذه الآثار.

وتعد الآثار الصحية الواقعة على الإنسان - الأضرار البشرية - والآثار المادية الواقعة على النباتات والملكية العقارية الناتجة عن التلوث الهوائى الصناعى من أهم هذه الآثار الجانبية السالبة. فللتلوث أضرار بالغة على كل من الجهاز التنفسى والجهاز الدورى الدموى، ويؤدى إلى تلف بعض أنسجة الدماغ وبعض أنواع السرطانات. كما يظهر تأثيره السيئ فى النباتات فى شكل انخفاض نمو النباتات والإنتاج الزراعى. بالإضافة إلى تخفيض قيمة الممتلكات العقارية فى المناطق الصناعية فى شكل تراكم الغبار وتقشير واجهات المبانى وصدأ المعادن وتآكلها ونحو ذلك مما يخفض من قيمتها أو يزيد من تكاليف صيانتها.

ويلاحظ مع زيادة السكان وازدحام المرور فى مدينة الرياض زيادة درجة تركيز الملوثات فيها، إذ تشير بعض الدراسات غير الاقتصادية إلى ارتفاع معدلات تركز الجسيمات الدقيقة فى الرياض وارتفاع نسبة الرصاص بما يفوق المعدلات المسموح بها وفقاً لمقاييس حماية البيئة فى مصلحة الأرصاد وحماية البيئة بالمملكة.

يتضح من متابعة إحصاءات وزارة الصحة بالمملكة ارتفاع حالات الإصابة بالأمراض الصدرية فى الرياض بصفة خاصة حيث سجلت منطقة الرياض أعلى نسبة عن بقية المناطق بلغت (٢٢,٩٪) من إجمالى عدد حالات الإصابة فى المملكة، تليها العاصمة المقدسة (٢١,٣٪) ثم محافظة جدة (١٢٪) وهى مناطق تتسم بكثافتها السكانية. كذلك رصدت المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة أن

أكثر زيارات المراجعين كانت بسبب التهابات الجهاز التنفسى. وأن أكثر الأمراض حدوثاً فى مجال الصناعات هى أمراض الجهاز التنفسى وتمثل (٢٧,٧٪) من مجموع الحالات المرضية التى حدثت فى جميع الصناعات (وزارة الصحة، الكتاب الإحصائى السنوى، ١٤٢٤: ٥١، ٨٠، ٨٣).

ولا شك أن دراسة ظاهرة التلوث الهوائى الناجم عن الملوثات الصناعية فى الرياض وتقدير تكاليفها من الموضوعات المهمة؛ نتيجة لزيادة الملوثات ومتوسط تركيز الغبار العالق وازدحام حركة السير والنهضة الصناعية والعمرانية الضخمة فى المنطقة. وإن أي محاولة لتقدير التكاليف التى يتحملها المجتمع نتيجة التلوث الهوائى تلقى الضوء على حجم المشكلة ومدى ضرورة الأخذ فى الاعتبار تحسين البيئة وتخفيض مستوى التلوث، كما يظهر مدى ضرورة إعداد برامج لرقابة عناصر التلوث الناتجة من الأنشطة الصناعية المختلفة ودراسة تكاليفها ومنافعها.

يهدف البحث - إذن - إلى تقدير التكاليف الاجتماعية للأضرار الناجمة عن تلوث الهواء فى منطقة الرياض؛ باستخلاص وتطبيق أحد النماذج التى تتناسب مع طبيعة وحجم البيانات المتاحة من الإحصاءات الرسمية.

ولتحقيق ذلك يتم الاعتماد على أسلوب الدراسة الاستقرائية التحليلية عن طريق الدراسات السابقة، واستخلاص نموذج للتقدير لتحليل البيانات التى حصل عليها الباحث من مصادرها الأصلية، بغرض تقدير التكاليف الاجتماعية الناجمة عن أضرار التلوث الهوائى. كما يتم حصر الدراسة فى التلوث الصناعى من المصادر غير الطبيعية.

بالإضافة إلى تلك المقدمة يلى ذلك مبحثان وخاتمة، المبحث الأول يتناول الإطار النظرى والدراسات السابقة على المستوى المحلى والدولى ومحاولة استخلاص نموذج لتقدير التكاليف الاجتماعية للتلوث، ويعرض المبحث الثانى الإطار التحليلى للدراسة بتطبيق النموذج المقترح على منطقة الرياض، وتأتى الخاتمة لتحتوى على الخلاصة والنتائج.

المبحث الأول- الإطار النظرى والدراسات ذات العلاقة:

أولاً - التلوث الهوائى وأضراره المادية والبشرية:

يعد الهواء ملوثاً إذا وجدت به مواد صلبة أو سائلة أو غازية بكميات تؤدى إلى وقوع أضرار فسيولوجية أو اقتصادية أو الاثنين معاً على الإنسان والحيوان والنبات والملكيات. وينتج تلوث الهواء من مصادر طبيعية ليست مجالاً للبحث هنا، وأخرى صناعية ناتجة من احتراق الوقود ومخلفات الصناعات المختلفة وعوادم السيارات، ويتمثل فى أنواع من الغازات والشوائب المسببة لأضرار بشرية وغير بشرية.

ولعل أهم أنواع الملوثات من الغازات والشوائب هى ثانى أكسيد الكربون (CO_2) وثانى أكسيد الكبريت (SO_2) وأكاسيد النيتروجين (NO_X) وأول أكسيد الكربون (CO) وبعض الفلزات الثقيلة كالرصاص (Pb) والكادميوم (Cd) والهيدروكربونات (Hc).

وينجم غاز ثانى أكسيد الكربون نتيجة استخدام مواد الوقود المختلفة فى المنشآت الصناعية ووسائل النقل والمواصلات. وتؤدى زيادته إلى زيادة درجة حرارة جو الأرض ويسبب ضرراً بالغاً للإنسان والحيوانات والملكية. كذلك يعد غاز ثانى أكسيد الكبريت (SO_2) أخطر عناصر تلوث الهواء ويتحد مع أوكسجين الهواء معطياً غاز ثالث أكسيد الكبريت (SO_3) وعندما يذوب فى بخار الماء يعطى حمض الكبريتيك. وتتمثل أضراره فى تلويث التربة والمجارى المائية وتآكل أحجار المبانى. وعلى مستوى الإنسان يتسبب فى حدوث أمراض تنفسية مثل السعال ونزلات البرد الربوية المزمنة وانتفاخ الرئة والسرطان. كما يؤدى إلى وفاة المصابين بأمراض الجهاز التنفسى عند اختلاطه بالضباب الدخانى فوق المدن. (Abdus Salam and Toshikuni N., 2005 : 21-22).

وتنتج أكاسيد النيتروجين مثل أكسيد النتريك (No) وثانى أكسيد النيتروجين (NO_2) من احتراق الوقود فى محطات القوى والمنشآت الصناعية، واحتراق السولار والجازولين فى محركات السيارات المختلفة. وتكوّن الأمطار الحمضية

عند اتحادها مع غاز ثانى أكسيد الكبريت. أما غاز أول أكسيد الكربون فيتكون نتيجة الأكسدة غير الكاملة للوقود خاصةً فى محركات السيارات ويتمثل خطر تلوث الهواء به فى انسداد الأوعية الدموية مسبباً الوفاة ، كما يدخل فى عمل بعض الأنزيمات ويقلل من كفاءتها. (دعبس، ١٩٩٧: ٣٦).

كذلك يؤثر الرصاص – نتيجة كثافة السيارات – فى الدورة الدموية والأجهزة العصبية والكلوية ويقلل من مقدرة التعلم لدى الأطفال ويتراكم فى العظام والأنسجة الأخرى ويستمر خطره حتى بعد انتهاء التعرض له. كما يؤدى الأوزون إلى تهيج الأغشية المخاطية فى الجهاز التنفسى ويسبب السعال والاختناق ويقلل المقاومة لنزلات البرد والالتهاب الشعبى وانتفاخ الرئة (Christopher and others, 2006:387).

يؤدى زيادة متوسط تركيز الغبار العالق Total suspended Particulaets (TSP) أيضاً إلى الإصابة بمرض السرطان خاصةً فى المدن، حيث تظهر هذه الشوائب بتركيز أكبر فى مناطق التجمعات الصناعية والمناطق المحيطة بها. وهى تحتوى على مركبات شديدة السُّمية ومركبات الفلزات الثقيلة.

وقد أوضحت إحدى الدراسات الفنية المتخصصة المهتمة بقياس درجة تركز الغبار العالق في الرياض، ارتفاع معدلات تساقطه فى جميع المناطق بالمدينة، ويُراوح بين (١١٨,٥ – ٦٢١,٢ طن / كم٢) فى السنة وإن كانت تختلف من منطقة لأخرى داخل المدينة، إذ أوضحت الدراسة أن أقل هذه المعدلات كانت فى حي الملز، فى حين سجلت أعلى المعدلات فى حي الروضة وحى العزيزية بالقرب من المنطقة الصناعية (بشير محمود وآخرون، ١٩٩٣ : ٦٦ – ٧٤).

ووفقاً لمقاييس حماية البيئة فى مصلحة الأرصاد وحماية البيئة فى المملكة العربية السعودية يتعين ألا يتعدى المتوسط لتركيز الدقائق العالقة القابلة للاستنشاق فى العام خلال أية فترة طولها (١٢) شهراً (٨٠) ميكروجراماً /م٣ فى أى موقع (مصلحة الأرصاد وحماية البيئة : ص ١٠). ولكن توضح كثير من الدراسات المتاحة أن متوسط تركيز الغبار العالق يتجاوز هذا المعيار بدرجة كبيرة إذ يُراوح بين (٧٨٠) و(٩٨٧) ميكروجراماً/م٣ وسجلت أعلى التركيزات فى

المناطق المتاخمة للهوامش الصحراوية شرق وجنوب شرق وغرب المدينة بسبب كثافة السيارات والتوسع الصناعى والعمرانى، فى حين سجلت أقل التركيزات فى منطقة الملز والمناطق ذات الغطاء النباتى (العقيلى وآخرون،١٤١١: ١٦١: ١٧٠).

كذلك توضح الدراستان السابقتان أن أهم مصادر التلوث فى الرياض تتمثل فى السيارات، حيث تؤدى إلى ملوثات خطيرة مثل الرصاص (Pb)، وأكاسيد النيتروجين (NOx)، وأول أكسيد الكربون (CO) والهيدروكربونات (HC). ومحطات القوى ومعمل تكرير النفط، ينجم عنهما تلوث الهواء بكل من (SO_2)و(HC) بالإضافة إلى ما يسببه مصنع الأسمنت والمنطقة الصناعية فى شرق وجنوب شرق المدينة من ملوثات. كما توضح تلك الدراسات أن تركيز هذه الملوثات لا يفوق المسموح به فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فحسب، بل يفوق كذلك معايير مصلحة الأرصاد وحماية البيئة بالمملكة.

ولا شك أن تجاوز الملوثات المعدلات المسموح بها يؤدى إلى خسائر بشرية وزراعية وحيوانية وخسائر فى الممتلكات. فعلى المستوى المحلى قدرت إحدى الدراسات جرت فى الثمانينيات عن مدينة الرياض تكلفة الخسائر البشرية والزراعية والحيوانية وخسائر الممتلكات الناجمة عن تلوث الهواء بسبب مصفاة زيت الرياض للبترول بمقدار (٧٢) مليون ريال سنوياً. واقتصرت تلك الخسائر على حساب الأضرار البشرية على عمال المصفاة دون غيرهم. (حسن: ١٩٨٣م).

وعلى المستوى الدولى، أوضحت إحدى الدراسات (البنك الدولى، ١٩٩٢م) أن التلوث الهوائي الناجم عن (TSP) يسبب حالات وفاة سنوية تُراوح من (٣٠٠٠٠٠) إلى (٧٠٠٠٠٠) حالة على مستوى العالم أكثرهم من المصابين بأمراض مزمنة (حساسية الصدر) أو الالتهاب الرئوى أو أمراض القلب. كما يسبب هذا الملوث فقط ما بين (٠,٦ - ٢,١) يوم عمل فى السنة بسبب أمراض الجهاز التنفسى. كما تشير الدراسة إلى أنه عند انخفاض مستوى (TSP) إلى مستوى معايير منظمة الصحة العالمية يمكن أن تنخفض حالات الوفاة المبكرة فى حدود ما بين (٢٪ - ٥٪) من مجموع الوفيات فى المناطق الحضرية. كما تنخفض حالات السعال المزمن بين الأطفال تحت سن (١٤) إلى النصف (نحو ٥٠ مليون حالة

سنوياً)، وتقل احتمالات تعرض هؤلاء الأطفال لأضرار دائمة فى الجهاز التنفسى. كذلك أوضحت الدراسة أن منافع تخفيف (TSP) فى الهواء تزيد على التكاليف بمقدار (٧٠٪)، وأن إنقاص الرصاص تزيد منافعه على تكاليفه. ولا ينطبق القول نفسه على تخفيض (SO_2) حيث تزيد التكاليف على المنافع.

وفى هذا الشأن تشير دراسة (Kenneth, Chay and Greenstone, 2003) عن تحليل الأثر الاقتصادى للتلوث الهوائى فى بومباي بالهند إلى أن تخفيض (١٪) من التلوث الهوائى المتمثل فى (TSP) يؤدى إلى تخفيض وفيات الأطفال بنسبة (٠,٣٥٪).

كما تشير إحدى الدراسات (Kirk S. and Mehta, 2002) المهتمة بتقدير المخاطر للتلوث الهوائى أن استخدام الوقود الصلب فى القطاع المنزلى بالهند يسبب حالات وفاة مبكرة تقدر بـ (٤٧٥) ألف حالة. بالإضافة إلى أن (٥٪) من الحالات المرضية تُعزَى إلى ذلك الملوِّث على الرغم من عدم الأخذ فى الحسبان مرض السل وأمراض القلب والأزمات الربوية. وأوضحت الدراسة أنه يصعب المقارنة بين نتائج البحوث فى هذا المجال بسبب استقلال كل بحث عن الآخر واختلاف المعايير والمعلمات التى يعتمد عليها كل بحث مثل سنة الأساس وتقديرات معدلات المرض وتقديرات السكان وتقسيماتهم والدول والأقاليم محل البحث.

وفى دراسة فى مدينة سيدنى بأستراليا (Geoffrey and others : 1998) تم تحليل مصادر تلوث الهواء وعلاقته بالوفاة باستخدام تحليل السلاسل الزمنية والاعتماد على نماذج التلوث المركبة والفردية Single and Multiple-Pollution models مع مراعاة التشتت والارتباط الذاتى. واتضح أن زيادة متوسط درجة تركز الشوائب (العوالق) من 10^{th} to 90^{th} يسبب زيادة فى الوفاة بصفة عامة (٢,٦٣٪) بدرجة ثقة (٩٥٪) و(٢,٦٨٪) فى الوفاة بأمراض القلب. كما يسبب الأوزون زيادة فى الوفاة (٢,٠٤٪) و(٢,٥٢٪) على التوالى. أما الزيادة فى المتوسط اليومى لأكسيد النيتروجين بنفس معدل زيادة الشوائب يسبب زيادة فى الوفاة بالأمراض التنفسية بنسبة (٧,٧١٪).

وفى دراسة (Narayan : 2002) عن التلوث الهوائى والأمراض المصاحبة له فى ماليزيا اتضح وجود علاقة بين زيادة المراجعين للمستشفيات والمراكز الصحية ودرجة التلوث والوفاة والأمراض التى يسببها التلوث. فلقد زاد عدد المراجعين إلى ثلاثة أمثال الزيادات التى تمت فى فترة عدم التلوث. كذلك تضاعف عدد المراجعين للمستشفيات فى أمراض الجهاز التنفسى من (٢٥٠) حالة إلى (٨٠٠) حالة فى اليوم. كما أن زيادة درجة تركز (TSP) كانت سبباً فى أمراض الجهاز التنفسى بنسبة (١٢٪). والأزمات الربوية بنسبة (١٩٪) والتهاب الأنف بنسبة (٢٦٪).

وأجريت دراسة (Ransom and Pope : 1995) عن التكاليف الخارجية للتلوث، تم فيها قياس التكاليف الخارجية لآثار التلوث الهوائى الناجم عن تشغيل مصنع فى مدينة أوتاوا بكندا مقارنة بالأثر فى فترات توقف عمل المصنع، وذلك بالاعتماد على سجلات المستشفيات فيما يتعلق بالأمراض الصدرية وحالات الوفاة اليومية، والاعتماد على Negative binomial regression models. وقد اتضح فى تلك الدراسة وجود علاقة معنوية بين كل من الأمراض الصدرية والوفاة مع تشغيل المصنع، وتم تقدير تكاليف العلاج الطبى نتيجة لذلك بنحو (٢) مليون دولار سنوياً. كما تتجاوز تكلفة الوفاة نحو (٤٠) مليون دولار سنوياً.

وتوضح دراسة (Budy and Napitupulu, 2004) عن الأثر الاقتصادى والصحى للتلوث الهوائى فى جاكرتا - على اعتبار أنها إحدى أكثر المدن تلوثاً فى العالم - أن تكلفة معالجة آثار التلوث بلغت (٢٢٠) مليون دولار عام ١٩٩٩م. وفى عام ٢٠٠١م حاولت الحكومة طرح برنامج للتحكم فى انبعاثات عادم السيارات، وقد حاول البحث تقدير الأثر الاقتصادى لذلك البرنامج من خلال تقدير التكاليف الاقتصادية للتلوث الهوائى لعام ٢٠١٥م مقارنة بعدم تطبيق هذا البرنامج، واتضح أن التكاليف الصحية فى ظل تطبيق البرنامج ستصل إلى (٢,٥٪) من إجمالى الناتج المحلى عام ٢٠١٥م فى مقابل (١٪) عام ١٩٩٩م. حيث تتزايد المشكلات الصحية بأسرع من النمو الاقتصادى مما يستدعى تطبيق مزيد من سياسات تحسين نوعية الهواء وتنفيذها بشكل أكثر صرامة.

وفى إطار معالجة التلوث الهوائى أوضحت عديد من الدراسات والسياسات الفعالة لتخفيض التلوث واستخلاص طرق ملاءمة لتطبيق تلك السياسات بما يكفل تخفيض التلوث (Arcelus and Arocena, 2005) كما أوضحت دراسة أخرى (David, P. 2006) أن هناك معايير متشددة حول انبعاث ثانى أكسيد الفضة وأكسيد النيتروجين (NOx) فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا؛ مما أثر فى انتشار التقنيات والابتكارات الخاصة بالتحكم فى ملوثات الهواء، ورضوخ منتجي هذه التقنيات للضغوط النظامية البيئية داخل تلك الدول. ولكن توضح الدراسة أيضاً انخفاض التزام هؤلاء المنتجين بتلك الأنظمة البيئية فى الدول الأخرى عند توريد تلك التقنيات.

ثانياً - مناهج تقدير التكاليف الاجتماعية:

يؤدى تلوث البيئة إلى التأثير فى القيمة الاقتصادية والاجتماعية للطاقة البشرية. وينظر إلى القيمة الاقتصادية للموارد البشرية على مستوى المجتمع أنها القيمة الحالية للخدمات المتوقع الحصول عليها من هذه الموارد البشرية فى المستقبل. كما تعد وسيلة لتحديد عناصر الإنفاق على تلك الموارد خلال الفترات المختلفة. وعلى ذلك تمثل تكاليف التدريب والتعليم التى يتم إنفاقها على الموارد البشرية تكلفة رأسمالية بشرية.

وبالإضافة إلى مفهوم القيمة الاقتصادية للعنصر البشرى، هناك مفهوم رأس المال البشرى. وتعرفه الأدبيات الاقتصادية بالقيمة الحالية لعائد عنصر العمل الذى يحصل عليه الشخص خلال فترة حياته الإنتاجية (Schowarts,1971:105).

وتستمد القيمة الاجتماعية للطاقة البشرية مفهومها من كل من قيمة العنصر البشرى بوصفه أحد الموارد الخاصة بالاقتصاد القومى وقيمته بالنسبة للمجتمع الذى يعيش فيه، وتعنى قيمته التى تنشأ مع ولادته ثم إعداده وتربيته وتعليمه إلى أن يصبح قادراً على العمل ويتوقف قياس تلك القيمة على مجموعة من العوامل التى يصعب قياسها بدرجة من الواقعية، مثل العادات والتقاليد واختلاف مستويات الدخل من أسرة لأخرى، ومدى رغبة الأسرة فى تحقيق طموحات

وظيفية معينة لأبنائها والمناخ الاقتصادى السائد بالدولة ونظام التعليم وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والبيئية.

وفى إطار تقدير التكلفة الاجتماعية للأضرار الصحية، يعتمد مفهوم القيمة الاجتماعية الإجمالية للطاقة البشرية على كل من القيمة الاقتصادية للعنصر البشرى من تكلفة تربية وتعليم، والقيمة الحالية للمكاسب الحقيقية التى يتوقع تحقيقها خلال حياته المهنية.

ويتم عرض أهم مناهج ونماذج قياس تلك التكلفة دون التعرض لتفاصيل النماذج الرياضية؛ لأن ذلك يخرج عن نطاق البحث، ثم استخلاص نموذج لتقدير التكاليف الاجتماعية للتلوث الهوائى.

تعد الدراسات الخاصة بتقدير التكاليف الاجتماعية لتلوث الهواء محدودة خاصة فى الدول الأقل تقدماً. وغالباً تأخذ هذه الدراسات عادة شكل أحد منهجين:

أ - استخدام الاستبانات لعينة عشوائية من الأفراد الذين يتعرضون (أو يحتمل تعرضهم) للتلوث ويسألون فيها عن حجم التعويض (Willingness to accept compensation: WTA)، الذى يرغبون فى الحصول عليه من أجل السماح بانخفاض معين فى نوعية الهواء. أو يسألون فيها عن مدى رغبتهم فى الدفع (Willingness to pay (WTP لتجنب تدهور ما أو انخفاض معين فى نوعية الهواء (Loomis and Helfand, 2001:109-110).

ويلاحظ أن الاعتماد على هذا المنهج يتطلب ارتفاع مستوى الوعى البيئى لأفراد المجتمع وأن يشغل تحسين نوعية البيئة جل اهتمامهم فى اختياراتهم الأساسية. ويستدعى هذا القول أنه يصعب الاعتماد على هذا المنهج فى الدول الأقل تقدماً [١]، إذ هناك من الاحتياجات الأساسية غير المشبعة فى مقدمة سلم تفضيلات تلك الدول وانتشار الفقر وانخفاض الوعى البيئى. كذلك يلاحظ أن هذا المنهج يواجه بصفة عامة المشكلة الرئيسية للاستبانات، وهى احتمال التحيز من قبل العينة محل البحث بأشكاله المختلفة، مثل التحيز الإستراتيجي والتحيز المرتبط بنقط بداية التقدير الذى يضعه الباحث والتحيز الافتراضى والتحيز الناتج عن قصور المعلومات (Hohan, 1993: 1731؛ حجازى، ١٩٩٥م : ٩-١٠).

ب - تقدير التكاليف الاجتماعية التى يسببها التلوث الهوائى لكل من الإنسان والكائنات الحية (النباتية والحيوانية) والملكيات العقارية على أساس أن التلوث يسبب أضراراً صحية للإنسان قد تصل إلى الوفاة ويخفض من الإنتاجية الزراعية ونمو النباتات، كما يسبب تآكل واجهات المبانى وتزايد تكاليف صيانتها. ويعتمد هذا المنهج على تقدير الأضرار الناجمة عن التلوث الهوائى لكل من الإنسان والنبات والملكيات العقارية. وتتعدد نماذج قياس التكلفة الاجتماعية أو الضرر الاجتماعى للطاقة البشرية من قياس التكلفة الاجتماعية فى حالة التأكد، وفى حالة عدم التأكد ونموذج الأضرار الاجتماعية النوعية.

لقياس التكلفة الاجتماعية للتلوث فى حالة التأكد يتم الاعتماد على فكرة أن التلوث الهوائى يسبب خسارة اقتصادية للفرد، تتمثل هذه الخسارة فى النقص فى المنفعة التى يتحصل عليها الفرد عند مستوى معين من استهلاكه من السلعة المختلفة، ويرتبط حجم الخسارة الاقتصادية C الناتجة عن التلوث الهوائى p فى إحدى الفترات t بدرجة تركز الملوث الهوائى فى الفترة الزمنية نفسها. ويمكن التعبير عن ذلك فى دالة الضرر الاجتماعى التالية (Maureen,et al, 1997:678).

$$C_{tp} = C_{tp}\ (d_{tp})\ ....\ (1)$$

حيث:

C_{tp} : قيمة التكلفة الاجتماعية الناتجة عن الملوث p فى الفترة الزمنية t.

d_{tp} : درجة تركيز الملوث p فى الفترة الزمنية t.

ولتقدير مثل هذه الدالة يتطلب الأمر تحديد الفئات المتضررة من التلوث وتقدير العلاقات الكمية بين كل نوع من أنواع التلوث الهوائى والضرر الذى يقع على كل فئة، ثم وضع قيم نقدية لذلك الضرر الذى يقع على كل فئة.

هذا بالإضافة إلى أن تقدير درجة تركيز كل ملوث يحتاج إلى بيانات عدة تضيف مزيداً من الصعوبة فى التقدير، أهمها درجة الحرارة وقوة الرياح وشدتها ومدى القرب أو البعد من مصدر التلوث.

كذلك تفتقر هذه الدالة إلى متغيرات مهمة فى جانبها الأيمن، منها مدى

استجابة الفئات المتضررة لمكافحة التلوث، ودرجة تركيز السكان فى المنطقة محل الدراسة. وعند إضافة مثل هذه المتغيرات تزداد مشكلات تقديرها، لاسيما إذا ترتب على إدخال مثل هذه المتغيرات ظهور مشكلة الارتباط الخطى المتعدد؛ مما يقلل من نتائج تقديرها. هذا بالإضافة إلى مشكلة تحديد حد التلوث الحرج لكل ملوث هوائى ولكل فئة من الفئات المتضررة. فبعض مصادر التلوث تتضمن ظاهرة الحد الحرج Threshold effect، حيث تصبح الخسارة الحدية للتلوث بالقرب من مستوى معين له كبيرة جداً وتكون صغيرة فى مكان آخر.

وفى دراسة لتقدير الآثار الاقتصادية والآثار الصحية للتلوث الهوائى فى جاكرتا تم تقدير التكاليف الاجتماعية الناجمة عن الأضرار الصحية المرتبطة بالتلوث الهوائى باستخدام نفس الدوال المطبقة فى أمريكا الشمالية. وتناولت الدراسة التلوث فى جاكرتا مع إهمال درجة تركز التلوث من منطقة لأخرى، وتم الاعتماد على متوسط لمستوى التلوث السنوى؛ مما أدى إلى انتقاد جوهرى لهذه الدراسة وهو أن تقلب مستوى التلوث فى بعض المناطق إلى مستوى أعلى بكثير من المتوسط أضعف من نتائج الدراسة (Budy and Napitupulu, 2004, 65-66).

وللتغلب على مشكلة وجود ظاهرة الحد الحرج فى بعض مصادر التلوث، تم اقتراح أن تتضمن المعادلة (1) متغيراً إضافياً يعكس عدم التأكد من تقدير خسائر التلوث يعبر عن توزيع احتمالى لخسائر التلوث لكل فئة من الفئات المتضررة. [٢] ولكن تثار مشكلة جديدة هنا وهى كيفية تحديد شكل التوزيعات الاحتمالية للخسائر الاقتصادية الناتجة عن الملوثات المختلفة، وذلك حتى يمكن الوصول منها إلى القيمة المتوقعة لهذه الخسائر لكل فئة من الفئات المتضررة. هذا بالإضافة إلى أن معظم أنواع الملوثات الهوائية تظهر آثارها فى الفئات المتضررة بعد مرور فترة زمنية طويلة من التعرض لها.

هذا بالإضافة إلى ظهور مشكلة تحديد قيم نقدية للخسارة البشرية والمادية الناتجة عن التلوث. ويمكن حل تلك المشكلة فى الدول المتقدمة عن طريق Contingent Valuation، إذ تمثل البيئة أهمية كبيرة فى خيارات الأفراد ويرتفع لديهم الوعى البيئي، وتوجد أسواق مرتبطة بالموارد البيئية. فيتم وضع

قيم نقدية من خلال استبانة الفئات محل الدراسة عن مدى رغبتهم فى الدفع (WTP) أو حجم التعويض الذى يرغبون فى الحصول عليه (WTA).

أما فى حالة عدم توافر أسواق ترتبط بالموارد البيئية المتضررة من التلوث، فيمكن الاعتماد على منهج يطلق عليه The weak complimentarily Approach، حيث يعتمد على علاقات التكامل بين نوعية البيئة وأنشطة معينة فيؤدى - على سبيل المثال - تحسن نوعية الهواء فى منطقة معينة إلى زيادة الطلب على هذا المكان متمثلة فى الزيادة فى تكلفة الأراضى والإيجارات. وهناك منهج السلوك الوقائى)، وفيه يتم تقدير التكلفة الاجتماعية بقيمة تكلفة الموارد البديلة للموارد البيئية اللازمة لتجنب مشكلات التلوث. وفى هذه الحالة تقاس (WTP) لإحداث تغير حدى فى مستوى التلوث بحاصل ضرب المعدل الحدى للإحلال من السلعة المستخدمة لتجنب آثار التلوث والتلوث فى سعر تلك السلعة ويواجه هذا المنهج مشكلة ضرورة أن يتعرف الفرد على المنفعة الحدية للمادة المشتراة لتجنب التلوث إضافة إلى مشاكل أخرى (707 - 703 ,1993) ,Hohan.

كذلك هناك منهج Hedonic prices Approach ويستخدم عادة فى أسواق العقارات وأسواق العمل، حيث يقسم سعر كل منها إلى مجموعة مكونات (سمات) attributes تشكل فى مجموعها السلعة وتدخل نوعية البيئة لتصبح إحدى هذه السمات. وفى هذه الحالة تقدر الرغبة الحدية فى الدفع لتلك السمة بسعرها الحدى والمحسوب من دالة السعر. وقد استخدمت هذه الطريقة فى تقدير أهمية نوعية الهواء فى اختيار مكان السكن للأسرة فى مدينة جدة، واتضح من الدراسة أن مكون نوعية الهواء يشكل ما يقرب من (١٢٪) من التغير فى القيمة السوقية للوحدة السكنية (دياب : ١٩٨٩ : ٧٥ - ١٠١).

وهناك نماذج أخرى يمكن الاعتماد عليها لقياس تكاليف الأضرار البشرية الناتجة عن أمراض تلوث البيئة من أمثلة تلك النماذج: نموذج تحليل فعالية التكاليف Cost Effectiveness Model. يبحث فى الأساليب الفنية البحثية للوصول إلى الحل الأمثل الذى يعطى أقل تكلفة ممكنة فى إطار معايير معينة لتلوث البيئة. ومن أهم تطبيقاته استخدامه فى تحديد العائد الناتج من تخفيض

الملوث الهوائى بمعدل متوسط متساو بين توزيع كثافة سكانية معينة، وأيضاً وصف العلاقة بين تخفيض معدلات التعًرض للملوث ومعدلات تركيز معينة لذلك الملوث (114 - 105 : Loomis (2001.

كذلك يلجأ البعض فى تحديد الأضرار الناجمة من التلوث إلى استخدام نموذج المدخلات والمخرجات على النحو التالى (Geoffery,Morgan and othere 1998: 759-765)

$$D = C_1 W_1 (C_1) P + C_2 W_2 (C_2) P \quad .... (2)$$

حيث:

D: الأضرار التى تحدث فى منطقة جغرافية معينة نتيجة أمراض تلوث البيئة.

C_1 , C_2: متوسط تركيز عنصرين مستقلين من عناصر التلوث.

P: الكثافة السكانية.

$W_1(C_1) , W_2(C_2)$: دوال ترجيح للعنصر الأول والعنصر الثانى من عناصر التلوث (قد تكون تلك الدوال – دوال الأمراض أو الأوبئة الناتجة عن عناصر التلوث).

هناك أيضاً مجموعة أخرى من نماذج قياس التكلفة التى تفترض تساوى الغرامات (الأعباء) التى يتم تحميلها عن طريق الأطراف المختلفة فى المجتمع مع معايير زيادة معدلات نقاء البيئة. وتحتوى تلك النماذج على أمثلة لمعالجة دوال الأضرار، مثل استخدام أسعار ظل لكثافة العادم. ويتم حل هذه النماذج عن طريق استخدام البرامج الخطية. وذلك عن طريق جعل الغرامات التى يتم فرضها على الأطراف المتسببة فى التلوث مجموعة قيود لحل تلك المشكلة. (Thomas, B. and limin lin, 2006 : 109 - 121).

ولأن المناهج والنماذج السابقة تحتاج من البيانات أو توافر الوعى البيئى ما لا يتوافر فى الدول النامية، يلجأ البعض إلى منهج الأضرار الاجتماعية النوعية يمكن من خلاله – إلى حد كبير – تقدير التكاليف الاجتماعية للتلوث الهوائى؛ إذ يعتمد على عدة افتراضات مبسطة وعلى نموذج قياس التكلفة الرأسمالية البشرية.

فمن الافتراضات التى يقوم عليها منهج الأضرار الاجتماعية النوعية. المرسى (١٩٩٥م : ١٠):

١ - إنه إذا أمكن منع الوفيات المبكرة بسبب تلوث الهواء فإن القيمة الاقتصادية للحياة تمثل بقيمة الكسب الذى يستطيع الفرد الحصول عليه خلال الفترة المتبقية من حياته العاملة.

٢ - إنه إذا كان الشخص مريضاً فإن التكلفة الاجتماعية لمرضه تتمثل فى الدخل الذى كان يمكنه الحصول عليه إذا كان متمتعاً بصحة طيبة، يضاف إليها تكاليف المستشفيات والأطباء والأشياء الأخرى المرتبطة بمرضه.(٣)

٣ - يمكن تجنب النقص فى قيمة الإنتاج الزراعى بمكافحة التلوث الهوائى.

٤ - يمكن تجنب تكلفة الصيانة الإضافية للعقارات بمكافحة التلوث الهوائى.

وكما ذكرنا يعتمد منهج الأضرار الاجتماعية النوعية على نموذج قياس التكلفة الرأسمالية عند تقدير التكاليف الاجتماعية للطاقة البشرية نتيجة التلوث الهوائى. وبالاعتماد على مفهوم رأس المال البشرى - وقد تم تعريفه مسبقاً - يمكن صياغة النموذج التالى لقياس التكلفة الرأسمالية للطاقة البشرية.

$$H_T = \sum_{t=T}^{T} \frac{I(t)}{(1+r)^{t=T}} \qquad (3)$$

حيث إن :

H_T: قيم رأس المال البشرى لشخص ذات العمر T.

$I(t)$: العائد السنوى الذى يحصل عليه الشخص حتى سن التقاعد.

r: معدل الخصم السنوى للشخص. ولأغراض البحث يستخدم معدل الخصم الاجتماعى.

T: سن التقاعد.

ويهمل هذا المنهج عند قياس القيمة الاجتماعية للطاقة البشرية قيمة العنصر البشرى التى تنشأ مع ولادته ثم إعداده وتربيته، وهى تتوقف على عوامل يصعب قياسها بدرجة من الواقعية، مثل العادات والتقاليد واختلاف مستويات الدخول... إلخ. ولكن يمكن تعديل هذا النموذج لتقدير القيمة الاجتماعية للطاقة البشرية بحيث يتضمن:

- تكلفة تعليم الفرد حتى سن الالتحاق بالعمل.
- تكلفة تربية الفرد حتى بدء فترة قدرته على الكسب.
- قيم رأس المال البشرى، القيمة الرأسمالية للدخول التى يحققها الفرد خلال حياته المهنية.

وبالتالى يأخذ النموذج الشكل التالى:

$$S_T = \sum_{t=1}^{T} [\sum_{t=1}^{18} \frac{L_T + E_T}{(1+r)^{18}} + \sum_{t=T}^{T} \frac{I(t)}{(1+r)^{t=T}} \text{------------} (4)$$

حيث إن:

S_T: القيمة الاجتماعية الإجمالية للفرد حتى العمر الزمنى.

L_T: تكلفة تربية الفرد حتى سن (١٨) سنة باعتباره سن القدرة على الكسب.

E_T: تكلفة تعليم الفرد حتى سن (١٨) سنة. مع الأخذ فى الحسبان انتهاء التعليم لبعض الأفراد عند مرحلة الجامعة أو المرحلة الإعدادية.

وبالاعتماد على هذا النموذج سيتم تقدير التكاليف الاجتماعية للأضرار التى تصيب الفرد جراء التلوث الهوائى متمثلة فى:

- النقص فى الإنتاجية الكلية نتيجة الوفاة المبكرة [٤] بسبب تلوث الهواء. (تكلفة الفرصة البديلة للوفاة المبكرة).
- تكلفة تعليم وتربية أفراد قوة العمل ممن يتعرضون للوفاة المبكرة بسبب تلوث الهواء.
- النقص فى الإنتاجية لأيام التغيب عن العمل بسبب التلوث.
- تكلفة علاج مرض تلوث الهواء.

ويمكن تفصيل كل منها على النحو التالى:

لتقدير تكلفة الفرصة البديلة للوفاة المبكرة نتيجة الإصابة بأمراض التلوث –

لأغراض البحث - يتم تحديد القيمة الحالية للدخل المتوقع مدى الحياة الذى يخسره المجتمع نتيجة هذه الوفاة المبكرة. ويحتاج الأمر إلى تحديد جدول الدخل المتوقع للفرد على مدى حياته العملية وتحديد تاريخ معين للوفاة يتم على أساسه تقدير الدخل المتوقع المضحى به على مدى الحياة. والاعتماد على نموذج التكلفة الرأسمالية مع تحديد معدل الخصم الاجتماعى وبحيث يصبح النموذج المستخدم فى تقدير تكلفة الفرصة البديلة بالاعتماد عى معادلة (3) على النحو التالى (Evans , M. and Smith K., 2005 : 496):

$$M_c = \sum_{1=t}^{60-T} \frac{I_t}{(1+r)^t} \text{ ---------- } (5)$$

ولحساب إجمالى التكلفة الاجتماعية نتيجة الوفاة المبكرة بسبب التلوث الهوائى يتعين الأخذ فى الحسبان تقدير متوسط تكلفة تربية الفرد وتعليمه حتى سن الالتحاق بالعمل ML_T و ME_T على التوالى بالاعتماد على نموذج التكلفة الرأسمالية وبحيث يصبح النموذج كما فى المعادلة (4).

ولتقدير تكلفة الغياب عن العمل (H_A) يتطلب الأمر تقدير عدد أيام الغياب السنوية الناجمة عن أمراض التلوث الهوائى، ثم يحسب الدخل المضحى به لفترة الغياب هذه بالنسبة للفرد، ثم يحسب لمجموع العاملين بالمنطقة محل الدراسة. كما سيتضح تفصيلاً فى الجزء التحليلى من الدراسة.

أما عن تقدير تكلفة العلاج الطبى (Hc) فهى تعرف بأنها تكاليف الموارد المستنفذة فى علاج أو إعادة التأهيل الصحى للأفراد الذين أضيرت صحتهم عن طريق آثار التلوث. وتختلف تكاليف العلاج الطبى لأمراض التلوث تبعاً لنوعية المرض الذى أصيب به الفرد ولدرجة استجابة الفرد للعلاج والفترة اللازمة لعلاج الفرد عن طريق المستشفى داخلياً وخارجياً.

ويتم قياس تكلفة علاج مرض معين فى ضوء مجموعة من المحددات. كما يتم تبويب عناصر تكاليف العلاج الطبى إلى تكاليف مباشرة تشمل العمالة الطبية

والمعدات الطبية والأدوية والتكاليف التى يمكن تخصيصها لعلاج فرد معين. وتكاليف غير مباشرة وتتمثل فيما يخص المريض الواحد فى اليوم من عناصر التكاليف المشتركة. ويمكن تقدير التكلفة التقديرية للعلاج الطبى لأضرار التلوث على النحو التالى:

$$H_p = \sum_{\alpha=1} d_n . C_n . Y_n . p_n \text{ ---------- } (6)$$

حيث:

dn : الأمراض الناتجة عن التلوث الهوائى.

Cn : معدل تكلفة علاج المرضى.

Yn : عدد أيام أو ساعات العلاج.

Pn : عدد الحالات المصابة بأضرار التلوث.

وبناء على ما سبق يمكن التعبير عن تقدير التكلفة الاجتماعية البشرية الناجمة عن تلوث الهواء (H_{SC}) فى المعادلة (7):

$$H_{SC} = H_A + H_C + M_C + ML_T + ME_T \text{..............} (7)$$

وفيما يخص التكاليف الاجتماعية غير البشرية بسبب تلوث الهواء – متمثلة فى التراجع فى الإنتاج الزراعى (Ac) والزيادة فى تكلفة صيانة العقارات – يؤدى غياب البيانات وقصورها دوراً فى تحديد أسلوب التقدير. ففى بعض الدراسات التى أجريت فى الدول المتقدمة لتقدير تلك التكاليف تم الاعتماد على العلاقة الكمية بين حجم الأضرار الاقتصادية فى النباتات بالنسبة لحجم الأضرار الاقتصادية فى النباتات (Stéphane & others : 2005 : 557).

ويمكن فى حالة توافر إحصائيات الإنتاج الزراعى وأيضاً أسعار الحاصلات الزراعية تقدير تكلفة التلوث الناتجة عن تلف المحاصيل الزراعية والنباتات، وذلك بالاعتماد على نسبة معيارية تمثل الأضرار التى تلحق بالحاصلات الزراعية نتيجة أضرار التلوث الهوائى.

وبالإضافة إلى أضرار الزراعة هناك أضرار تصيب الملكيات العقارية. وعلى الرغم من وجود صعوبات فى وضع قيم كمية لمدى تأثير تلوث الهواء فى الملكيات العقارية (P_C) إلا أن انبعاث عناصر تلوث الهواء من مصادرها الصناعية يلحق مجموعة من الأضرار بتلك الملكيات، من أهمها الأضرار التى تلحق بالطلاء الخارجى وتآكل البويات والمعادن وأحجار البناء والرخام وتغيير الألوان. ويمكن الاعتماد على بعض الدراسات فى تقدير تكلفة تلك الأضرار من خلال تحديد عدد المبانى المعرضة للتلوث وتكاليف الصيانة الإضافية السنوية لمعالجة آثار التلوث. كذلك يمكن تقدير التكاليف من خلال تقدير الأضرار السنوية التى تحدث للمبانى نتيجة التلوث الهوائى ونقدر هذه الأضرار لتصبح نسبة مئوية من قيمتها، ولكن تحتاج هذه الطريقة إلى كم كبير من البيانات لاستخدامها فى تقدير تكلفة الأضرار فى الملكيات العقارية فى مدينة معينة مما يقلل من استخدامها.

كذلك يمكن تقدير تكلفة التلوث فى الملكيات العقارية من خلال تقدير الانخفاض فى قيم الأرض أو قيم العقارات فى المنطقة أو من خلال معرفة حجم الانخفاض فى القيمة الإيجارية للعقارات.

والخلاصة أن تقدير التكاليف الاجتماعية للتلوث الهوائى يتضمن ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تقدير التكاليف الاجتماعية البشرية، وتتضمن تكلفة الغياب عن العمل وتكلفة العلاج الطبى وتكلفة الوفاة المبكرة وتكلفة تربية وتعليم تلك الوفيات.

المرحلة الثانية: تقدير التكاليف الاجتماعية غير البشرية فى الإنتاج الزراعى والملكيات العقارية.

المرحلة الثالثة: جمع كل من التكاليف الاجتماعية البشرية والتكاليف الاجتماعية غير البشرية للحصول على إجمالى التكلفة الاجتماعية لأضرار التلوث الهوائى.

بحيث يمكن التعبير عن نموذج الدراسة فى مجمله على النحو التالى:

$$T_{SC} = H_{SC} + NH_{SC}$$
$$H_{SC} = T_{HC} + T_{MC}$$
$$T_{HC} = H_A + H_C$$
$$TM_C = M_C + ML_T + ME_T$$
$$NHsc = Ac + Pc$$

حيث:

T_{SC} : إجمالى التكلفة الاجتماعية لأضرار التلوث الهوائى.

H_{SC} : التكلفة الاجتماعية للأضرار البشرية بسبب التلوث الهوائى.

NH_{SC} : التكلفة الاجتماعية للأضرار غير البشرية الناتجة من التلوث الهوائى.

T_{HC} : إجمالى التكلفة البشرية للمرضى بسبب التلوث الهوائى.

TM_C : التكلفة الإجمالية للوفاة المبكرة بسبب التلوث الهوائى.

H_A : تكلفة الغياب عن العمل لمرضى التلوث الهوائى.

H_C : تكلفة الرعاية الطبية لمرضى التلوث الهوائى.

M_C : تكلفة الفرصة البديلة للوفاة المبكرة نتيجة الإصابة بأمراض التلوث الهوائى.

ML_T : تكلفة التربية حتى سن العمل لوفيات التلوث الهوائى.

ME_T : تكلفة التعليم حتى سن العمل لوفيات التلوث الهوائى.

A_C : التراجع فى الإنتاج الزراعى بسبب التلوث الهوائى.

P_C : تكلفة أضرار الملكيات العقارية بسبب التلوث الهوائى.

المبحث الثانى- الإطار التحليلى للدراسة:

يتناول التحليل تقدير التكلفة الاجتماعية البشرية وغير البشرية لأضرار التلوث الهوائى فى الرياض بتطبيق نموذج الدراسة.

أولاً - قياس التكلفة الاجتماعية للأضرار البشرية (H_{SC}):

إن قياس تكاليف الأضرار البشرية الناتجة عن التلوث الهوائى يتطلب تحويل مجموعة من الآثار إلى قيم مالية، مثل توقع الانخفاض فى حياة الأفراد، وانخفاض مستويات الدخل، وانخفاض معدلات الاستمتاع لدى الأفراد بالحياة، بالإضافة إلى التكاليف الخاصة بعلاج الأفراد من تلك الأمراض.

ويتم فى هذا الجزء:

أ - تقدير تكلفة مرضى التلوث الهوائى (T_{HC}).

١ - تقدير تكلفة تغيب مرضى التلوث الهوائى عن العمل (H_A).

٢ - تقدير تكلفة العلاج الطبى السنوى لمرضى تلوث الهواء (H_C).

حيث تمثل $H_A + H_C = T_{HC}$ تقدير تكلفة مرضى التلوث الهوائى T_{HC}.

ب - تقدير إجمالي تكلفة الوفاة المبكرة بسبب التلوث (TM_C).

١ - تقدير تكلفة الفرصة البديلة للوفاة المبكرة للأفراد المنتجين نتيجة التلوث (M_C).

٢ - تكلفة تربية أفراد قوة العمل الذين يتعرضون للوفاة المبكرة (ML_T).

٣ - تقديم تعلم أفراد العمل الذين يتعرضون للوفاة المبكرة (TM_T).

حيث $TM_C = M_C + ML_T + ME_T$ تمثل تقديراً إجمالياً لتكلفة الوفاة المبكرة للعاملين.

أ - تقدير تكلفة مرضى التلوث الهوائى (TM_C):

١ - تقدير تكلفة تغيب مرضى التلوث الهوائى عن العمل (H_A):

تتمثل تلك التكلفة فى التراجع فى الإنتاجية الكلية فى المجتمع نتيجة التغيب عن العمل بسبب الأضرار الصحية التى تنتج عن آثار تلوث الهواء بصفة خاصة عندما تزيد معدلاتها على المعدلات المطلوبة.

ويتطلب الأمر تحديد العلاقة بين كمية تلوث الهواء والأمراض التى يشترك تلوث الهواء فى الإصابة بها كما يتضح من جدول (١).

جدول رقم (١)
تحديد نسب وعدد مرضى التلوث الهوائى
حسب نوع المرض بالرياض

نوع المرض	النسبة التى يسببها التلوث (١)	عدد المرضى فى الرياض (٢)	المرضى (*) بسبب التلوث
أمراض الجهاز التنفسى	٩٠٪	٨٥٨١٦	٧٧٢٣٥
أمراض الجهاز الدورى	٢٠٪	١٤٦٥٣	٢٩٣٠
أمراض الدم والجهاز العصبى وأعضاء الحس	١٠٪	٤٠٩٨١	٤٠٩٨
الإجمالى		١٤١٤٥٠	٨٤٢٦٣

المصدر:
١ - حجازي، المرسى، ص ١٧.
٢ - وزارة الصحة: الكتاب الإحصائى السنوى، ص ٨٦.
* تم إهمال مرضى الأنف والأذن والحنجرة لعدم وجود نسبة واضحة بسبب التلوث.

ويتم حساب تكلفة الغياب بالتفرقة بين المرضى المراجعين للعيادات الخارجية بالمستشفيات ومراكز الصحة والمرضى المنومين فى المستشفيات العامة. فبتطبيق النسب السابقة المبينة بجدول رقم (١)، يتضح أن إجمالى المرضى المراجعين بلغ ١٤١٤٥٠ مريضاً، وهم إجمالى المرضى العاديين المترددين على مستشفيات وزارة الصحة، وقد بلغ مرضى تلوث الهواء منهم (٨٤٢٦٣) مريضاً، يمثل عدد العاملين (٦٠٪) منهم (٥٠٥٥٨) مريضاً.(٥)

ولأن نسبة الزيارات فى المتوسط (٥) زيارات لكل فرد من السكان لعام ١٤٢٤هـ وفقاً لبيانات وزارة الصحة. وكل زيارة تستغرق ٤ ساعات من وقت العمل، يترتب عليها ابتعاد العامل عن العمل نصف يوم عمل، فإن عدد الأيام

المفقودة نتيجة الزيارات الخارجية للمستشفيات تبلغ (١٢٦٣٩٤) زيارة وهى ما يعادل (٠,٠٧٧٩) يوم / سنة لكل فرد من أفراد قوة العمل.

أما عن المرضى المنومين بمستشفيات وزارة الصحة فيتضح أن إجمالى المرضى (٢١٦٣١٢) مريضاً، يمثل العاملون منهم (٦٠٪) ويعادل هذا (١٢٩٧٨٧) مريضاً، ومتوسط إقامة المريض فى الأحوال العادية فى المستشفى (٤) أيام. (وزارة الصحة، الكتاب الإحصائى السنوى، ص ٢٤٧). فإذا عرفنا أن (٤٢,١٪) من هؤلاء المرضى ترجع إلى أمراض يسببها التلوث الهوائى مما يعنى أن مرضى التلوث الهوائى من العاملين (٥٤٥٩٦) مريضاً. ولما كانت قوة العمل فى الرياض تمثل (١٦٢١١٧٦) (سعودياً وغير سعودى) فإن نسبة مرضى التلوث الهوائى فى عام ١٤٢٤هـ بلغت (٣,٤٪).

ولأن متوسط عدد الأيام التى قضاها المريض فى المستشفى هو (٤) أيام. بالإضافة إلى افتراض أن المريض يحتاج بعد مغادرة المستشفى إلى فترة أسبوع بعد مغادرة المستشفى كى ينتظم فى عمله من جديد، فإن عدد الأيام المفقودة من كل فرد من أفراد قوة العمل فى المتوسط (٠,٣٣٧) يوم / سنة.

وبناء على ذلك فإن إجمالى عدد الأيام المفقودة لكل فرد من أفراد قوة العمل نتيجة للمرضى المراجعين والمنومين (٠,٤١٥) يوم / سنة.

ولما كان متوسط الأجر الشهرى هو (٣٤٠٠) ريال لعام ١٤٢٤ هـ، وأيام العمل ٢٢ يوم عمل / شهر، فإن تكلفة الفرصة البديلة لأيام الغياب عن العمل بسبب التلوث الهوائى (H_A) تبلغ ١٠٣٩٧٦٣٣ ريالاً سعودياً سنوياً. (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية: الكتاب الإحصائى السنوى الخامس والعشرون، ١٤٢٤ : ٧٨).

٢ - تقدير تكلفة العلاج الطبى السنوى لمرضى تلوث الهواء (H_C):

تتصرف تكاليف العلاج الطبى لأضرار التلوث إلى تكاليف الموارد المستنفذة فى علاج أو إعادة التأهيل الصحى للأفراد والذين أضيرت صحتهم عن طريق آثار التلوث. وتختلف تكاليف علاج المرضى باختلاف نوع المرض ودرجة

خطورته، وعما إذا كان من ضمن مراجعى العيادات الخارجية بمراكز الصحة والمستشفيات أو من ضمن المنومين بالمستشفيات، وكذا الفترة اللازمة لعلاج الفرد عن طريق المستشفى داخلياً وخارجياً.

ويعتمد الباحث على تقديرات إحدى الدراسات المتعلقة بتقدير تكاليف العلاج الطبى فى المملكة للأمراض الناجمة عن التلوث (حسن، ١٩٨٣م : ١٥٧) بعد تعديلها بالرقم القياسى لتكلفة الرعاية الطبية فى المملكة لعام ١٤٢٤ هـ (مصلحة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٥م) وتحديد الوزن النسبى لكل نوع مرض بغرض تحديد متوسط التكلفة المرجح بالأوزان لليوم الواحد كما يتضح من الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)
تقدير متوسط تكاليف العلاج الطبى اليومى المرجح بالأوزان

نوع المرض	التكلفة (١) بالريال / يوم	الوزن النسبى (٢)	التكلفة مرجحة بالأوزان
الأمراض المزمنة للجهاز التنفسى	٥٩٠	١٥٪	٨٨,٥
حالة ضيق فى التنفس	٢٢٠	٢٥٪	٥٥
أزمة ربو واحدة	١٧٠	١٥٪	٢٥,٥
تفاقم حالة القلب والرئة	٥٩٠	١٠٪	٥٩
حالة مرضى سرطان الرئة تشمل (صورة أشعة وعلاجاً بالمنزل وزيارة طبيب)	٧٧٠	١٠٪	٧٧
علاج بالإسعافات الأولية / حالة	٩٠ / حالة	٢٥٪	٨٨,٥

(١) تم إهمال الأرقام العشرية وتقريب قيمة التكلفة لرقم العشرات.

(٢) تم تحديد الأوزان بالاسترشاد بالتقرير الصحى السنوى لوزارة الصحة ٢٠٠٥م.

كما يتضح من الجدول (٢) أن متوسط تكلفة علاج المريض الواحد فى اليوم مرجحاً بالأوزان يبلغ (٣٠٥) ريالات. وفى هذه الحالة يمكن تقدير تكلفة المرض من العاملين بأمراض التلوث الهوائى فى السنة على النحو التالى:

بالنسبة للمراجعين = ٥٠٥٥٨× ٢,٥ × ٨٨,٥، وبالنسبة للمنومين فى المستشفيات = ٥٤٥٩٦ × ٤ × ٣٠٥، وبالتالى تصبح تكلفة علاج العاملين (٧٧٧٩٣٠٧٨) ريالاً.

وبحساب عدد المرضى من غير العاملين من سكان الرياض بالاستعانة بالإحصائيات الرسمية (الكتاب الإحصائى السنوى، وزارة الصحة، ص ٨٤ – ٨٩) يمكن تقدير تكلفة المرضى من غير العاملين المراجعين لمراكز الصحة والمستشفيات العامة، وكذلك المنومون بالمستشفيات العامة، بحيث يفرق بين تكلفة المراجعين – باعتبار تكلفة الحالة (٨٨,٥ ريال / حالة) – التى تبلغ (٢٩٨٢٩١٠) ريالات (٣٣٧٠٥ حالات). وتكلفة المنومين (٣٦٤٢٧ حالة) ومتوسط تكلفة الحالة (٣٠٥) ريالات / يوم لمدة أربعة أيام بمقدار (٤٤٤٤٠٨٦٧) ريالاً. وبذلك تقدر تكلفة إجمالى علاج غير العاملين من سكان الرياض ٤٧٤٢٣٧٧٧ ريالاً.

ويصبح متوسط تكلفة العلاج نتيجة التلوث الهوائى بمدينة الرياض *(Hc)* (١٢٥٢١٦٨٥٦) ريالاً سنوياً. وبإضافة تكلفة الغياب عن العمل (١٠٣٩٧٦٣٣) ريالاً تصبح إجمالى التكلفة البشرية لمرضى التلوث الهوائى (١٠٥٦١٤٤٨٨) *(THC)* ريالاً سنوياً.

ب - تقدير إجمالي تكلفة الوفاة المبكرة بسبب التلوث *(TMc)*:

١ – تقدير تكلفة الفرصة البديلة للوفاة المبكرة للأفراد المنتجين نتيجة التلوث *(M_C)*:

ترتبط تكلفة الوفاة Mortality cost فى هذا المجال بتكلفة حالات الوفاة التى تنتج عن حالات الوفاة المبكرة premature deaths نتيجة الإصابة بأضرار التلوث التى تؤدى إلى الوفاة.

ويمكن تقدير تكلفة تلوث الهواء لحالات الوفاة الناتجة عن عناصر التلوث من خلال تقدير القيمة الحالية للدخل المضحى به بسبب الوفيات من العاملين فى الرياض. ويتطلب الأمر تقدير نسبة الوفيات من عدد السكان بسبب التلوث بنسبة مجموع الوفيات من امراض التلوث إلى عدد السكان من السعوديين وتبلغ (٠,٠٠٠١١) (التقرير الصحى، وزارة الصحة، ٢٠٠٥م). وبافتراض أن هذه

الوفيات تحدث فى المتوسط عندما يبلغ العامل ٤٤ سنة والعمل حتى سن التقاعد (٦٠) سنة، يصبح عدد الوفيات فى الرياض من العاملين (١٣٣) حالة على افتراض أن قوة العمل من السعوديين تمثل (٧٥٪) من قوة العمل الكلية (مؤسسة النقد السعودى، التقرير السنوى، ٢٠٠٥م: ٣٤٨).

وبافتراض أن الخسارة السنوية نتيجة لوفاة عامل واحد تعادل متوسط الأجر للسعودى فى الرياض ويبلغ (٥٣٢١) ريالاً (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية: ١٤٢٤ : ٧٨) وأن هذا الدخل المتوسط يتزايد بنسبة (٥٪) سنوياً، يمكن تقدير النقص فى الإنتاجية لحالة وفاة واحدة من العاملين عند معدل خصم اجتماعى (٥٪) باستخدام النموذج الموضح فى المعادلة رقم (٥) على النحو التالى:

$$M_C = \sum_{I=t}^{60-44} \frac{I_t}{(1+\%5)^t}$$

ويصبح إجمالى التكلفة لحالة وفاة واحدة (٩٧٢٩٨٢) ريالاً، ومن ثم تكون القيمة الإجمالية لتكلفة الوفاة المبكرة (١٢٩٤٠٦٧٢٠) ريالاً.

تقدير تكلفة إعداد أفراد قوة العمل الذين يتعرضون للوفاة المبكرة :

يقصد بالتكلفة الاجتماعية هنا قيمة العنصر البشرى بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه وأيضاً قيمته بوصفه أحد الموارد الخاصة بالاقتصاد القومى. وتتكون القيمة الاجتماعية لهذا العنصر من قسمين، الأول قيمته التى تنشأ مع ولادته ثم إعداده وتربيته وتعليمه إلى أن يصبح قادراً على العمل. والثانى قيمته بعد أن يبدأ فى مزاولة عمل معين ويصبح قادراً على تحقيق قدر من الدخل. وقد تم الاعتماد على نموذج قياس التكلفة الرأسمالية فى تقديره القسم الثانى.

أما عن القسم الأول فتقوم القيمة الاجتماعية فيه على مجموعة من العوامل التى يصعب قياسها بدرجة من الواقعية، مثل العادات والتقاليد واختلاف مستويات الدخل من أسرة لأخرى ومدى رغبة الأسرة فى تحقيق طموحات وظيفية معينة لأبنائها، والمناخ الطبيعى والاقتصادى السائد فى الدولة، ونظام التعليم ونحو ذلك من العوامل الاجتماعية والبيئية.

ولتقدير هذه التكلفة يتم تقدير كل من تكلفة تربية الفرد وتكلفة تعليم الفرد حتى يبلغ عمر (١٨) عاماً، مع ملاحظة إهمال المعاناة العائلية نتيجة الوفاة باعتبارها مساوية للصفر وذلك لصعوبة قياسها.

٢ – تكلفة تربية أفراد قوة العمل الذين يتعرضون للوفاة المبكرة (ML_T):

بلغ متوسط نصيب الفرد العامل من الدخل المتاح (٦٣٨٥٢) ريالاً سنوياً بمعدل (٥٣٢١) ريالاً شهرياً (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية: التقرير السنوى: ١٤٢٤ : ٧٨). ولذا فإن نصيب الفرد داخل الأسرة من الدخل هو (٩٨٢٣) ريالاً / سنة (على أساس متوسط عدد أفراد الأسرة فى الرياض ٦,٥ فرد). (٦) ولما كان الميل المتوسط للاستهلاك الخاص، مضافاً إليه الاستهلاك العام فى المملكة لعام ٢٠٠٥م، يساوى (٠,٦٨) يصبح متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك فى الرياض (٦٦٧٩,٩) ريالاً / سنة (مصلحة الإحصاءات العامة، إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية، ٢٠٠٥).

وباستخدام العائد السنوى (مقابل معدل الخصم الاجتماعى ٥٪) والاعتماد على المعادلتين (٣) و(٤) وافتراض أن قيم الإنفاق على الفرد فى الأسرة حتى الثامنة عشرة من عمره، يكون مجموع نفقات تربية الفرد حتى يبلغ الثامنة عشرة (١٨٧٩٢٢) ريالاً. ولذا تصبح القيمة الإجمالية لتكلفة تربية من تعرضوا للوفاة المبكرة نتيجة التلوث (٢٤٩٩٣٥٦٩) ريالاً.

٣ – تقدير تكلفة تعلم أفراد قوة العمل الذين يتعرضون للوفاة المبكرة (ME_T):

بلغت مخصصات وزارة التربية والتعليم فى المملكة للموازنة العامة ١٤٢٤هـ (٤٨١١٧,٤) مليون ريال. وبلغ إجمالى الملتحقين بالتعليم الحكومى (٦) سنوات فأكثر (٤٣٥٥٦٥٨) حتى المرحلة الثانوية (الكتاب الإحصائى السنوى، ٢٠٠٤م) وفى هذه الحالة يبلغ متوسط نصيب الطالب حتى هذه المرحلة من نفقات وزارة التعليم (١١٥٤٧) ريالاً.

وبافتراض أن (٥٠٪) من قوة العمل الوطنية حاصلة على ذلك المستوى من التعليم، وإهمال التعليم الجامعى فما فوق فيما يخص العمالة الوطنية، فإنه يمكن

حساب متوسط نصيب العامل المتوفى من التعليم بمقدار (٥٥٢٤) ريالاً / سنة. وبالاعتماد على المعادلتين (٣) و(٤) تقدر تكلفة التعليم المركبة للفرد الواحد من أفراد قوة العمل حتى سن الثامنة عشرة تبلغ (٨٧٩١٩) ريالاً. ومنها تصبح القيمة الإجمالية لتكلفة تعليم (١١٣) فرداً هى (٩٩٣٤٨٥٤) ريالاً. ومن ثم فإن إجمالى التكلفة الاجتماعية للتربية والتعليم لمن يتعرضون للوفاة المبكرة بأسباب التلوث (٣٤٩٢٨٤٢٣) ريالاً.

وبالتالى تصبح إجمالى التكلفة الاجتماعية للأضرار البشرية بسبب التلوث الهوائى Hsc على النحو التالى:

$$H_{SC} = H_A + H_C + M_C + ML_T + ME_T$$

يبلغ (٢٩٩٩٤٩٦٣٢) ريالاً.

ثانياً - التكاليف الاجتماعية غير البشرية لتلوث الهواء فى الرياض:

(أ) تقدير قيمة التراجع فى الإنتاج الزراعى (Ac):

تستحوذ الرياض على (٢٨,٣٪) من إجمالى المساحة المزروعة فى المملكة العربية السعودية (وزارة التخطيط، الكتاب الإحصائى السنوى: ٢٠٠٥م) حيث تبلغ المساحة المزروعة فى الرياض (٣٤٤٤٣٨) هكتاراً فى مناطق عدة، منها منطقة الخرج القريبة من المنطقة الصناعية ووجود مصفاة الرياض للبترول. ولا شك أن تلك المناطق الزراعية تتأثر بعناصر التلوث الناجمة عن ذلك. ولا تقتصر الأضرار على تلف المحاصيل الزراعية، بل تمتد إلى تلف نباتات الزينة.

ولقد أثبتت بعض الدراسات أن كلاً من فول الصويا والقمح ونباتات الشوفان من أكثر المحاصيل تأثراً بغاز ثانى أكسيد الكربون الذى ينتج معظمه من صناعة تكرير الزيت. وقدرت النسبة المعيارية للأضرار التى تلحق بالحاصلات الزراعية نتيجة أضرار عنصر ثانى أكسيد الكربون بمعدل (٥٪) من قيمة الحاصلات الزراعية على أساس سعر بيعها (Jones : 1993 : 38).

ولما كانت قيم الحاصلات الزراعية والنباتية فى الرياض غير متوافرة إحصائياً اقترح الباحث أن تحسب قيمة الخسائر فى الإنتاج الزراعى بنسبة (٣,٩٪) من قيمة الخسائر الصحية البشرية. اعتمادًا على متوسط قيمة الإنتاج المحلى الإجمالى من الزراعة إلى إجمالى الناتج المحلى.

وبناء على ذلك تصبح تقدير قيمة الخسارة الكلية فى الزراعة بسبب التلوث (١٣٧٦٢٨٨٠) ريالاً فى العام.

(ب) تكاليف التلوث للعقارات (Pc):

بلغ عدد المساكن المشغولة فى الرياض (٧٤٩٧٣٩) عقاراً وفقاً لإحصائيات عام (٢٠٠٢م) وتتوزع هذه المساكن ما بين منزل شعبى (٩٤٦٩٨) منزلاً بنسبة (١٢,٦٪) وفيلا (٢٤٣٥٧٧) بنسبة (٣٢,٥٪) وشقة فى عمارات سكنية (٢٢١٦٢٤) بنسبة (٢٩,٦٪) وفيلات مكونة من أكثر من دور (١٢٨٢٥٩) بنسبة (١٧٪) وأخرى (٠,١٪) (وزارة التخطيط. الكتاب الإحصائى السنوى، ١٤٢٥هـ).

وتتحقق الخسائر فى تلك الملكيات نتيجة لتلوث الهواء من جراء تساقط الجزئيات الدقيقة (TSP) خاصة فى مناطق معينة داخل الرياض الغربية من المناطق الصناعية والمناطق المحيطة بكل من مصنعى الأسمنت ومعمل تكرير البترول. كذا تتأثر الملكيات العقارية الموجودة فى الشوارع الأكثر ازدحاماً، مثل طريق مكة وطريق الملك فهد والوزير والخزان والبطحاء ونحوها من المناطق المزدحمة.

ولما كانت هذه الطرق تختص بحركة مرور مكثفة يمكن وضع افتراض أن (١٠٪) من إجمالى العقارات المشغولة تكون عرضة للتلوث نتيجة السيارات والمصانع وتحتاج إلى تكاليف إضافية سنوية لمعالجة آثار التلوث تبلغ (٣٢٠) ريالاً سنوياً. (٧) حينئذ تبلغ تكلفة تلوث الهواء على المساكن:

٧٤٩٧٣٦٩ × ١٠٪ × ٣٤٠ = ٢٥٤٩١١٢٦ ريالاً.

وهذا يعنى أن إجمالى التكاليف الاجتماعية البشرية وغير البشرية تصل

(٣٣٩,٢) مليون ريال سعودى سنوياً، تبلغ التكلفة الاجتماعية البشرية (٨٩,٩٪) من إجمالى تكاليف التلوث الهوائى.

ولا شك أن هذه النتيجة تعتمد فى تحققها على درجة التأكد. فاختفاء عدم التأكد فى تقدير العلاقات الكمية بين ملوثات الهواء والأمراض والخسائر المادية الأخرى والتكاليف المرتبطة بها يجعلنا نشير إلى أن نتائج البحث تعطى مؤشرات تقريبية لحجم المشكلة أكثر من كونها تعطى حساباً دقيقاً لحجم الخسائر. وبحيث يشير البحث إلى حجم مشكلة التلوث الهوائى نتيجة الانبعاثات الصناعية ونحوها فى الرياض بشكل تقريبى، لاسيما أننا قد اعتمدنا فى البحث على بعض النسب الافتراضية فى مجال تقدير الخسارة فى الإنتاج الزراعى والملكيات العقارية.

كذلك لا بد من الإشارة إلى أن وجود التشريعات والتدابير والإجراءات من مصلحة حماية البيئة وتفعيلها ستؤدى إلى تخفيض معدلات انبعاث الملوثات الهوائية، ومن ثم يعمل ذلك على تخفيض التكاليف الاجتماعية. ولكن من ناحية أخرى سيترتب على ذلك تحمل ميزانية الدولة وميزانيات المشروعات المختلفة تكاليف انخفاض هذه المعدلات، وهذا يعنى أنه لا بد من تحقيق توازن بين المنفعة الحدية المترتبة على تحسين نوعية البيئة والتكلفة الحدية لبرامج التحكم فى التلوث. وهذا ينقلنا إلى القول بأنه دائماً توجد درجة من انبعاث الملوثات الهوائية تعتمد على الموازنة بين التكلفة الحدية الخاصة والمنفعة الحدية الخاصة على مستوى المشروع وبين التكلفة الحدية الاجتماعية والمنفعة الحدية الاجتماعية على مستوى الدولة. وهذا يتطلب تحديد ذلك المستوى الأمثل من تلوث الهواء الذى يحقق تلك الموازنة (Loomis J. & Helfan G., 2001, pp. 44 : 45).

وأخيراً يلاحظ فى البحث أن هناك بعض الأضرار البيئية التى لم تأخذ فى الاعتبار، مثل الخسائر الصحية فى غير العاملين من وفيات، وكذلك الخسائر الناجمة عن الضوضاء وضياع فرص الاستجمام فى بعض الأماكن العامة كالمنتزهات والحرائق، والأضرار الصحية وتكاليفها التى يتحملها مرضى التلوث

الهوائى المراجعون والمنومون فى المستوصفات والمستشفيات الخاصة. مما يدفعنا إلى القول بأن التقدير الحالى للتكاليف الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تلوث الهواء فى الرياض أقل من التكاليف الاجتماعية الفعلية للتلوث.

الخلاصة ونتائج الدراسة:

يترتب على التلوث الهوائى الصناعى آثار جانبية سالبة على المجتمع، تتمثل فى تكاليف اجتماعية يتحملها المجتمع بجانب التكاليف الخاصة. ولا يستطيع نظام السوق أن يعكس مثل هذه الآثار. وتعد الأضرار الصحية البشرية والآثار المادية الواقعة على النباتات والملكية العقارية الناتجة عن التلوث الهوائى الصناعى من أهم تلك الآثار الجانبية السالبة. وقد اتضح من متابعة إحصاءات وزارة الصحة بالمملكة ارتفاع حالات الإصابة بالأمراض الصدرية فى الرياض بصفة خاصة.

لذا هدف البحث إلى تقدير التكاليف الاجتماعية للأضرار البشرية وغير البشرية الناجمة عن تلوث الهواء فى منطقة الرياض بتطبيق أحد النماذج التى تتناسب مع طبيعة وحجم البيانات المتاحة من الإحصاءات الرسمية.

ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على أسلوب الدراسة الاستقرائية التحليلية عن طريق تحليل البيانات التى حصل عليها الباحث من مصادرها الأصلية، واستخلاص نموذج للتقدير بغرض تقدير التكاليف الاجتماعية الناجمة عن أضرار التلوث الهوائى. كما تم حصر الدراسة فى التلوث الصناعى من المصادر غير الطبيعية.

وتم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة. تستعرض المقدمة مشكلة الدراسة ومنهجيتها، وتناول المبحث الأول الإطار النظرى والدراسات السابقة على المستوى المحلى والدولى، واستخلاص نموذج لتقدير التكاليف الاجتماعية للتلوث. ويتناول المبحث الثانى الإطار التحليلى للدراسة بتطبيق النموذج المقترح على منطقة الرياض، وتلخص الخاتمة نتائج الدراسة.

وعند تقدير التكلفة الاجتماعية البشرية وغير البشرية لأضرار التلوث الهوائى فى الرياض بتطبيق النموذج المقترح اتضح أن إجمالى التكلفة الاجتماعية للأضرار البشرية بسبب التلوث الهوائى تبلغ (٢٩٩٩٤٩٦٣٢) ريالاً سنوياً، فى حين تبلغ تقدير قيمة الخسارة الكلية فى الزراعة بسبب التلوث (١٣٧٦٢٨٨٠) ريالاً. وأن العقارات المشغولة تحتاج إلى تكاليف إضافية سنوية لمعالجة آثار التلوث تبلغ (٢٥٤٩١١٢٦) ريالاً سنوياً. وهذا يعنى أن إجمالى التكاليف الاجتماعية البشرية وغير البشرية تصل (٣٣٩,٢) مليون ريال سنوياً، تمثل التكلفة الاجتماعية البشرية (٨٨,٤٪) من إجمالى تكاليف التلوث الهوائى.

وهذه النتيجة تعتمد فى تحققها على درجة التأكد، ولابد أن نشير إلى أن نتائج البحث تعطى مؤشرات تقريبية لحجم المشكلة أكثر من كونها تعطى حساباً دقيقاً لحجم الخسائر، فهناك بعض الأضرار البيئية التى لم تأخذها الدراسة فى الاعتبار مثل الخسائر الصحية المتمثلة فى وفيات التلوث الهوائى لغير العاملين، والأضرار الصحية وتكاليفها التى يتحملها مرضى التلوث الهوائى المراجعون والمنومون فى المستوصفات والمستشفيات الخاصة، وكذلك الخسائر الناجمة عن الضوضاء وضياع فرص الاستجمام فى بعض الأماكن العامة كالمنتزهات والحرائق؛ مما يدفعنا إلى القول بأن يتعين وجود دراسات إضافية وتوفير البيانات الدقيقة اللازمة لذلك.

كما يمكن القول إن وجود التشريعات والتدابير والإجراءات من مصلحة حماية البيئة وتفعيلها ستؤدى إلى تخفيض معدلات انبعاث الملوثات الهوائية، ومن ثم يعمل على تخفيض التكاليف الاجتماعية. ولكن من ناحية أخرى سيترتب على ذلك تحمل ميزانية الدولة وميزانيات المشروعات المختلفة تكاليف انخفاض هذه المعدلات الأمر الذى يتطلب من الجهات المختصة برسم السياسات البيئية، مراعاة تحقيق التوازن بين المنفعة الحدية المترتبة على تحسين نوعية البيئة والتكلفة الحدية لبرامج التحكم فى التلوث.

التهميش:

١- توضح دراسة فى الولايات المتحدة ارتفاع هذا الوعى، بالاعتماد على بيانات مقطعية لثلاثة أنواع من التلوث واستعداد القطاع العائلي على الدفع، وأن هناك علاقة قوية بين مستوى الدخل والمواد العالقة (TSP)، حيث يرغب القطاع العائلى فى انخفاض نسبتها فى الهواء، على حين تضعف العلاقة عند بحث مستوى الأوزون الأرضى وأكسيد الكربون (Florenz And Neha K., 2006).

٢- اهتمت إحدى الدراسات باستخدام نماذج عدم التأكد لتقدير الآثار الصحية للتلوث الهوائى فى مدينة تورنتو مع تقسيم الفئات المتضررة وفقاً للملوثات المختلفة، وأوضحت الدراسة أن الانحراف المعيارى لأثر الوفاة نتيجة التلوث الهوائى أكبر عند استخدام نموذج عدم التأكد فى التحليل. كما أوضحت أن المعالجة المناسبة لنموذج عدم التأكد يؤدى إلى تحسن فى التقديرات الناجمة (Koop, and Tole, L. 2004 : 30).

٣- هناك مناهج أخرى لتقدير عائدات التحسن فى المستوى الصحى نتيجة لمكافحة تلوث الهواء، منها:

أ - إذا حدثت زيادة فى متوسط عمر الفرد فى المجتمع - نتيجة لمكافحة التلوث - يصبح العائد هو حاصل ضرب متوسط دخل الفرد × عدد السكان × مقدار الزيادة فى متوسط عمر الفرد × مدى مساهمة تخفيض التلوث فى زيادة عمر الإنسان.

ب - استخدام متوسط الزيادة فى الإنفاق السنوى على جميع أنواع الرعاية الصحية بالنسبة للفرد فى بلد ما لتقدير ذلك العائد (عبدالله: ١٩٩٤ : ١٣٩ - ١٤٠).

٤- تعرف الوفاة المبكرة بأنها تلك الوفاة التى تؤدى إلى تخفيض معدل الحياة الطبيعية، وتنتج عن إصابة بعض السكان فى المنطقة بأضرار التلوث الهوائى التى تؤدى إلى الوفاة. وهى من أصعب النواحى الفلسفية التى تتضمنها عملية تقدير القيمة الاقتصادية لآثار التلوث الهوائى على الوفاة، إذ تتطلب تعيين قيمة لوحدة النقود بالنسبة للملوث العرضى.

٥- تم حساب نسبة (٦٠٪) من خلال تجميع عدد المراجعين لأمراض بسبب التلوث للأعمار من (١٥) إلى (٦٠) سنة ونسبتهم إلى إجمالى المراجعين فى نفس الأمراض. جدول (١ - ٢٢) بالكتاب الإحصائى السنوى، وزارة الصحة، ص ٨٥.

٦- تم حسابها من خلال قسمة عدد الأفراد القاطنين فى الفيلات والشقق على عدد الأسر وحساب المتوسط.

٧- تم الاعتماد على تقدير دراسة حسن بعد تعديله بالرقم القياسى لتكلفة المساكن، انظر: حسن، ص ١٩١، مرجع سابق.

المراجع

أولاً - المراجع العربية :

١ - بشير محمود وآخرون (١٩٩٣م). الغبار المتراكم فى مدينة الرياض، **ندوة التلوث الصناعى للهواء فى الفترة ٢ - ٤ جمادى الآخرة ١٤١٤هـ**، جامعة الملك سعود، كلية الهندسة قسم الهندسة الميكانيكية، ص ٦٦ - ٧٤.

٢ - البنك الدولى (١٩٩٢م). **التنمية والبيئة**، مقرر عن التنمية فى العالم، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

٣ - حجازى، المرسى، المدنى (١٩٩٥). التكاليف الاجتماعية لتلوث الهواء فى البحرين، **مجلة التعاون الصناعى**، العدد ٦١، يوليو، ٦ - ٢٥.

٤ - حسن، أحمد فرغلى محمد (١٩٨٣م). قياس تكلفة تلوث البيئة بصناعة تكرير الزيت بالمملكة بالتطبيق على مصفاة الرياض للبترول، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، **مركز البحوث**.

٥ - دعبس، محمد يسرى إبراهيم (١٩٩٧م). "تلوث البيئة وتحديات البقاء" **رؤية أنثربولوجية**"، علم الإنسان وقضايا المجتمع، الكتاب الخامس عشر.

٦ - دياب، عبد العزيز أحمد (١٩٨٩م). تلوث الهواء وأسعار المنازل فى مدينة جدة، دراسة تحليلية اقتصادية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، مجلد ١٧، عدد ٣، ٧٥ - ١٠١.

٧ - عبد الله محمد حامد (١٩٩٤م). تحليل اقتصادى لبعض المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية فى الدول النامية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، ربيع الأول، ٢١-١٤٤.

٨ - العقيلى، سليمان محمد، بشير محمود، (١٤١١هـ). **تلوث الهواء**، مكتب التربية العربى لدول الخليج، الرياض.

٩ - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (١٤٢٤هـ). **الكتاب الإحصائى السنوى الخامس والعشرون**، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤م.

١٠ - مصلحة الإحصاء العامة (٢٠٠٥م). إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية، **وزارة التخطيط**، المملكة العربية السعودية.

١١ - مصلحة الأرصاد وحماية البيئة، **مقاييس حماية البيئة (المقاييس العامة)**، وثيقة رقم (١٤٠٩ -٠١) وزارة الدفاع والطيران، المملكة العربية السعودية.

١٢ – مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠٠٥م). التقرير السنوي، **الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء**، العدد (٤١)، ١٤٢٦هـ.

١٣ – وزارة التخطيط (١٤٢٥هـ). الكتاب الإحصائي السنوي، **مصلحة الإحصاءات العامة**، المملكة العربية السعودية.

١٤ – وزارة الصحة (١٤٢٤ هـ). الكتاب الإحصائي السنوي، **إدارة الإحصاء**، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤م.

ثانياً - المراجع الأجنبية :

- Abdus Salam, Toshikuni Noguchi(2005). Impact of Human Activities on Carbon Dioxide (CO2) Emissions: A Statistical Analysis. **Environmentalist.** Lausanne: Mar. Vol. 25, Iss. 1.
- Arcelus, P Arocena (2005).Productivity differences across OEC countries in the presence of environmental constraints, **The Journal of the Operational Research Society.** Oxford: Dec 2005.Vol.56, Iss. ;pg 1352
- Budy P Resosudarmo, Lucentezza Napitupulu (2004).Health and Economic Impact of Air Pollution in Jakarta,.Vol.80 pg. S65, pgs.
- Christopher R Jones, Yu-Ying Liu, Ovnair Sepai, Huifang Yan, Gabriele Sabbioni (2006). Internal Exposure, Health Effects, and Cancer Risk of Humans Exposed to Chloronitrobenzene, **Environmental Science & Technology.** Easton: Jan 1, 2006.Vol.40, Iss.1 .
- David Popp(2006).International innovation and diffusion of air pollution control technologies: the effects of NO X and SO2 regulation in the US, Japan, and Germany,. **Journal of Environmental Economics and Management.** New York: Jan 2006.Vol.51, Iss.1 .
- Florenz Plassmann, Neha Khanna(2006).Household Income and Pollution: Implications for the Debate About the Environmental Kuznets Curve Hypothesis, **Journal of Environment & Development.** La Jolla: Mar 1. 2006.Vol.15, Iss.1.
- Gary KoopLise Tole (2004)Measuring the health effects of air pollution: to what extent can we really say that people are dying from bad air?, **Journal of Environmental Economics and Management.** New York: Jan.2004.Vol.47, Iss.1 .
- Geoffrey Morgan, Stephen Corbett, John Wlodarczyk, Peter Lewis (1998).Air pollution and daily mortality in Sydney, Australia, 1989 through 1993,. **American Journal of Public Health.** Washington: May 1998.Vol.88, Iss.٥ ; pg.765,759
- Hohan, M. (1993). " Environmental Issues and Economic Decisions in Developing Countries ", **World Development,** Vol. 21, No. 11, pp. 172901748.

- Jones, H. (1993). Investigation of Alleged Air Pollution Effects on Yield of Soy beans in the Vicinity of the Shavnee Plant, **Tennesessee Volley Authority Report.**

- Loomis, J. and Helfand, G. (2001). **Environmental policy Analysis for Decision Making, the Economics of Non-Market Goods and Resources,** Kluwer Academic Publishers, London.

- Mary F Evans, V Kerry Smith (2005). Do new health conditions support mortality-air pollution effects?. **Journal of Environmental Economics and Management.** New York: Nov 2005.Vol.50, Iss.3; pg.

- Maureen Cropper, Anna Alberini,, Tsu-Tan Fu, Alan Krupnick, et al (1997). Valuing health effects of air pollution in developing countries: The case of Taiwan. **Journal of Environmental Economics and Management.** New York: Oct. 1997.Vol.34, Iss.2 .

- Narayan ,Sastry (2002).Forest fires, air pollution, and mortality in southeast Asia, **Demography. Washington: Feb 2002.Vol.39,** Iss. 1.

- Ransom, Michael R,Pope, C(1995).External health **costs of a steel mill, Contemporary Economic Policy.** Huntington Beach: Apr 1995.Vol.13, Iss.3 .

- Schwarts, A. & Lev, B. (1971), On the use of the economic concept of Human Capital in Financial Statements, **the Accounting Review,** January, pp. 99 - 117.

- Stéphane De Cara, Martin Houzé, Pierre-Alain Jayet (2005) Methane and Nitrous Oxide Emissions from Agriculture in the EU: A Spatial Assessment of Sources and Abatement Costs,. **Environmental and Resource Economics.** Dordrecht: Dec 2005.Vol.32, Iss.4 .

- Thomas B FombyLimin Lin(2006). A CHANGE POINT ANALYSIS OF The Impact Of "Environmental Federalism" On Aggregate Air Quality In The Uuited States: 1940-98 **Economic Inquiry. Huntington Beach:** Jan 2006.Vol.44, Iss.1 .

نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية

الدكتور بكر تركي عبد الأمير
معهد التنمية الإدارية - دبى
الإمارات العربية المتحدة

● دورية الإدارة العـــــامـــــة
● المجلد السـادس والأربعـون
● العـــــــــدد الـرابـع
● شـــــــوال ١٤٢٧هـ
● نوفـــمـــبـــر ٢٠٠٦م

نظرية أصحاب المصالح وأبعادها الفلسفية

د. بكر تركي عبدالأمير*

ملخص:

تعدّ نظرية أصحاب المصالح من النظريات التى نالت اهتماماً واسعاً فى العديد من حقول المعرفة. وقد أثارت جدلاً واسعاً سواء كان ذلك حول أهدافها أو وسائلها أو اسسها أو حول المنطق الذى بنيت عليه. وعلى الرغم من أن النظرية تمثل امتداداً طبيعياً لمنطق نظرية النظم العامة، إلا أنها ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال استنادها إلى افتراضات تتقاطع مع العديد من النظريات التى تنتمى إلى المظلة نفسها ومنها: نظرية الوكالة ونظرية حملة الأسهم ونظرية الحاكمية. من هنا تأتى هذه الدراسة لتركز على مناقشة وتقييم المنطق الذى تقوم عليه نظرية أصحاب المصالح، وتتفحص الافتراضات التى تستند إليها بعد تتبع جذور النظرية وأصولها ومنظوراتها وأبعادها الفلسفية، لتنتهى إلى وضع تقييم للإسهام الذى تقدمه هذه النظرية فى حقل الإستراتيجية ونظرية المنظمة.

تتعرض هذه الدراسة لمجال يحظى باهتمام الباحثين فى حقول شتى؛ لما يتضمنه من موضوعات متداخلة من جهة ومتفاعلة من جهة أخرى يصعب معها وضع حدود معينة له. إن مجال هذه الدراسة هو نظرية تدرس السلوك الإنسانى والاجتماعى المتعلق بالمصلحة وتحديدها وتحقيقها وكيفية تأطيرها وقياسها وانعكاساتها فى كل الاتجاهات الفردية والجماعية والاجتماعية. إن نظرية أصحاب المصالح هى من بين النظريات القليلة التى يصعب نسبتها إلى علم أو حقل بعينه، ومن ثم يحتم ذلك التعرض لها بمنظور فلسفى كلى يستوعب متغيراتها وأبعادها، وهذا ما تحاول هذه الدراسة القيام به.

* معهد التنمية الإدارية - دبى - الإمارات العربية المتحدة.

المبحث الأول - منهجية الدراسة:

١-١ مشكلة الدراسة:

لعل أحد أسباب التأخر الذى تعيشه الإنسانية هو أن علومها الاجتماعية والإنسانية ما زالت أقل تطوراً فى الوقت الذى تقدمت فيه علومها الطبيعية والمادية بدرجة كبيرة. وما زال الفكر الإنسانى يقف عاجزاً أمام ألغاز الحياة ومتاهات المشكلات التى تنبثق من التفاعل الاجتماعى بين بنى البشر أفراداً وجماعات.

واستناداً إلى ما تقدم ما زالت الجهود تبذل، بل تمنح الأولوية للوصول إلى نظريات تحكم السلوك الإنسانى والتصرف الاجتماعى. وما فتئ حلم الإنسانية قوياً فى الوصول إلى نظريات تمثل وتنظّم منظومة من المفاهيم التى يسعى إليها الإنسان مثل العدالة والحكم الصالح والمصلحة العامة والمسؤولية الاجتماعية وحقوق المستضعفين والمغيبين والأجيال القادمة.

إن كل ما تقدم يتجسد فى نظرية شغلت المفكرين والباحثين تحت عناوين ومسميات شتى إلى أن تعارف واتفق على تسميتها بنظرية أصحاب المصالح. إلا أن الاتفاق للأسف لم يتجاوز مرحلة الاتفاق على التسمية. وعلى الرغم من أن النظرية جاءت أساساً لتقدم حلولاً لمعضلات كبرى إلا أنها لم تنجح سوى فى إثارة الجدل بين المفكرين والباحثين حول الأفكار التى تتضمنها، والمبادئ التى تستند إليها، والافتراضات التى تدور حولها وفى فلكها. ومن هذه النقطة ذاتها تتقدم هذه الدراسة لتثير موضوعات مهمة منها:

- تأثير نظرية أصحاب المصالح فى السلوك العقلانى لمنظمات الأعمال.
- المحتوى الأيديولوجى للنظرية الذى يسيّس العمليات التنظيمية على حساب القيمة الاقتصادية التى تتوقف عليها فلسفة الأعمال الخاصة.

- دور نظرية أصحاب المصالح فى إرباك وزعزعة النظريات التى تستند إليها لفلسفة الأعمال مثل نظرية الوكالة والتعاقد وغيرها.
- دور نظرية أصحاب المصالح فى تغيير آليات الحاكمية التقليدية التى تقوم على أسس الملكية لتقدم أنموذجاً جديداً أو مشوهاً.

تساؤلات الدراسة:

يمكن تأطير وبلورة مشكلة الدراسة بالتساؤل عن المنطق الذى تستند إليه نظرية أصحاب المصالح، والأبعاد والامتدادات الفلسفية له؟ وينبثق من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما الجذور الفكرية لنظرية أصحاب المصالح؟

٢- كيف تطورت هذه النظرية؟ وما منظوراتها وأبعادها؟

٣- ما مدى منطقية الافتراضات التى تحكم هذه النظرية وتحركها؟

٤- ما مدى إمكانية الوصول إلى تصور أو رؤية متكاملة لتقييم نظرية أصحاب المصالح؟

٢-١ أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق ما يلى:

١- استعراض التراكم الفكرى والتأصيلى لنظرية أصحاب المصالح.

٢- مناقشة منطق نظرية أصحاب المصالح والافتراضات التى تستند إليها وتحكمها.

٣- تقييم نظرية أصحاب المصالح، مواطن القوة والضعف.

٤- تقديم تصور أو رؤية محددة فى ضوء المناقشة والتحليل والاستقراء.

٣-١ أهمية الدراسة:

يمكن إيراد ما يلى باعتباره دلائل على أهمية هذه المحاولة الفكرية:

١- ندرة الدراسات العربية التى تتعرض لهذه النظرية على الرغم من أن الأبعاد التى تتعرض لها هى أسس فكرية تقوم عليها مجمل حقول العلوم الاجتماعية.

٢- تثير الدراسة وتتعرض للأساس الفكرى لأهم الموضوعات المعاصرة فى حقول المنظمة والإدارة الإستراتيجية ومنها: الحاكمية الصالحة والمسؤولية الاجتماعية والعدالة والبيئة...إلخ.

٣- توضح الدراسة - بدون أن تعد بتقديم حلول - الإشكالية التى تعوق إصلاح وتطوير النظم والعمليات فيما يتعلق بالمنظمات الحكومية، أما فيما يخص المنظمات الخاصة فتوضح صراع الافتراضات التى تتنازع الهيمنة على فلسفة الأعمال التى تحكم تلك المنظمات ودورها الحقيقى فى المجتمع.

المبحث الثانى - أصول وجذور مفهوم أصحاب المصالح:

بدأت الجذور الفكرية لفكرة أصحاب المصالح من حقل القانون قبل أن تغادره لتتجه بقوة إلى ميدان الإدارة الإستراتيجية لتعود مرة أخرى فيما بعد إلى القانون. وهى تهيمن حالياً على أدبيات حقل أخلاقيات الأعمال. إن الأصل الحقيقى لفكرة أصحاب المصالح فى مجال القانون غالباً ما يتم تجاهله أو إغفاله ونادراً ما يشار إليه. ففى الثلاثينيات من القرن العشرين تجادل اثنان من علماء القانون فى الدوريات القانونية حول المسؤولية الاجتماعية للأعمال الخاصة، وكان جوهر الجدال بين Dodd & Berle حول مسألة ذات أهمية كبيرة منذ ذلك الوقت وهى: هل يجب على أولئك الذين يقدمون رأس المال لمشروعات الأعمال ويتحملون المخاطر، أن يأخذوا بالحسبان اهتمامات أو مصالح أولئك الذين لم يقدموا أو يستثمروا أية أموال، مع أن لهم مطالب أو دعاوى ومحددات على نشاط الشركة؟ وقد ذهب Berle إلى أنه من الملائم أخذ مصالح غير

حاملى الأسهم (أصحاب المصالح) بالحسبان فقط إذا وافق حملة الأسهم على ذلك. فى حين ذهب Dodd إلى أن أصحاب المصالح هم مالكون غائبون Absentee Owners وهم الجزء الآخر المكون للشركة، وأن لهم اهتمامات ومصالح محددة، وكذلك المجتمع عامة. إن العبارة الجوهرية فى هذا السياق هى"المالكون الغائبون" حيث ميز Dodd بين فئتين من المالكين (Jennings, 2001: 2) هما:

١- الذين لهم رأسمال مستثمر فى المؤسسة.

٢- الذين لهم استثمار لا يأخذ شكل رأسمال، بل اهتمام ومصلحة فى المؤسسة.

ولم يوضح Dodd سبب اهتمام الفئة الثانية من المالكين أو فى أى المجالات تقع هذه الاهتمامات. كذلك لم يتمكن كل من Berle & Dodd (وكذلك Gardin- er Means الذى انضم فى السجال إلى جانب Berle) من وضع المسألة فى نطاقها الجوهرى وهى بؤرة حاكمية الشركة. إن هذا الإسهام الفكرى قد أغفل مدة ثلاثين سنة لاحقة، وفى الستينيات قام معهد ستانفورد للبحث Stanford Research Institute (SRI) بإحياء مصطلح أصحاب المصالح، إلا أنه فعل ذلك ضمن إطار أو مجال الإدارة الإستراتيجية أكثر منه فى مجال القانون. وقد عرفت المذكرة البحثية للمعهد فى سنة ١٩٦٣م أصحاب المصالح بأنهم: "تلك الجماعات التى بدون دعمها تتوقف المنظمة عن الوجود"، وقد جاءت هذه المذكرة ضمن مشروع استشارى فجّر المعهد من خلاله حركة أو اتجاهاً فكرياً بين الشركات التى تتجاهل التخطيط للتغييرات القانونية أو التشريعية للمستقبل، على سبيل المثال إذا كانت للشركة انتهاكات بيئية، كتصريف مياه النفايات فى الأنهار؛ فإن الجمهور والمشرعين سيعملون معاً لإقرار قواعد وتشريعات أو كليهما معاً للسيطرة على هذه العملية. وهذا التشريع سوف يفرض متطلبات تشغيلية إضافية على الشركات، ولا شك فى أنها ستكون مكلفة وقد يفشل ذلك فى علاج المشكلة الأصلية. وطبقاً لاقتراح (SRI) فإن الشركة يجب أن تأخذ بالحسبان أولئك الذين يتحملون عبء وتبعة أعمالها، من ثم عليها أن تتصرف بطريقة لا تجلب إليها قيوداً ولوائح وجزاءات. فى حين كان مدخل (SRI) مصوغاً وفق

مفهوم أصحاب المصالح فإنه اقترح ببساطة تبنى نظرة طويلة الأجل حول نتائج أو عواقب التماس أو التداخل فى المصالح التى هى فى الغالب مكلفة ومرهقة للشركة. إن هذا التفكير يمكن أن يقود إلى إستراتيجيات وقائية فعالة كالتعامل المسبق مع مياه النفايات قبل تصريفها إلى الأنهار (Jennings, 2001: 2-3). لقد كسبت نتائج دراسة (SRI) تأييداً وعدداً من التابعين مثلها مثل إسهام Dodd، ومرة أخرى أغفل هذا الإسهام لمدة تربو على العقدين. بعد عام ١٩٦٣م تفرع المفهوم فى أربعة فروع مختلفة هى: التخطيط للشركة، ونظرية النظم، والمسؤولية الاجتماعية للشركة، ونظرية المنظمة. ويمكن تسمية هذه المرحلة بالأدبيات الكلاسيكية لأصحاب المصالح (Elias and Cavana, 2000: 3).

وفى عام ١٩٦٥ أسهم العالمان الإسكندنافيان Rheman & Stymne (1965) فى تطوير المفهوم من خلال النموذج الذى اقترحاه: أنموذج جماعة المصلحة Interest group model ضمن جهودهم لوضع إطار عمل لتحليل المنظمات. وبعد عشرين سنة أخرى أعيد اكتشاف وإطلاق مفهوم أصحاب المصالح، وكان الناطق هذه المرة فى الثمانينيات هو Edward Freeman، الذى نقل عمل وإسهام (SRI) إلى حقل الإدارة الإستراتيجية، وكان كتاب Freeman الذائع الصيت "الإدارة الإستراتيجية: مدخل صاحب المصلحة" شرارة لثورة فكرية فى مجال حاكمية المنظمة والإدارة. وطبقاً لـ (Freeman,1984) فإن مهمة أولئك الذين يديرون الشركة هى تشخيص كل صاحب مصلحة من ذوى العلاقة وتوضيح وتحديد الكيفية التى يتم التعامل من خلالها معهم. وفى فترة الثمانينيات – وسط تلك الهبة من عمليات الاندماج والاكتساب (بيع أصول الشركة للمنافسين) بين الشركات الكبرى– برزت وارتقت فكرة أصحاب المصالح مرة أخرى فى القانون، مصحوبة بممارسات وتطبيقات عويصة لحملة الأسهم والمديرين وحاكمية الشركة. إذ أصبح من الصعب على أعضاء مجالس إدارة الشركات رفض عروض الاكتساب عندما تكون العلاوة لحملة الأسهم عالية ومغرية، فالمجالس التى ترفض هذه العروض غالباً ما تواجه دعاوى ومسؤولية قانونية من حملة الأسهم الساخطين الذين يسعون إلى تحقيق أرباح من خلال تلك العمليات.

وكانت النتيجة صدور تشريع فى عدد من الولايات الأمريكية حول الوضع القانونى لأصحاب المصالح، الذى مكّن المجالس من أخذ عدد من العوامل بالحسبان أكثر من مجرد السعر المعروض عندما يقررون قبول أو رفض عروض الاكتساب (عروض المنافسين بالشراء) (Jennings, 2001: 3).

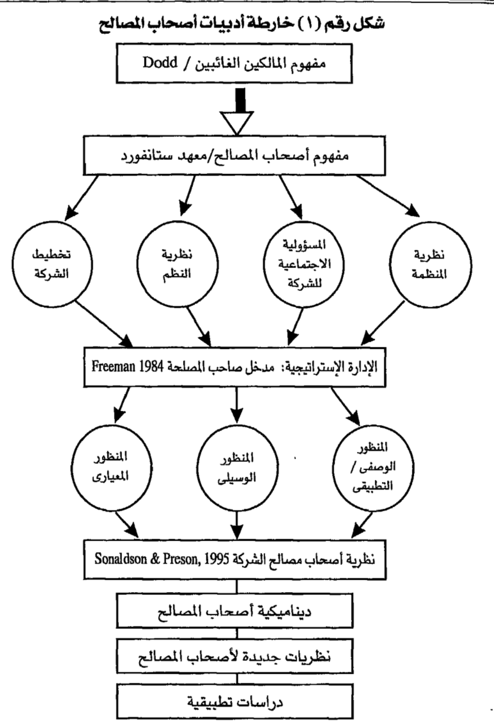
وفى غمرة حماس كثير من التنفيذيين لحماية مراكزهم ومواقعهم داخل الشركات التى تواجه الاكتسابات، وجد هؤلاء أنفسهم متحالفين مع أطراف أخرى لها نظرة شمولية حول اهتمامات أصحاب المصالح. ودعم عدد من التنفيذيين تشريع أصحاب المصالح؛ لأنه يمنحهم حماية من المسؤولية القانونية عندما يأخذون بالحسبان عوامل غير السعر المرتفع، ومنحهم ذلك القوة لمنع الاكتسابات ومواجهة خسارتهم لمواقعهم. إن أولئك التنفيذيين وجدوا أنفسهم متخذين إستراتيجية سياسية – وليست اقتصادية – تلتقى مع المؤيدين والمتبنين لمفهوم أصحاب المصالح. وقد ذهب بعض المعلقين إلى القول إن التنفيذيين باعوا أرواحهم بالمقابل لدعم الناشطين من أصحاب المصالح فى موضوع التشريع القانونى المعارض للاكتسابات. وحالما تضامنت القوى تشريعياً مع الشريك السياسى والنظرى؛ وجد تنفيذيو الأعمال أنفسهم مجبرين على اتباع وتبنى مفهوم أصحاب المصالح، حتى إن بعضهم بدأ يستجدى التأييد حول هذا المفهوم بوصفه دليلاً على التزامهم بالمعايير الأخلاقية وغير الفاسدة (Jennings, 2001: 7).

إن انبثاق نظرية أصحاب المصالح قد أنتج هيكلاً ضخماً من الأدبيات (شكل ١) يتسم معظمها بالغموض والضبابية، واستمر مؤيدو النظرية وأنصارها يتحدثون مراراً على أمل أن جزءاً ما منها سوف يهيمن وينجح فى إلزام رجال الأعمال بإعطاء دور لآخرين من غير حملة الأسهم فى إدارة أو طريقة إدارة الشركة.

والسؤال الذى يجب إثارته هنا هو عن تعريف محدد لأصحاب المصالح، وفى الحقيقة إنه من الصعوبة بمكان تحديد مفهوم أو تعريف دقيق لأصحاب المصالح، وقد يكون ذلك مرتبطاً بمشكلة التعريفات بشكل عام، إلا إنه فضلاً عن ذلك يثير

هذا المصطلح الكثير من الغموض والخلط بسبب تعدد وتداخل مضامينه القانونية والسياسية والأخلاقية. وعلى الرغم من أن تعريف Freeman هو الأكثر شيوعاً وشهرة"صاحب المصلحة هو فرد أو جماعة يؤثر أو يتأثر بتحقيق المنظمة لأهدافها" (Freeman, 1984: 19)، إلا أن هذا التعريف وصف بأنه مفرط فى السعة والشمول، وأنه من غير الممكن تحديد كل أولئك الذين يمكن أن يشملهم التعريف، بل ذهب البعض إلى القول إنه طبقاً لهذا التعريف فإن الخارجين عن القانون وأعداء المنظمة هم أصحاب مصالح فيها (Mitchell, et al., 1997). وهناك من يعرف أصحاب المصلحة بأنهم" الجماعات والأفراد الذين يستفيدون من نتائج تصرف وسلوك المنظمة، أو يضارون به، وقد تكون حقوقهم إما مصانة أو منتهكة " (Glenn Mason, 2003: 11). أو هم "الجماعات الضرورية لبقاء ونجاح المنظمة" أو "الجماعات التى من دون دعمها تتوقف المنظمة عن الوجود". كذلك هم: أى شخص أو جماعة أو منظمة يمكن أن تؤثر فى الموارد والخدمات أو تتأثر بأنشطة هذه الخدمات أو له مصلحة فيها أو يتوقع منها شيئاً (Partricia Lichiello, 1999: 41).

شكل رقم (١) خارطة أدبيات أصحاب المصالح



المصدر:

Elias Arun and Robert Cavana, Stakeholder Analysis for Systems Thinking and Modeling, 2000, p.2

وقد استخدم (Clarkson, 1994) المخاطرة خاصيةً لتضييق نطاق أصحاب المصالح؛ إذ إنه يحصره بمن له ادعاء شرعى بصرف النظر عن القوة التى يتمتع بها. ويقترح (Alkhafaji, 1989: 13) أن يتم التركيز فى تعريف صاحب المصلحة على تلك الجماعات التى لها حق أو مصلحة مكتسبة فى بقاء المنظمة. كذلك يعرف أصحاب المصالح بأنهم أشخاص أو جماعات لها أو تدعى ملكية أو حقوقاً أو اهتمامات فى الشركة وأنشطتها وماضيها وحاضرها ومستقبلها... والجماعة الرئيسة منهم هى تلك التى لن تتمكن الشركة من البقاء دون مشاركتها، أما الجماعات الأخرى من أصحاب المصالح فهى تلك التى يمكن أن تؤثر أو تتأثر بأعمال الشركة، لكنها لا ترتبط بتعاملات مباشرة معها وهى ليست جوهرية لبقائها (Heen, Dentchev, Desmidt & Van Laere, 2002: 8).

أخيراً، يقدم الباحث تعريفه لأصحاب المصالح كما يلى: "جماعات أو أفراد قادرون وراغبون أو هما معاً فى التأثير فى قرارات المنظمة، أو أنهم يدركون أنها تؤثر فيهم". ويغطى هذا التعريف النقاط الجوهرية التالية:

- أصحاب المصالح هم جماعات أو أفراد.
- أنهم راغبون وقادرون أو هما معاً على التأثير فى عملية صنع القرار المنظمى.
- أنهم يتأثرون بقرارات المنظمة أو أنهم يعتقدون ذلك.

المبحث الثالث - منظورات نظرية أصحاب المصالح وأبعادها:

لاحظ (Freeman, 1995: 35) أن عقد الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات كانت فترة البحث عن نظرية متكاملة لأصحاب المصالح، بحيث تكون قادرة على استبدال النظرية السائدة والمهيمنة على مدارس الأعمال وخاصة نظرية حملة الأسهم، على الرغم من أنه يؤكد عدم وجود نظرية موحدة لأصحاب المصالح فى الشركة. وقدم (Donaldson & Preston 1995: 47) إضافة قيمة من خلال تمييزهم بين الأبعاد الكامنة فى نظرية أصحاب المصالح: الوصفى/التطبيقى،

والوسيلى، والمعيارى. وقد استطاعا أن يبرزا بشكل ظاهر ما كان ضمنياً فى الصياغات التأسيسية المبكرة لهذه النظرية التى اقترحت أن:

١- الشركات والمديرون أو هما معاً يتصرفون فعلياً بطرق محددة (المنظور الوصفى/التطبيقى).

٢- تصرف الشركات أو المديرين بطريقة ما سيقود إلى نتائج محددة (المنظور الوسيلى).

٣- الشركات أو المديرون يجب أن يتصرفوا بطريقة محددة (المنظور المعيارى).

ولاقت المنظورات الثلاثة قبولاً عاماً من الباحثين، وثمن Freeman (1995) (وهو عرّاب نظرية أصحاب المصالح) المنظورات الثلاثة، واقترح رابعاً لها يتعلق بالمنظور المجازى أو الروائى. وفيما يلى توضيح موجز لهذه المنظورات الثلاثة: (Donaldson & Preston, 1995: 55-72)

١ - ٣ المنظور الوصفى/ التطبيقى Descriptive/Empirical Perspective:

المنظور الوصفى فى التنظير لأصحاب المصالح يبحث عن توصيف وأحياناً عن توضيح وتفسير السلوكيات والخصائص المعينة للشركة، فهو يوضح الحالة الماضية والحاضرة والمستقبلية لشؤون الشركة وأصحاب المصالح فيها. وهذا المنظور قد يأخذ بالحسبان أصحاب المصلحة فى الشركة باعتبارهم مؤثرين فيها من خلال قوتهم أو دورهم فى السياسات. والمنطق الوصفى يستند عادة إلى شواهد تطبيقية مصدراً للدعم. إن المفكرين التجريبيين الذين ينطلقون من المنظور الوصفى هم غالباً منظرو المنظمة الذين يفتشون عن فهم للطبيعة الأساسية للشركات، وينقب الباحثون فى الإدارة الإستراتيجية عن رؤية الشركات وهى تقترب أو تتخذ القرارات الإستراتيجية، ويبحث بعض علماء المجتمع والأعمال عن تأييد لاستخدام مدخل أصحاب المصالح باعتباره نتاجاً طبيعياً للتطور والنمو. ومرة أخرى قد يخبر المنظور الوصفى المديرين بقدر ما هو

ممكن عن المنافع المنبثقة من الإدارة من خلال مدخل أصحاب المصالح، على الرغم من أنه لا يقدم أى منطق لتسبيب ذلك، بل هو بالكاد يصف ما أنجزته شركات متعددة وأثر القرارات التى اتخذتها فى ضوء ذلك. وقد استخدمت النظرية لوصف خصائص محددة للشركة وسلوكها وأحياناً توضيحها؟ على سبيل المثال تم استخدام النظرية لوصف:

١- طبيعة الشركة (Brenner&Cochran, 1991).

٢- الطريقة التى يفكر بها المديرون للقيام بالإدارة (Brenner&Molander, 1997).

٣- كيف يفكر مجلس الإدارة فى مصالح ذوى العلاقة بالشركة (Wang & Dewhirst, 1992).

٤- كيف تدير الشركات أعمالها فعلياً (Clarkson, 1991; Kreiner&Bhambri, 1991).

وفى المنظور الوصفى/التطبيقى لنظرية أصحاب المصالح هناك احتمالات عديدة قد يكون التوضيح التالى أحدها: يتصرف المديرون كأنهم جماعات من أصحاب المصالح وليس مجرد حملة أسهم (باعتبار أنهم وكلاء عن حملة الأسهم) ويؤثر ذلك فى أداء الشركة. ومرة أخرى، فإن هذه دعوى قابلة للدحض والتكذيب بالدليل التطبيقى، أى أن الشواهد العملية يمكن أن تتراكم وتوضح بجلاء أن المديرين لا يتصرفون فى الواقع كأنهم أصحاب مصالح معنيين بنجاح الشركة (هنا هم ليسوا مجرد وكلاء عن حملة الأسهم). وعلى نحو مشابه ولكن مع تمايز جوهرى فإن التوضيح الوصفى يمكن قراءته كالتالى: يتصرف المديرون باعتبارهم أصحاب مصالح معنيين - بدافع العدالة - استجابة لدعاوى أصحاب المصالح داخل الشركة.

٢-٣ المنظور المعيارى Normative Perspective:

النظرية هنا تستخدم لتأويل أو تفسير وظيفة الشركة، ويتضمن ذلك تشخيص وتحديد الإرشادات الفلسفية والأخلاقية فى تشغيل وإدارة الشركات. وقد هيمنت المسائل المعيارية على أدبيات نظرية أصحاب المصالح فى أكثر

الإسهامات المعاصرة (Kuhn & Shriver, 1991)، بل وحتى هجوم Friedman (1970) الشهير على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركة كان معيارياً إلى حد كبير. إن الباحثين يمكن أن يعتمدوا المنظور المعيارى عند تبنيهم لمدخل أصحاب المصلحة (Donaldson & Preston, 1995: 71) الذى يجادل غالباً فى أن العمل الصحيح هو ضرورة حسبان مصالح ذوى العلاقة المتعددين عند اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وأن على الشركات أن تتبنى اتجاهات أصحاب المصالح بوصفها حقاً لهم - وهو مقنن إلى درجة كبيرة - وهذا المنظور غالباً ما يتم تبنيه من قبل الباحثين فى الفلسفة وعلم الاجتماع والإدارة الذين هم جزء من الأكاديميين فى مجال المجتمع والأعمال.

ومع أن الجدل المستند إلى الأسس الأخلاقية كان إرشادياً توجيهياً مقنعاً فيما يتعلق بالسلوك، إلا أنه ليس عالمياً ولا تكاملياً. وخير مثال على ذلك التناقض بين الأسس الأخلاقية النفعية والفلسفة الكانتينية❖ Kanitian. إن استخدام المنظور المعيارى للدفاع عن مدخل أصحاب المصالح عند إدارة الشركة قد لا يكون الأكثر إقناعاً لأولئك الذين يحكمون الشركات الحديثة فعلياً، وبشكل خاص إذا كانت الأسس الأخلاقية الفردية لهم تتنازع مع هذا المدخل فى مجال حاكمية الشركة. ومع أن المديرين قد يكونون حساسين تجاه الالتزامات الأخلاقية، إلا أنهم قد يؤمنون بشكل جازم بأن واجبهم الأساس هو الحفاظ على مصلحة حملة الأسهم، وليس تنفيذ التزاماتهم الأخلاقية الخاصة. إن المدير

❖ الفلسفة الكانتينية: يذهب Kant إلى أن مبدأ الشخص يكون أخلاقياً إذا تمشّى مع القانون الأخلاقى إذا كان ثمة قانون أخلاقى. والقانون الذى يستخلصه من الخبرة الأخلاقية صورى بحت وهو الأمر المطلق المشهور: إن مبدأ فعلى - من ثم التصرف الذى أقوم به تبعاً لهذا المبدأ - إنما يكون أخلاقياً فى حالة واحدة، وواحدة فحسب. وهو أن أرانى قادراً على أن أريد له أن يكون قانوناً كلياً. وبهذا المحك الصورى تنقسم المبادئ إلى أخلاقية ولا أخلاقية. تماماً كما تنقسم الاختبارات الصورية إلى صحيحة وباطلة، فالمبادئ هى المادة التى نختبرها بذلك المحك الصورى. وأبرز صياغة بين الصياغات التى يراها متعادلة فى تعبيره عن الأمر المطلق هى هذه: " اعمل بحيث تعامل الإنسانية ممثلة فى شخصك وفى الأشخاص الآخرين جميعاً، لا باعتبارها وسيلة فقط بل باعتبارها دائماً غاية أيضاً" (الموسوعة الفلسفية المختصرة، ترجمة: كامل، العشرى، الصادق، بدون تاريخ: ص ٢٣٧).

الذى يتخذ قراراته فى ضوء التزاماته الأخلاقية الخاصة لا فى ضوء الاعتبارات الرئيسة لمصالح حملة الأسهم قد يواجه جزاءات شخصية وقانونية كخسارة وظيفته مثلاً. وباتباع هذا المنطق يجب على الإدارة أن تنطلق من مصالح المالكين من حملة الأسهم وليس غيرهم.

جدول رقم (١)

المنطق المعيارى فى نظرية أصحاب المصالح من خلال الأدبيات الإدارية

الخطاب المعيارى المعاصر حول أصحاب المصالح: الذى يدرج الانتقادات ويقترح أساساً نظرياً لمداخل أصحاب المصالح.	أمثلة لانتقادات مداخل أخلاقيات الأعمال والجدل المعيارى	أمثلة على الادعاءات المعيارية: تحليل أصحاب المصالح هو مدخل أخلاقى فى مشروعات الأعمال
استخدام أخلاقيات مبدأ المساواة لتوفير أساس أخلاقى لنظرية أصحاب المصالح.	إن هدف الشركات هو صنع الأرباح لصالح حملة الأسهم فيها، إن الأفضلية والأولية للمديرين تقع فى واجباتهم التوكيلية نحو حملة الأسهم	← إن مصالح أصحاب المصالح وحملة الأسهم هى متناغمة وغير متناقضة على الأمد الطويل
تمكين المشاركة وإعطاء صوت لأصحاب المصالح، لا تمركز نظرية أصحاب المصالح.	←	الثقة المتبادلة والتعاون المشترك سوف يؤديان إلى تعاملات أكثر كفاءة ومن ثم إلى الميزة التنافسية
صاحب المصلحة له حقوق إلا إن عليه مسؤوليات أيضاً نحو المنظمة (علاقات أصحاب المصالح هى ذات أبعاد جمعية).	تناقض صاحب المصلحة: إن الأعمال من غير أخلاقيات، أو الأخلاقيات من غير أعمال، تعتمد أو تستند إلى الأفضليات.	← إن الأخلاقيات ومشروعات الأعمال هى ليست تبادلية الحصر.
استخدام مبدأ العدالة لتوفير علائقية مصلحية أخلاقية للمشكلات.	← هناك غموض مقصود فى الادعاءات المعيارية	هناك جوهر معيارى فى نظرية أصحاب المصالح.

المصدر:

Pouloudi A., Aspects of The Stakeholder Concept and their Implications for Information System Development, 1999:p.4

وقد استنتج (60 :Donaldson & Preston(1995 أن المساحة الواعدة بدرجة كبرى لتطوير نظرية حول أصحاب المصالح تقع ضمن المنظور المعيارى. وقد قاما بتقديم تبرير معيارى من أجل نظرية تستند إلى حقوق الملكية. وهناك مبررات معيارية أخرى من ضمنها مداخل: العقد الاجتماعى، الرأسمالية الكانتينية، أخلاقيات الوكيل، والمنطق المعيارى حول المسؤولية الاجتماعية للشركة. إن كل تلك المواقع المعيارية هى تشريعية، وكل منها مسلم به من خلال المنطق والجدال أو الحوار المشترك وهى تحتكم إلى مبدأ معيارى سامٍ (الشكل رقم ٢).

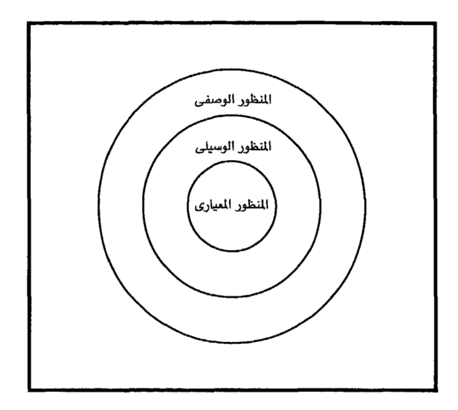
٣ - ٣ المنظور الوسيلى Instrumental Perspective:

إن المدخل الأكثر إقناعاً للمديرين من حيث المنافع العملية المترتبة على تبنيه وانتهاجه عند إدارتهم للشركة هو المنظور الوسيلى، الذى يتضمن محاججة منطقية وتجريبية ترى أن الشركة التى تأخذ بالحسبان وتتبنى مدخل أصحاب المصالح فى الإدارة الإستراتيجية - فى حالة ثبات العوامل الأخرى - سوف تحقق عوائد مالية أعظم من تلك التى لا تقوم بذلك. ويستخدم هذا المنظور لتحديد الترابطات أو الافتقار إليها بين إدارة أصحاب المصالح، وتحقيق الأهداف الرئيسة للشركة (Donaldson & Preston, 1995: 71). ومن بين العدد الكبير من العلماء الذين يتبنون هذا المنظور باحثو الإدارة الإستراتيجية والمعنيون بدرجة عالية بتأييد مدخل أصحاب المصلحة من أجل تحسين أداء مشروعات الأعمال مع ارتباط طفيف فقط بالقضايا الأخلاقية. ومن المهم ملاحظة أن من بين أولئك المهتمين بهذا المنظور من الباحثين فى حقل المجتمع والأعمال الذين يتبنون هذه النظرية باعتبارها وسيلة لتأكيد أن الأداء الاجتماعى للشركة - الذى يرى البعض فيه مخرجات مباشرة لنجاح إدارة أصحاب المصلحة - والأداء المالى التقليدى يمكن أن يسيرا معاً جنباً إلى جنب (Menna, 2001: 3). وتستخدم النظرية هنا بالتزامن مع البيانات الوصفية/التطبيقية حيث تكون متوافرة لتشخيص الترابطات أو الافتقار إليها، بين إدارة أصحاب المصالح وتحقيق

الأهداف التقليدية للشركة (على سبيل المثال الربحية، النمو...). إن العديد من الدراسات الوسيلية المعاصرة للمسؤولية الاجتماعية للشركة هى ذات مرجعية بشكل ضمنى أو ظاهر لمنظورات أصحاب المصالح، وهى تستخدم منهجيات إحصائية متعارفاً عليها، وهناك دراسات أخرى استندت إلى الملاحظة المباشرة والمقابلات، وأياً كانت منهجيات تلك الدراسات فإنها كانت تقصد توليد تطبيقات مقترحة ذات ارتباط وثيق بمبادئ وتطبيقات نظرية أصحاب المصالح لتحقيق أهداف الأداء بطريقة مماثلة أو أفضل من المداخل المنافسة. وكتب Kotler & Heskett أن أغلب أولئك المديرين يهتمون بدرجة عالية بالناس الذين لهم مصالح فى المشروعات - الزبائن، العاملين، حملة الأسهم، المجهزين...إلخ. إن من أهم أسباب تطوير المنظور الوسيلى للنظرية هى محاولة الربط بين مسؤولية الشركة ومؤشرات الأداء المالى (Margolis & Walsh, 2002: 24)، فالإدارة العليا تتولى عملية إدارة الشركات فى ضوء محددات السوق التى تتطلب الكفاءة والتزامات أخرى - تعارف على تسميتها بالعقود - مع أصحاب المصالح (Jones, 1994)، ومن بين الآليات العديدة المتوافرة لتخفيض تكاليف التعاقد هو التبنى الطوعى للمعايير السلوكية الذى يخفض أو يستبعد حالة الاستغلال والانتهازية - وهذه معايير أخلاقية بالتأكيد .- وفى الوقت الذى تكون فيه المنافع النظامية سهلة التشخيص؛ فإن المنافع الشخصية ليست كذلك. ويجادل (Frank, 1988) فى أن النبل، والثقة، والتعاون مع الناس (أو أصحاب المصالح بمستويات عالية من رأس المال الاجتماعى) تساعد فى حل مشكلات الانتهازية. لذلك فإن الطريق أو الأساس للميزة التنافسية للشركات هى الثقة المتبادلة والعقود التعاونية مع أصحاب المصالح لديهم، وهذا هو رأس المال الاجتماعى. ولكل من هذه الاستخدامات قيمة ما تختلف فى كل استخدام.

إن المنظورات الثلاثة: الوصفى/التطبيقى، والمعيارى، والوسيلى، تترابط معاً كما هو واضح فى الشكل (٢)، ويمثل الجانب أو البعد الوصفى المحيط الخارجى للنظرية حيث تقوم النظرية بتقديم وتفسير العلاقات التى تتم ملاحظتها فى العالم الخارجى.


شكل رقم (٢) منظورات نظرية أصحاب المصالح



المصدر:
Donaldson & Preston, The Stakeholder Theory of The Corporation: Concepts, Evidence, and Implications, 1995, p.74.

ويتم تدعيم البعد الوصفى للنظرية فى المستوى الثانى من خلال القيمة التنبؤية والوسيلية، فإذا ما تم تنفيذ إجراءات ما، فإنه سترتب عليها نتائج محددة. وجوهر النظرية وبؤرتها هو البعد المعيارى، إن الدقة الوصفية للنظرية تفترض أو تسلم بصدق وصحة المضمون الجوهرى المعيارى، وإلى ذلك المدى هى تفترض أن المديرين والوكلاء الآخرين يتصرفون مثل كل ذوى العلاقة الذين لهم مصالح لها قيمة داخلية. وبالمقابل إن إدراك تلك القيم الأخلاقية النفعية والالتزامات تعطى إدارة أصحاب المصالح أرضيتها المعيارية الأساسية (Donaldson & Preston, 1995: p .74).

ويقـدم (Berman etal., 1999) دعـمـاً لنمـوذج إدارة صـاحب المصلحـة الإستراتيجى، لكنه أكد بدرجة ضعيفة على التزام أصحاب المصالح الداخليين. أما (1991) Brenner & Cochran فقد جعلا التنظير يميل إلى التنازع مع قدرة أقل على المتابعة من الناحية العملية: حيث تفترض النظرية أن طبيعة وقيم أصحاب المصالح فى المنظمة، وتأثيرهم النسبى فى القرار وطبيعة الموقف هى كل المعلومات ذات العلاقة من أجل التنبؤ بالسلوك التنظيمى. ومع أنهما جادلا فى أن القيم التى لها وزن كبير يجب أن تفضل فى مواقف الخيار الإستراتيجى الفعلى إلا أنهما أحجما عن وصف الآليات التى يحدث من خلالها السلوك المتنبأ به (Donaldson & Preston, 1995: 66). وقد لاحظ الباحث أن الأدبيات تميل إلى تأكيد أن كل هذه الجهود لم تسفر عن نظرية وصفية للشركة تحاكى أو تستبدل نظريات الاقتصاد الإدارى والكلاسيكى. إن انبثاق نظرية هكذا يتطلب من علماء الأعمال والاجتماع الوصول إلى افتراضات قيّمة حول السلوك الإنسانى الأمر الذى هو محل شك حالياً، فى حين أن نجاح النظرية الاقتصادية كان ركيزة مفيدة للافتراضات السلوكية التى تتعلق بالمصلحة الذاتية العقلانية.

وقد طوّر Jones & Wieks منظوراً تقاربياً للنظرية يدمج عناصر مدخل العلوم الاجتماعية مع المنظور المعيارى للأخلاقيات، ويدعم هذا المنظور الجهود التنظيرية للمنظمات عند توضيح السبب فى أن المديرين يمكن أن يطوروا مداخل أخلاقية راسخة فى الأعمال ثم التأكد من أنها قادرة على العمل. ويرى البعض أن هذه المحاولة فشلت فى إثبات وجود أى نظرية تطبيقية معقولة لأصحاب المصالح يمكن أن تدمج أو تندمج مع النظرية المعيارية (Jones & Wieks, 1999: 205-219)، ويرى Beaver أن محاولة Jones & Wieks لإبداع نظرية تقاربية لم تقدم سوى القليل ضمن إطار تطوير نظرية أصحاب المصالح أبعد من الحدود الحالية لها (Beaver, 1999) حتى إن Freeman (1999: 10) يعتقد أن نظرية أصحاب المصالح هى إلى التنافر أقرب منها إلى التناغم، مؤكداً عدم وجود فصل بين الأخلاقيات والأداء بدليل أن مسؤولية المنظمة تتجّسد فى تصرفاتها الكلية.

جدول رقم (٢)

أبعاد ومداخل نظرية أصحاب المصالح

المداخل		الأساس المنطقى	وحدة التحليل	مستوى التحليل	توكيدات النظرية	المتبنون
المدخل السردى (الروائى)		صاحب المصلحة بوصفه جزءاً من قصة فى الرواية الأوسع من حياة الشركة	المشاركون فى العمليات التنظيمية	المستوى الكلى: منظور السوق التنظيمى نظاماً	الإدارة الإستراتيجية سياسة الأعمال	Mrtoff,1983. Freeman,1995. Litz,1996.
	المعيارى	المسؤولية الاجتماعية للشركة، من خلال مبدأ الوكالة، ومبدأ شرعية الشركة	حقوق الملكية الحديثة	المبادئ المرتكزة إلى النظام	مذهب النفعية مذهب الحرية نظرية العقد الاجتماعى	Donaldson& preston,1995. Donaldson& Dunfee, 1999.
			أخلاقية الوكيل	المبادئ المرتكزة إلى النظام	نظرية الوكالة المسؤولة	Wood and Jones 1995. Yuth and Dillard, 1999.
			العقود الاجتماعية (الرفاهية) والعدالة)	المبادئ المرتكزة إلى النظام	نظرية العقد الاجتماعى	Rawls 971; Rovsseau1962, Child&Marcox, 1999.
			الرأسمالية الكانتينية	المبادئ المرتكزة إلى النظام	النظرية الأخلاقية (الالتزام المطلق)	Freeman&Evan1990. Wright and Ferris, 1997.
المدخل التحليلى	الوسيلى	تأثير اعتبارات أصحاب المصلحة فى مستوى قاعدة الشركة	علاقات كفؤة، تعاملات، عقود علائقية	السلوك التنافسى	نظرية شبكة العمل الاجتماعى، نظرية الوكالة الإيجابية، نظرية كلفة التعامل	Frank1988.Preston Et al., 1991 Hill&Jones1992 Ones 1999, 1995.
	الوصفى	السلوك الإدارى والتنظيمى من أجل اعتبارات أصحاب المصلحة	توجه الأداء الداخلى والعدالة الداخلية/توجه القيمة	السلوك الإدارى	الاقتصاد الإدارى، علم النفس التنظيمى والاجتماعى	Clarkson1995. Etzioni1988. Mitchel et al., 1997.
			طبيعة أصحاب المصلحة وقيمهم وتأثيرهم فى القرارات وطبيعة الموقف	السلوك التنظيمى	نظرية المنظمة نظرية القرار	Rerier & Cochran,1991. Logsdon and Yuthas 1997, Berman et al., 1999.

المصدر: Andriof & Waddock , Unfolding Stakeholder Engagement, 2002, P. 34

المبحث الرابع - تقييم نظرية أصحاب المصالح:

هناك إجماع بين علماء أخلاقيات الأعمال على تفضيل وتقديم نظرية أصحاب المصالح - وهى النظرية التى تبحث أو تسعى إلى إعادة تعريف وتوجيه غرض ومناشط الشركة. وبعيداً عن السعى إلى تقديم أرضية أخلاقية لرأسمالية الشركة يسعى علماء الأخلاقيات إلى تغييرها بشكل مثير. ويوضح Windsor (1998:3) أن الافتقار إلى تحديد واضح للعلاقة بين أصحاب المصالح والمنطق الاقتصادى هو الحلقة الكبرى المفقودة فى هذه المعادلة. وبينما أحرزت نظرية أصحاب المصالح درجة من القبول فى أدبيات الإدارة الإستراتيجية، أصبح من المعتاد ملاحظتها فى مقررات وكتب جديدة باعتبارها أدوات للتحليل الإستراتيجى، إلا أن هناك مقاومة جوهرية لمنطق النظرية فى أدبيات الاقتصاديات المالية. وهناك اتساع لحركة مضادة تفضل بقوة معايير حاكمية الشركة وحقوق أصحاب الأسهم وأفكار القيمة الاقتصادية المضافة.

ويجادل منظرو نظرية أصحاب الأسهم مثل Milton Freidman فى أن المديرين يجب أن يخدموا مصالح مالكى الشركة من حملة الأسهم. ويؤكدون أن الالتزامات الاجتماعية للشركات تنحصر فى الإنجاز الحسن للعقود، الالتزام وإطاعة القانون، التفاعل مع التوقعات الأخلاقية المتعارف عليها. وباختصار "إن الالتزامات نحو أطراف من غير حاملى الأسهم هو حجر عثرة أمام تحقيق مصالح المالكين الشرعيين". ويستخدم Marcoux منطق Freidman ويتساءل: " لماذا يجب أن تلتزم الشركات بتقديم شىء ما إلى من قدم له الكثير مسبقاً "فالشركات لا تستعبد العاملين، بل تدفع لهم بشكل منتظم أجوراً ومنافع مقابل جهودهم؟ وهى لا تسرق الزبائن بل تقدم لهم سلعاً وخدمات مقابل العوائد التى يدفعونها. وهى لا تبدد المقدرات العامة (مثلما تفعل بعض الوكالات الحكومية) بل تدفع ضرائب وتطيع القانون. إضافة إلى كل ذلك، إن تلك التعويضات المدفوعة تقع ضمن اتفاق اختيارى مع تلك الأطراف أو ممثليها. فلماذا ولأى سبب يستنتج البعض أن تلك التعويضات غير مجزية وغير عادلة؟ وما ضرورات

إلزام الشركات بإعطاء المزيد لمن هم أساساً قد أخذوا ما يستحقون؟ (Marcoux, 2000: 21).

وفي الحقيقة حتى إذا سلّم المرء بمعقولية نظرية أصحاب المصالح باعتبارها مدخلاً عاماً، يبقى هناك نزاع حول معنى"أصحاب المصالح". فمن هو منطقياً صاحب المصلحة؟ علماً أن هذه مسألة غير محلولة إلى الآن. وحتى على افتراض أن العلماء تمكنوا من الاتفاق على تعريف فعليّ لصاحب المصلحة، فإن هناك عقبة أخرى أمام تطبيق نظرية أصحاب المصالح؛ لأنه لا أحد يعرف كما يبدو كيف يمكن وضع النظرية موضع التطبيق. إن جوهر النظرية يدور حول مصطلح"العدالة"وهو غير قابل للتوضيح والاتفاق؛ لذا فإن الحقوق والواجبات ضمن نظرية أصحاب المصالح تعتمد على فهم ومعنى مصطلح صاحب المصلحة الأمر الذى يعود بالجدال إلى المشكلة الأصلية للتعريف (Jennings, 2001: 6).

إن فلسفة النظرية تتعارض مع حقوق الملكية وعملية ومتطلبات الأداء وحتى القانون الذى يحكم الشركة وأساس هذه الإشكالية هو التعارض مع شرعية الملكية القانونية، فالنظرية تهدف إلى فرض صيغة أو شكل جديد من العقود على الشركة ومالكيها بمنح أصحاب المصالح صوتاً مسموعاً فى إدارة وأسلوب استخدام أملاك تعود لحملة الأسهم. حتى إن النظرية تمنحهم هذا الحق مع افتراض عدم وجود مخاطر لهم، بل وبأثر رجعى ومتى يرون ذلك مناسباً. فالنظرية تزيد من أعباء حملة الأسهم الذين يتحملون مخاطر السوق لتضيف على عاتقهم المخاطر المتعلقة أو المنبثقة من تعقيد التركيبة أو التشكيلة التى تضم أصحاب المصالح، وهى غير محددة من حيث التشخيص والقوة. ويندرج ضمن التناقض الضمنى أنه تم إعطاء أصحاب المصالح اليد العليا للتعبير عن التعاقد القانونى بين حملة الأسهم والشركة، وفضلاً عن انتهاك حقوق الملكية؛ فإن المنظرين الذين منحوا هذا الدور لم يشيروا أو يعترفوا بالمستحقات أو الواجبات المترتبة على من يمارس هذا التأثير فيما يتعلق بالعملية والأداء التنظيمى. وعلى افتراض أنه من الممكن تجاوز مشكلة التعريف لنصل إلى السؤال الإجرائى: كيف تعمل نظرية أصحاب المصلحة؟ فما تزال هناك إشكالية تتعلق بكيفية إشراك

أصحاب المصالح فى حاكمية الشركة. وتتفاقم هذه المشكلة؛ لأن لها علاقة بالقضايا والمسائل التعريفية ومثال ذلك: كيف يحدد المديرون التنفيذيون مصالح ورغبات الحيوانات والأشجار، ويربطون ذلك بقضايا المنافسة؟ وعلى افتراض أنه من الممكن تجاوز عدم قدرة هذه الأطراف على التعبير عن مصالحها، كيف يمكن قياس مدخلاتها أو أوزانها إزاء مدخلات حملة الأسهم؟ (Jennings, 2001: 7).

إن السؤال حول تحكّم أصحاب المصالح يمكن صياغته بالعبارة التالية: هل يحق لإنسان أو جهة فى مكان ما أن توقف العمل فى مصنع صلب؛ لأنه يلحق ضرراً بطبقة الأوزون؟ وقد أثير جدال كبير فى السنوات العشرين الأخيرة حول لا منطقية فكرة أو مذهب أصحاب المصالح وألغازها غير القابلة للحل. وهناك شواهد على أن المذهب ذاته قد تغير جذرياً، وأن معنى المصطلح قد تحول بشكل مثير. ومع أنه الآن يشير إلى عملية هى ببساطة مناقضة أو حتى معادية لنظم الأعمال التقليدية، فهو يوصف بأنه صيغة حميدة أو معتدلة لإستراتيجية الشركة تتلاءم مع السعى لتعظيم ثروة المالكين. والمعنى الأصلى لمصطلح أصحاب المصالح كان حساساً ومتناغماً مع عقلانية مشروعات الأعمال، ودليل ذلك أن أول استخدام للمصطلح كان من قبل (SRI) فى سنة ١٩٦٣، وكان يشير إلى مجموعة صغيرة من الأفراد أو الناس يرتبطون ارتباطاً قوياً بعملية الأعمال- بشكل نظامى أصحاب الأسهم، الموظفين، الموردين، وأولئك الذين لهم مهارات تقنية أساسية لعمليات الشركة. وأصحاب المصالح هؤلاء قد لا يكونون من المالكين للشركة إلا أنهم أساسيون للتخطيط لها ولنجاحها، ووجهات نظرهم يجب أن تؤخذ بالحسبان عند وضع السياسات. وإلى هذه النقطة لم تكن هناك "أيديولوجية" وراء مذهب أصحاب المصالح Stakeholderism ضمن هذا المفهوم، بل مجرد ممارسات وتطبيقات حساسة نحو إشراك هؤلاء الناس فى عملية اتخاذ القرار؛ لأنهم يتأثرون فعلياً بمناشط مشروعات الأعمال. وحتى فى الاقتصاديات الأنجلو أمريكية قد تكون "الثقة"أكثر كفاءة من التعاقد، إذ يمكن الاحتفاظ بدعم أصحاب المصالح من خلال تشجيع وتطوير ترتيبات معينة لا تعاقدية لمشروعات الأعمال. وإلى هنا لم تظهر مشكلة قيمة السهم؛ لأن

السلطة ما زالت مستقرة بين أيدى المالكين المهيمنين. كما أنه لا توجد نزاعات خطيرة حول غرض الشركة، فالعمال والأنشطة لهما هدف واحد ومحدد يسعيان إليه وهو منفعة ومصلحة المالكين، أما احتمال عدم الاتفاق فهو ثانوى وقابل للحل من خلال الرجوع إلى معيار ثروة المالكين. إن التناسق النسبى للمصالح بين حملة الأسهم يعنى أن مشكلات الخيار الذى يستند إلى التوليف فى تبنى توجهات أصحاب المصالح هو أمر غير محتمل الحدوث (Barry Norman, 2002: 542).

إن تحول معنى مصطلح أصحاب المصالح قد جاء مصحوباً بالمشكلات المستعصية على الحل، وكما تمت الإشارة فإنه قد تم توسيع مدى أصحاب المصالح إلى ما هو أبعد من الأشخاص الذين لهم مصلحة مباشرة فى عمليات الشركة ليضم أولئك الذين لهم ادعاء أو هم بالكاد يتأثرون بمناشطها. ويذهب هذا الاتساع أيضاً أبعد من الأعضاء فى المجتمع المحلى، ليشمل مواطنى البلد أو حتى مواطنى الدول الخارجية التى للشركات نشاط فيها. حتى إن البعض يعتبر المستهلكين أصحاب مصالح وهو تصور مناف للمنطق؛ لأن للمستهلكين سلاح ماضٍ ضد الشركة إذا ما أرادوا، وذلك يكون بمقاطعة منتجاتها.

إن أصحاب المصالح حسب المفهوم الجديد يقدمون وبشراسة ادعاءات متشعبة تتعلق بالشركة. فالبعض يريد ساعات عمل أقل وآخرون يريدون أجوراً أعلى، وهناك من يرغب فى التخلى عن فرص مربحة من أجل اعتبارات بيئية، ويسعى غيرهم لضمانات وظيفية أكبر. وعندما تتم التسوية مع أولئك الذين لهم مهارات وقدرات وتأثير فى إدارة وعمليات الشركة، يصبح فجأة كل من له ادعاء يتعلق بالشركة صاحب مصلحة ينبغى الانصياع له أو أخذه بالحسبان. حتى إن هناك ادعاءات مزعومة لأصحاب المصالح هى بشكل سافر ذات طبيعة سياسية وتتميز بعدائية غريبة لأهداف الشركة، على سبيل المثال ابتليت شركة Royall Dutch Shell بمجموعات من حملة الأسهم الناشطين الذين لا اهتمامات لديهم برفاهية الشركة وهم يلومونها فى كل شىء ابتداء من تخريب البيئة وانتهاء بكونها جزءاً من النظام الديكتاتورى العسكرى فى نيجيريا، وبدلاً من أن يكون ناشطو حملة الأسهم قوة لتحقيق أهداف الشركة أصبحوا أداة لتحطيمها.

ويرى البعض أن فكرة أصحاب المصالح بدأت تفقد بريقها وجاذبيتها على الرغم من الثناء الذى تناله من الفلاسفة وحتى من مشروعات الأعمال ذاتها، وقد يكون سبب ذلك التوجهات الاقتصادية التى تشكل ضغوطاً يصعب مقاومتها (Barry Norman, 2002: 445).

لقد جاءت نظرية أصحاب المصالح لتقدم حلولاً لمشكلات حقيقية إلا أن مشكلة الحلول التى يقدمها أنموذج النظرية هى أنها تحاول أن تجعل نظم الأعمال يعمل كأنه نظام سياسى، وهكذا يتوقع فى ضوء ذلك الوصول إلى نظام سياسى للمنظمة يمكن وصفه بأنه أقل أو أكثر عدالة. وحقوق التصويت لن تعود مستندة إلى حقوق الملكية والصوت هو الصيغة المهيمنة مسبقاً فى ذلك. وإلى المدى الذى تؤثر فيه تصرفات الحكومة على الناس بدرجة متساوية، فإن الالتزامات الديمقراطية تتطلب ألا تهيمن فئة أو جماعة واحدة على الشؤون العامة. إن تصرفات الحكومة تلك لا تنحصر فى تقديم السلع العامة فحسب، بل تضم أكثر من ذلك، وتلك التصرفات لا تؤثر فى الناس بطريقة متساوية، وقد تكون الحكومة هى الممثل الرسمى إلا أنه قد يكون مهيمناً عليها من قبل النخب، ولا يمكن مساءلتها عملياً من قبل كل الناس- وهذه هى المشكلات المرتبطة بنظرية الديمقراطية لكنها غير مرتبطة بالقضايا التى تمت مناقشتها هنا. إن مشروعات الأعمال شىء آخر يختلف عن عمل الحكومة، ففى هذه المشروعات إشكالية الخروج تتحقق بالبيع لمن يملك أسهماً، أو ترك العمل وتغيير الوظيفة للعاملين، وهذا هو الأسلوب الرئيس للتأثير فى السياسة. أما تغلغل السلوك السياسى والعملية السياسية إلى عالم الأعمال، فهو ينذر بجلب كل مساوئ التصويت والأثر السلبى المترتب على عمليات جماعات الضغط إلى نشاط وميدان-الأعمال- يرتكز أساساً إلى الحرية الفردية والمبادرة الشخصية الهادفة الى تحقيق إنجاز ما (Barry Norman, 2002: 552).

وربما يقع الضرر الأعظم لتسييس نظم العمل - نتيجة لتبنى النظرية - فى قدرته الفائقة على الإطاحة بعمليات الاكتساب. وهى العملية التى تعد الحماية الأكثر فعالية فى الاقتصاد الحر فى وجه المديرين الذين يخرجون عن هدف

تعظيم ثروة المالكين. إن إعادة هيكلة الشركات الأمريكية داخل الولايات المتحدة فى فترة الثمانينيات هى أكبر سبب منفرد للرفاهية ضمن متغيرات الاقتصاد الجزئى آنذاك. أما الآن فإن جماعات أصحاب المصالح يتجمعون ليشكلوا تحالفات تمنع إعادة الهيكلة الصناعية التى تخدم وتفيد أعضاء كثيرين فى المجتمع الاقتصادى. إن مذهب أو أيديولوجية أصحاب المصالح على النقيض من ذلك يمنح امتيازات لأشخاص وجماعات لخلق حركة مناوئة للاكتسابات من خلال التركيز والاستغلال لبعض التشريعات الحكومية التى صدرت فى أواخر الثمانينيات (فى الولايات المتحدة) الأمر الذى يخدم فقط وعلى الأجل القصير شاغلى المناصب فى الشركات والاتحادات لا المجتمع الاقتصادى بشكل عام. وفى الاقتصاديات غير الأنجلو أمريكية أصبح الموقف أكثر سوءاً حتى من دون دعم القانون أو التشريع، ففى ألمانيا قدمت Thyssen عرضاً مثيراً للاندماج لشركة Krupp إلا أن تحالفاً من أصحاب المصالح يضم: بنوكاً واتحادات فضلاً عن الإدارة اعتبروا العرض عملية استحواذ فى صيغة اندماج مذل، وكان الشرط المهم هو ألا يفقد أحد وظيفته. ولا شك أن إجماعاً كافياً ظهر ليعلو على مسألة قيمة السهم وتعظيم ثروة المالكين. الأمر الذى يثبت أن السلوك التعاونى أو التجميعى ليس بالضرورة هو العلاج الاقتصادى الناجع. وبشكل عام، فإن أيديولوجية أصحاب المصالح التى تمثلت فى السلوك المناوئ لاندماج Thyssen/Krupp تضع وتشكل تهديداً للعقلانية والحرية الخاصة والرفاهية فى اقتصاد السوق. لكن فى العقلانية الألمانية تم إنجاز وإكمال صفقة Vodafone الناجحة لـ Mannesman على الرغم من معارضة ومقاومة أصحاب المصالح. فالصفقة قد تلقت دعماً مهماً من الطابع الأنجلو أمريكى والمناورة الشخصية. فتهديد المحكمة بإلزام الإدارة بالقيام بواجباتها التوكيلية فى العمل لصالح ولمنفعة حملة الأسهم، وكذلك إجماع مجلس حملة الأسهم قد أكد حقوق الملكية لتستعيد موقعها وهيمنتها على قرارات الشركة. إن الأكثرية العظمى من المديرين هم على صلة وثيقة فى التطبيق بأحد جوانب معتقد أو أيديولوجية هذه النظرية، خاصة دورهم فى إرضاء مجموعة واسعة من أصحاب المصالح وليس مجرد مالكى الأسهم (Donaldson&Preston, 1995: 75), (Clarkson, 1995: 106).

ولا يبدو أن هناك نظرية ظاهرة حول التطبيق العملى لتحقيق هذا التوازن باستثناء منح الإدارة حق التصرف (الموجود أساساً بموجب الفصل بين الملكية والإدارة) والحكم على المواقف فى إطار التزاماتهم نحو الأطراف التنظيمية المتعددة المكونة للمنظمة. ويوضح Norman Augustine (المدير التنفيذى فى Martin Marietta)،"أن أكثر القرارات صعوبة وخطورة هى تلك المرتبطة بالنزاعات بين تلك الجماعات، فالمدير يجب أن يقرر ماهية العدل فى تلك الظروف، والعمل الثابت المطلوب، ثم الموازنة بين تلك الالتزامات" وأحد المداخل لذلك هو المساواة، والمدخل الآخر هو التناسب أو الملاءمة. ويسأل Bibble (رئيس شركة Philip Morris Cos) إذا ما كانت صحة الزبائن هى المسؤولية التى تقع فى المقام الأول، فإن الاستجابة للزبائن هى مسؤولية واحدة"ولدى مسؤوليات أخرى نحو الموظفين، حملة الأسهم، والمجتمع عموماً "وكلها متساوية الأهمية"، ويمكن اعتبار أن هذا الرأى يعطى أوزاناً متساوية لكل المصالح الرئيسة. ويجادل (Boatright, 1994) حول كيفية التعامل مع المساواة الأخلاقية فى ادعاءات أصحاب المصالح.

لقد جاء تطور منطق نظرية أصحاب المصالح نقداً وتوسيعاً للمعتقد القانونى للمسؤولية التوكيلية المحددة التى حددتها المحكمة العليا فى الولايات المتحدة عام ١٩١٩، والتى أخذت موقعها فى إطار عمل المسؤولية الرئيسة للاقتصاديات المالية. وقد اعتبر (Dodd, 1932) توسيع فكرة التزام الإدارة أميناً موكلاً من قبل الأطراف والهيئات التنظيمية الأخرى بمنزلة "استعارة مضللة؛ "لأن الشركة يجب أن تعمل أساساً ضمن المصلحة العامة. وهو يوصى بتقوية الحقوق القانونية للمستهلكين والموظفين. ويعتبر (Berle & Means 1932) الشركة مؤسسة اجتماعية أكثر منها مشروع أعمال (Hobbs, 2001: 5).

ويجادل (Barnard 1938) فى أن صيانة وإدامة المنظمة هى الوظيفة العليا للإدارة، وفى بداية الستينيات كان هناك تحول ظاهر فى التأويلات حول أصحاب المصالح فى الولايات المتحدة والدول الإسكندنافية. ففى الولايات المتحدة ومنذ العشرينيات كانت الفكرة السائدة وغير الواضحة هى أن الأعمال

يجب أن تدار من أجل توازن بين مصالح: الزبائن، الموظفين، وغيرهم. ولكن ذلك فى الحقيقة لم يجعل الإدارة مسؤولة أمام أية جهة كانت . فى اليابان وألمانيا والدول الإسكندنافية كان ينظر إلى المؤسسات الكبرى باعتبارها تدار أساساً لخلق وإدامة التناغم الاجتماعى الذى يقصد من ورائه الحفاظ على مصالح العمال (Drucker, 1999: 59). إن التطور التاريخى والمتجسد فى التمييز بين التوازن غير الواضح أو قبول الهرمية (الأفضليات) فى المصالح المتعددة، وكلا المدخلين يعكس بصيغة ما الدمج الذرائعى (البرجماتى) بين القوة والشرعية (Mitchell,et al., 1997) وتترك عملية الموازنة تحديد ضرورات الموقف إلى الإدارة المخولة. ومن الانتقادات الموجهة إلى فكرة الموازنة بين أصحاب المصالح هو أن جانباً منها سيولد صاحب مصلحة قوياً وعدائياً. وتظهر الانتقادات التى تتساءل عما إذا كانت فكرة وجوب الاختيار بين تعظيم الثروة الاجتماعية، والإدارة على وفق أصحاب المصالح قابلة للتطبيق ضمن هذا المدخل. وعليه فرأس المال يجب أن يأخذ الأفضلية باعتباره العنصر الذى ينظم الشركة. والتبرير ليس حق الملكية فحسب، بل الأكثر هو آليات السوق التى تعظم الثروة الاجتماعية فحسب، (Blair, 1995). وينتقد (Sternberg 1996) بوضوح فكرة الموازنة بين أصحاب المصالح مؤكداً أنها تستند إلى أرضية مزدوجة وأنها غير قابلة للتنفيذ وغير مرغوب فيها. وأن كلفة وثمن تحقيق أفضل العلاقات مع أصحاب المصالح قد تكون الفرص السوقية والإضرار بالموقع التنافسى (Mayer, 1996) ويدافع (Williamson & Bercovitz, 1997) عن أسس الكفاءة التى تستند إلى أنموذج حملة الأسهم ومجلس المديرين الذى يمثلهم، وهو ضد أى شكل لتمثيل أصحاب المصالح (كما هو الحال فى أوربا). إن شكل أو صيغة الحاكمية فى الولايات المتحدة يقلل إلى الحد الأدنى التكاليف المترتبة على المساومات مع أصحاب المصالح، وهذه التكاليف تشكل جزءاً مهماً من تكاليف الإنتاج.

إن التقارير الأخيرة فى القطاع الخاص حول حاكمية الشركة تحاول أن تزيد المسؤولية الإدارية من أجل خلق القيمة لحامل السهم مع ميل فى التوجه نحو أنموذج إدارة أصحاب المصالح. وقد ينظر إلى هذه التقارير جزئياً باعتبارها رد

فعل لنجاح إستراتيجيات تعظيم القيمة الاقتصادية والقيمة لحامل السهم. والخاصية الأساسية لهذه التقارير هى فكرة أن خلق الثروة واسترضاء توقعات أصحاب المصالح سوف يتحقق أو يحدث بطريقة ما فى الأجل الطويل، تقرير Peters (هولندا) يوظف بوضوح فكرة الموازنة " يجب على الشركات أن تسعى إلى الموازنة الجيدة بين منافع الذين يقدمون رأس المال ويتحملون المخاطر (المستثمرون)، وأصحاب المصالح الآخرين، وأنه على المدى الطويل لن يشكل ذلك صراع مصالح (1997:9). وهذا المنطق يعنى أن تحقيق الموازنة أمر ضرورى، وأن أى نزاع مصالح على المدى القصير هو قابل للحل. تقرير Dey (كندا) يوضح "أن الهدف الرئيس للشركة هو تعزيز القيمة لحامل أسهم (1997:7)، إلا أن المنافع على المدى الطويل لا يمكن تحقيقها لحملة الأسهم ما لم تخدم أو تدرج اهتمامات وتوقعات أصحاب المصالح الآخرين"(1997:8). ويوضح تقرير Hamel (المملكة المتحدة) – وبشكل مناقض لرأى Drucker الذى يؤكد:" أن الشركات العامة هى الآن المنظمات الأكثر عرضة للمساءلة فى المجتمع، إلا أن التأكيد على المساءلة يميل إلى تحديد المسؤولية الأولى للمجلس باعتبارها تعزيز الرفاهية أو الملكية فى المشروع عبر الوقت (Windsor, 2000: 5).

من الجانب المعاكس يرى البعض أن الحاكمية الجيدة تؤكد على ضرورة اعتبار وحسبان كل الأطراف أو المكونات التنظيمية – أصحاب مصالح – (ALI, 1994: 7). كما أن مبادئ معهد القانون الأمريكى American Law Institute (ALI) لحاكمية الشركة يجادل "إن التوجه نحو نشاط قانونى أخلاقى مشبع بالروح العامة هو أمر يحدث طبيعياً". إن لغة (ALI) تعنى ضرورة تحقيق الموازنة، على الأقل بوصفها محددات خارجية للأهداف الاقتصادية. فهى تعكس الإدراك بأن الشركات هى مؤسسات اجتماعية بالإضافة إلى أنها مؤسسات اقتصادية. وبموجب ذلك فإن سعيها إلى الأهداف الاقتصادية يجب أن يكون ضمن محددات الالتزامات الاجتماعية، بل حتى ضمن الاحتياجات الاجتماعية (ALI, 1994, 1: 57). إن مبادئ (ALI) تتقبل منطق نظرية أصحاب المصالح: "إن الشركة الحديثة وبطبيعتها تخلق اعتماديات مع جماعات متعددة ومتنوعة ووفق صيغة شرعية، ومنهم: الموظفون، والزبائن، والمجهزون، وأعضاء المجتمعات التى تعمل فى

إطارها. وهدف الربحية الطويل الأجل للشركة يعتمد على استجابة الشركة وتلبيتها للتوقعات العادلة لتلك الجماعات" (ALI, 1994: 56-57). إن مبادئ (ALI) ترى أن تحمل تكاليف التأثيرات الاجتماعية "أصبح مقبولاً على نطاق واسع، وأن الشركة يجب على الأقل أن تأخذ بالحسبان التأثيرات الاجتماعية لأنشطتها، وأنه أمر أساسى أن تكون على وعى بالتكاليف الاجتماعية لتلك الأنشطة، ومن خلال ممارساتها يحب أن تأخذ الشركة فى اعتبارها تلك التكاليف بطريقة ما " (ALI, 1994: 65) ويشير ذلك بوضوح إلى تحقيق الموازنة.

إن بعض الانتقادات الموجهة إلى فكرة الموازنة بين أصحاب المصالح فى الولايات المتحدة ترى أن الأعمال يجب أن تدار حصراً لمصلحة المنفعة القصيرة الأجل لصاحب السهم. وهو أمر لم يعد بالإمكان تبريره أو الدفاع عنه ويجب تعديله (Drucker, 1999: 60). وهناك إشارات إلى بداية ظهور مدخل الهرمية فى الأفضليات الذى يستند إلى ادعاء Drucker إن صناع المعرفة الفكرية يجب أن يدخلوا ضمن الملكية (1999:61). ويجادل Blair (1995) بأن مالكى الأسهم والمديرين فشلوا فى تعظيم الرفاهية الاجتماعية (ومن ثم ثروة الشركة)؛ لأنهم لم يدركوا أن هناك مستثمرين آخرين يتحملون مخاطر (لاسيما الموظفون الذين يمتلكون المعرفة) والذين يمتلكون استثماراً فى الشركة ولم تتم مكافأتهم (إرضاؤهم مثلاً). ومقترح Blair هو منح هؤلاء أسهم ملكية (وليس بالضرورة حق التصويت)، إلا أنه لم يشر إلى تمثيلهم فى مجلس المديرين. إن مقترح Blair من الناحية العملية يدعم التوجه نحو آليات السوق. ويرى Blair أن هذا المنظور له أبعاد أوسع من مجرد أخذ الموظفين بالحسبان. إلا أنه لم يوضح الكيفية التى سيتم من خلالها التوفيق بين فائض القيمة للمنتج producer وفائض القيمة للمستهلك. ويمكن اعتبار مقترح Blair مزجاً بين الاتجاه المعيارى والاتجاه الوسيلى فيما يتعلق بإشراك صناع أو عمال المعرفة الفكرية فى ملكية الشركة (Windsor, 1999: 10).

المبحث الخامس - الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات التى سيتم عرضها كالتالى:

١- جسَّدت نظرية أصحاب المصالح التراكم الفكرى فى تطورها، وغطت مدى فلسفياً واسعاً فى منظوراتها، وأثارت وما زالت تثير جدلاً واسعاً حول مثاليتها المفرطة وعدم واقعية بعض أسسها وصعوبة تطبيقها. ومع ذلك هناك مساحة من الاتفاق بين أطراف النزاع الفكرى فى هذه النظرية، وخاصة حول الغرض منها، إلا أن الخلاف يتركز على الآليات التى تقود إلى ذلك الغرض. مع ضرورة الإشارة إلى أن هناك من يرفض منطق وفلسفة النظرية جملة وتفصيلاً.

٢- إن التراكم المعرفى الذى يندرج تحت إطار أصحاب المصالح، أصبح من السعة والتطور بحيث يشار إليه بالمجال أو الميدان أو الحقل الدراسى، إلا أن عدم التناغم الفكرى هى السمة الأبرز للتأطير المفاهيمى لموضوع أصحاب المصالح. وكمثال غالباً ما تطلق مصطلحات لتعبر عن الجهود العلمية فى هذا المجال، ومنها: نظرية (أو نظريات)، مدخل (أو مداخل)، منظور (أو منظورات)، أيديولوجية، مذهب - تيار فلسفى- أصحاب المصالح Stake-holderism. والحقيقة أن المشكلة ليست باستخدام هذه المصطلحات إذا كان التمايز بينها فى المعانى واضحاً، بل المعضلة هى فى استخدامها بدون وجود أدنى إجماع أو اتفاق على المعنى الذى تتضمنه والدلالات التى تؤدى إليها. بل إنها أحياناً تستخدم باعتبارها مترادفات؛ مما يعوق الجهود العلمية باتجاه تأطير نظرى متكامل لهذا المجال من الدراسة.

٣- إن منطق نظرية أصحاب المصالح يتقاطع فى بعض حلقاته على الأقل مع الافتراضات الجوهرية التى تستند إليها فلسفة الأعمال واقتصاد السوق مثل نظرية الوكالة ونظرية حاكمية حملة الأسهم. وترتب على ذلك هيمنة منطق العمليات السياسية لا المنطق العقلانى التقليدى المشبع بالروح الاقتصادية والفلسفة الفردية، مما يؤكد أهمية الوصول إلى توفيق بين كل تلك الافتراضات المتنازعة ضمن إطار نظرية المنظمة والإدارة الإستراتيجية. وهناك إمكانية واعدة لتحقيق ذلك فى حلقات محددة ضمن نظرية أصحاب المصالح خاصة فى المنظور الوسيلى منها.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

١- **الموسوعة الفلسفية المختصرة**، نقلها عن الإنجليزية: فؤاد كامل، جلال العشرى، عبد الرشيد الصادق، دار القلم - بيروت، منشورات مكتبة النهضة بغداد، د - ت.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

1. Alkhafaji Abbass, (1989) **A Stakeholder Approach to Corporate Governance: Managing in A Dynamic Environment** New York: Quorum Books.
2. **American Law Institution(ALI)**, Principles of Corporate Governance : Analysis and Recommendation. ALI Publishers.vol.1 of 2,1994.
3. Andriof , Jorg, & Waddock ,Sandra, (2002) **Unfolding Stakeholder Engagement** Greenleaf Publishing, Boston.
4. Berle A. , Means G., **The Modern Corporation and Private Property** .New York ,Commerce Clearing House.
5. Blair Johan, (1995) **Ownership and Control : Rethinking Corporate Governance of the Twenty-first Century**.Washington ,DC: Brooking Institution.
6. Clarkson Max, (1991) **Defining Evaluating and Managing Corporate Social Performance: A Stakeholder Management Model**,"In Research in Corporate Performance and Policy, Edited by James Post, 331-358.Greenwich, Conn: JAI Press.
7. Clarkson Max, (1991) **Defining Evaluating and Managing Corporate Social Performance: A Stakeholder Management Model**,"In Research in Corporate Performance and Policy, Edited by James Post, 331-358.Greenwich, Conn: JAI Press.
8. Clarkson Max, (1991) **Defining Evaluating and Managing Corporate Social Performance: A Stakeholder Management Model**,"In Research in Corporate Performance and Policy, Edited by James Post, 331-358.Greenwich, Conn: JAI Press.
9. Drucker, Peter, (1991) **Management Challenges for The 21st Century** Harper Business,New York.
10. Freeman, Edward, (1984) **Strategic Management: A Stakeholder Approach**, Bitman, Boston.
11. Kotler, j. & Heskett j., (1992) **Corporate Culture and Performance**, New york: Free Press.
12. Kreiner & Bambri, (1991) **Influence and Information in Organization-**

Stakeholder Relationship: In "Research in Corporate Performance and Policy", Edited by James Post, 12:3-36.Greenwich, Conn: JAI Press.

13. Kuhn, James & Shriver, Donald, (1991) **Beyond Success: Corporation and Their Critics in the 1999s.** New York: Oxford University Press.

- PERIODIDALS

1. Barry, Norman, (2002) The Stakeholder Concept of Corporate Control Is Illogical and Impractical, **The Independents Review**, vol. 1,no. 4.
2. Beaver W., (1999) Is The Stakeholder Model Dead? **Business Horizon,** vol.42,no.2.
3. Dodd Merrick, (1932) For whom are Corporate Managers Trustees? **Harvard Law Review**,vol. 45,no.2.
4. Donaldson,Thomas & Preston Lee, (1995) The Stakeholder Theory of The Corporation: Concepts, Evidence and Implications, **Academy of Management Journal**, vol.20.no.1.
5. Freeman R., (1994) The Politics of Stakeholder Theory: Some Future Direction, **Business Ethics Quarterly**,vol.4,no.4.
6. Heene,Aime,Nikolgy Dentchev,Sebastian Desmidt & Kristien Van Laere, (2002) Strategic Management As A Process of Stakeholder Management and Firm Value Distribution in a Context of Strategic Issues Management, **Corporate Reputation Review**, Special Issue.
7. Jones Thomas. and Wieks A., (1999) Convergent Stakeholder Theory. **Academy of Management Journal**,vol. 24.
8. Jones Tthomas, Instrumental Stakeholder Theory: A Synthesis of Ethics and Economics, **Academy of Management Journal**,vol.20,no.2, (1995).
9. Mitchell Ronald & Agle Bradley. and Wood D., (1997) Towards A Theory of Stakeholder Identification and Salience: Defining the Principle of Who and What Really Counts. **Academy of Management Journal**, vol.22,no.4.
10. Wang J., Dewhirst H., (1992) Boards of Directors and Stakeholder Orientation, **Journal of Business Ethics**, vol.11.

- INTERNATIONAL CONFERENCES

1. Pouloudi A., (1999) Aspects of The Stakeholder Concept and their Implications for Information System Development, Proceeding of **The 32nd Hawaii International Conference on System Science.**
2. Windsor D., (June 1999) Can Stakeholder Interest Be Balanced ?Paper Presented to **International Association for Business and Society(IABS)Annual Conference** in Paris, France, Publishing in the Conference Proceedings .

3. Windsor Dunane, (June,1998) The Definition of Stakeholder Status, Paper Presented at **The International Association for Business and Society (IABS) Annual Conference in Konakailua**, Hawaii.

- **INTERNET**

1. Elias Arun & Robert Cavana, Stakeholder Analysis for Systems Thinking and Modeling, new Zealand, (2000). **http://www.mcs.vuw.ac.nz/opre/ornsnz2000/papers/BobCavana.pdf**

2. Hobbs, Richard, Stakeholder and Corporate Governance :Theory and Evidence of Economic Performance, ECRC Center for Business Research, 2001. www.research.cambrig.com

   http://web.idre.ca/en/ev-z-201-1-Do_TOPIC.html

3. Jennings, Marianne, Stakeholder Theory: Letting anyone interested Run The Business in Required, (2001). **http://rds.yahoo.com/s=2766679/k=Jennings+Marianne+letting+anyone+interested trun/v=2/SID=e**

4. Margolis Joshua, and Walsh James, Misery Loves Companies: Whither Social Initiatives By Business?, December, 2002. **http:www. hbsworkingknowledge.hbs.edu/pubiterm.jhtml?**

5. Mason Glenn, Stakeholders and Stakeholder Theory: An Analysi, (2003) **.www.geocities .com/ griseborough /55 .htm**

6. Menna Ty, Moving Beyond Antagonism in Stakeholder Theorizing: Considering Firm-Stakeholder Relationships As Potential Strategic Assets, Original paper to be presented at **The 2001 Midwest Academy of Management Conference** , Toledo, Ohio. http://owl.ben.edu/mangt/Menna40.doc

7. Windsor Dunane, (June,1998) The Definition of Stakeholder Status, Paper Presented at **The International Association for Business and Society (IABS) Annual Conference in Konakailua,** Hawaii. http://rds.yahoo.com/S=2766679/k=Windsor+annual+conference+1998+stakeholder/v=2/SID=e/1=v

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية
وسبل التغلب عليها

الدكتور محمد حسن شعبان
أستاذ إدارة المشاريع
معهد الإدارة العامة

● دورية الإدارة العـــامـــة
● المجلد السادس والأربعـون
● العـــــدد الرابـع
● شـــــوال ١٤٢٧هـ
● نوفـمـبـر ٢٠٠٦م

التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها

أ. د. محمد حسن شعبان*

ملخص:

يعرض البحث لدور الموارد البشرية فى تحقيق التنمية، وخاصة فى عصر المعلومات أو فى مجتمع المستقبل – مجتمع المعرفة –، ومن ثم يناقش البحث التحديات المعاصرة والمستقبلية الكامنة أمام الموارد البشرية العربية فى عصرى المعلومات والعولمة ويناقشها بالتفصيل، ومن ثم يتوصل البحث إلى الآليات الممكنة لمواجهة هذه التحديات الناتجة عن هذه العولمة الاقتصادية والثقافية، المسلحة بأدوات ثورة المعلومات. ويخلص البحث إلى نتائج وتوصيات نراها مفيدة هنا، ومن أهمها: ضرورة الاعتماد على التدريب والتأهيل المستمرين، وتحديث منظومة التعليم والبحث العلمى، والاستفادة القصوى من تقنيات العصر باعتبارها سبيلاً وحيدًا لمواجهة هذه التحديات، أو للتقليل من آثرها.

تُشكّل الموارد البشرية ركنًا أساسيًا ومهمًا فى العملية الإنتاجية للمجتمع، ولقد كان لتطور وظيفة هذه الموارد الدور الأساسى فى زيادة الدخل القومى للمجتمعات البشرية فى مراحلها التاريخية المختلفة. وتكتسب الموارد البشرية فى الوقت الحاضر أهمية كبرى فى ظل تنامى التقدم العلمى والتقنى، وفى ظل تزايد مساهمة اقتصاد المعرفة فى الاقتصاد العالمى، وفى الناتج القومى الكلى للدول المتقدمة أيضًا.

وعلى الرغم من أن الوطن العربى غنى بموارده البشرية، إلا أن هذه الثروة البشرية، على غناها وأهميتها، تواجه تحديات مستقبلية كثيرة فى سوق العمل

* أستاذ إدارة المشاريع – معهد الإدارة العامة – الرياض.

– تنويه وشكر:

يشكر الباحث الزملاء العاملين فى مركز البحوث وسكرتارية دورية "الإدارة العامة" بمعهد الإدارة العامة على المساعدة القيّمة التى قدموها له، لإنجاز هذا البحث، والشكر موصول كذلك للسّادة المحكّمين على ملاحظاتهم المهمة التى أثرت البحث إلى درجة كبيرة.

لأسباب داخلية، وأخرى خارجية. ومعظم هذه التحديات فرضتها العولمة، بمختلف جوانبها، وأيضًا دخول العالم عصر الثورة المعلوماتية فى مرحلتها الثانية، هذا إضافة إلى بعض التحديات الذاتية والموضوعية الداخلية. وهذا الواقع المستجد أفرز تحديات جديدة أمام الموارد البشرية العربية هذه. ولكن مع ذلك، إن بروز هذه التحديات يمكن أن يكون حافزًا وسبيلاً لتنمية هذه الموارد، لتأخذ دورها الرائد فى سوقى العمل العربية والدولية، وذلك من خلال امتلاكها لأدوات زيادة إنتاجيتها المعرفية والعلمية ومن ثم الاقتصادية.

مشكلة البحث:

تواجه المجتمعات العربية فى مطلع الألفية الميلادية الثالثة تحديات كثيرة، منها ما تراكم منذ سنوات عدة، نتيجة قصور خطط التنمية، أو ضعف الإدارة عامة وتفشى الأميّة والبطالة، وتراجع مستوى التعليم بمختلف مراحله، وضعف التأهيل والتدريب لدى القوى العاملة، وهذا انعكس ضعفًا كبيرًا فى إنتاجية المجتمع كله، أو تراجعًا فى الدخل القومى للعديد من الدول العربية. غير أن بعض هذه التحديات ناشئة حديثًا، وتعود لعوامل خارجية أو هى نتيجة التطور العلمى والتقنى العالمى، وخاصة فى الربع الأخير من القرن الميلادى الماضى. فثورة المعلومات التى يشهدها العالم اليوم، فى مرحلتها الثانية على وجه الخصوص، -اصطلاحًا بدأت منذ ظهور الإنترنت - قد غيّرت وجهة الاقتصاد العالمى وبنيته بشكل كبير، فأصبح اقتصادًا يعتمد بالدرجة الأولى على المعرفة ونتاج العقل البشرى بدلاً من اعتماده، ولفترة طويلة من الزمن، على المواد الخام (نتاج الطبيعة) (انظر تقرير ميريل لينش ٢٠٠١).

إضافة إلى ذلك فإن لظاهرة العولمة Globalization نصيبًا كبيرًا فى ازدياد حدة المنافسة على الأسواق، بما فى ذلك أسواق العمل أو العمالة، من خلال تسلحها (أى ظاهرة العولمة) بالكثير من الأدوات المبتكرة والمنظمات الدولية، كالبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية وغيرها. ونتيجة لذلك أضحى رأس المال

"معولًا" بما فى ذلك "رأس المال البشرى " human capital أو (العمالة). هذا الواقع الجديد، المختلف اختلافًا تامًا عما هو مألوف سابقًا، وضع تحديات كبيرة ومهمة أمام الموارد البشرية العربية وإداراتها. إذ أصبح ما هو مطلوب الآن ليس اللحاق بركب الآخرين فحسب، وإنما العمل بخطى حثيثة للبقاء فى مضمار السباق نفسه أيضًا، فأى توان فى الخطط، أو تقصير فى قراءة هذه التحديات أو الواقع من شأنه أن يحيلنا إلى "التقاعد المبكر"، أو أن نخرج من ميدان هذا السباق نهائيًا.

فى مواجهة هذا الواقع على أى شىء نراهن؟ لا شك أن المراهنة أولاً وأخيرًا على الإنسان، أى على هذا المورد الأساسى والمهم فى الوقت الحالى أكثر من أى مورد طبيعى آخر، وأكثر من أى وقت مضى. فالموارد البشرية هى الثروة الحقيقية التى تجب المراهنة عليها فى أىّ مجتمع كان، وتنمية هذه الموارد هى السبيل الأوحد للمجتمعات العربية لمواجهة هذه التحديات وقهرها.

إذن، تتلخص **مشكلة البحث** فى معالجة التحديات المعاصرة أمام الموارد البشرية العربية التى تتراكم يومًا بعد يوم، كما تزداد حدّتها كلما تأخّرنا فى وضع الإستراتيجيات الواضحة لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها. فكل المؤشرات المرصودة الآن، وخاصة فى تقارير التنمية البشرية أو الإنسانية فى السنوات الأخيرة، تدل على خطورة الواقع الحالى، وعلى غموض المستقبل وضبابيته.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فى الكشف عن التحديات الحالية أمام الموارد البشرية العربية، نتيجة التطورات العالمية المتلاحقة فى سبيل وضع واستنباط الحلول الممكنة للتغلب عليها أو للاستفادة منها، والتقليل من آثارها ما أمكن. وهذا مفيد جدًا للقائمين على إدارات هذه الموارد والمخططين الإستراتيجيين لها، بحيث نزيد من قدرة هذه الموارد وجدارتها فى السوق العالمية المفتوحة على مصراعيها للمنافسة. فالسوق اليوم، وخاصة فى ظل انضمام معظم الدول

لمنظمة التجارة العالمية، لا تفسح المجال إلا للأجدر وللأكثر تأهيلاً، فضلاً عن توفير القدرة على التفاعل مع معطيات العولمة ومتغيرات القرية الكونية الجديدة Global Village.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١- تسليط الضوء على التحديات المعاصرة للموارد البشرية العربية، التى تعتبر الثروة الحقيقية للمجتمع، هذه التحديات، التى تزداد وضوحًا وصلابة فى ظل التطورات العالمية الحالية، والمتمثلة بثورة المعلومات الثانية وبالعولمة.

٢- حثّ إدارات هذه الموارد للإسراع فى وضع الخطط الإستراتيجية المناسبة لمواجهة المشاكل الحالية والمستقبلية من أجل تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة فى مجتمعاتها قبل تفاقم الوضع.

٣- التوصل إلى الآلية المناسبة للحدّ من مخاطر هذه التحديات أو التقليل من أثرها فى المجتمعات العربية ما أمكن.

٤- الكشف عن الحلول الممكنة لتجاوز هذه التحديات والتغلب عليها.

٥- توظيف بعض هذه التحديات فى اتجاه معاكس، بحيث نستفيد من هذه الأوضاع الجديدة أو المستجدة. فعلى سبيل المثال الاستفادة من تقنية المعلومات فى التغلب على مشكلة الأميّة، وتحسين فرص التعليم والتدريب عن بعد وزيادة فعاليته، بحيث تصبح هذه الموارد مؤهلة وقادرة على المنافسة فى السوق العالمية.

منهجية البحث:

إن مجتمع البحث هو مجموع الموارد البشرية العربية. لذا لم يتم تخصيص البحث بدولة عربية معينة، وذلك نتيجة لتشابه الظروف الموضوعية والذاتية إلى درجة كبيرة، ومن ثم التحديات، مع بعض الفروقات البسيطة، التى لن تكون ذا تأثير يُذكر على منطلقات البحث ونتائجه. فالأرقام والإحصائيات الواردة فى

متن البحث تؤكد ذلك؛ إذ إن لهذه الدول (العربية) الكثير من التحديات المشتركة، منها ما يتعلق باللغة والموقع والتاريخ والجغرافيا... إلخ. وبناء عليه فإن نتائج البحث تنطبق على هذه الموارد، ولدى وجود فروقات معينة تخص مسألة أو تحديًا ما، تمّت الإشارة إليها فى المكان المناسب لذلك.

إن منهجية البحث العلمى المتبعة فى هذا البحث هو **المنهج الوصفى التحليلى**، الذى يتلخص بتوصيف المشكلة المطروحة وعرضها من خلال المعطيات المتوافرة لها من مختلف جوانبها، ومن ثم يتم الانتقال إلى تحليل المشكلة تحليلاً علميًا موضوعيًا، متضمنًا بذلك جميع المدخلات، ومعتمدًا بدرجة كبيرة على المعطيات الرقمية التى تؤكد صحة وجهة النظر المطروحة. وبعد تحليل المشكلة ومعرفة أسبابها يطرح الباحث رؤيته للحلول الممكنة، ويستنبط هذه الحلول من خلال قيامه بالاستقراء وبالمقارنات. ولقد قام الباحث بتدعيم وجهة نظره فى الكثير من القضايا والمشاكل المطروحة بإيراد العديد من الإحصاءات العلمية الحديثة التى تتمتع بدرجة وثوقية عالية، كتقارير الأمم المتحدة (تقارير التنمية البشرية العالمية والعربية)، والمنظمات العربية (الإليكسو، ومركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية)، وغيرها الكثير من تقارير المنظمات الدولية المعروفة (الإسكوا). وبعد ذلك تم التوصل إلى التوصيات بما يتناسب مع المسائل التى تمت مناقشتها.

مصادر البيانات والمعطيات:

طبقًا لموضوع البحث المطروح فإنه من المتعذر، بل من غير المناسب، إجراء أى استبانة مهما كانت، وذلك لضخامة مجتمع البحث، ومن ثم عيّنة البحث نفسها، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن توافر المعطيات والإحصاءات فى التقارير والدوريات والدراسات العلمية المنشورة سهّل من إمكانية إنجاز البحث على هذه الصورة.

إذن، يعتمد البحث على المعطيات والمعلومات المتوافرة (كما ورد أعلاه فى الفقرة السابقة) حول هذا الموضوع والمنشورة فى المراجع والتقارير والأبحاث العلمية المختلفة، ومواقع الإنترنت، ووسائل الإعلام الأخرى.... تمّت الإشارة

إليها فى المكان المناسب لها. ولقد اعتمد الباحث على هذه البيانات وقام بتحليل هذه المعلومات لتحديد طبيعة هذه التحديات، ومن ثم قام الباحث بمناقشة الخيارات العلمية الممكنة لمجابهة هذه التحديات بما يتناسب مع وجهة النظر المطروحة فى البحث.

أولاً- دور الموارد البشرية فى العصر الحديث:

تُشكّل الموارد البشرية ركنًا أساسيًا ومهمًا فى العملية الإنتاجية للمجتمع، ولقد كان لوظيفة هذه الموارد الدور الكبير فى زيادة الدخل القومى للمجتمع البشرى فى مختلف مراحله التاريخية. واستنادًا إلى هذا فإن تنمية الموارد البشرية تعتبر أساسًا للتنمية الإنسانية المستدامة فى مختلف بلدان العالم، وهى وسيلة الدول والشعوب التى تفتقر إلى الموارد الطبيعية للتعبير عن ذاتها فى الوجود. وغنى عن القول أن اليابان تعتبر مثالاً يُحتذى به على الدولة الفقيرة بمواردها الطبيعية ووعورة أراضيها، استطاعت باعتمادها على تنمية مواردها البشرية أن تحقق التقدم التكنولوجى الهائل، وأن تحتل المرتبة الثانية فى القوة الاقتصادية فى العالم بعد الولايات المتحدة. وتعتبر التنمية البشرية من المقومات الأساسية للتنمية الشاملة فى أى مجتمع، بل يمكن اعتبارها هى الأساس. فلا توجد تنمية حقيقية فى أى مجتمع كان دون تنمية موارده البشرية وتطويرها، وفى الوقت الحاضر تكتسب الموارد البشرية أهمية كبرى فى ظل تنامى أهمية العقل البشرى فى تحقيق التقدم العلمى والتكنولوجى، وفى ظل زيادة مساهمة اقتصاد المعرفة فى الناتج القومى الكلى للمجتمع وفى الاقتصاد العالمى على حد سواء (الفرجانى ٢٠٠٢، شعبان ٢٠٠١، تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٢).

لقد أظهر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦: أن كل بلد نجح فى المحافظة على تنمية إنسانية سريعة ونمو اقتصادى سريع إنما تم له ذلك بعد أن سرّع التقدم فى التنمية الإنسانية أولاً أو سعى إلى تحقيق الهدفين فى آن واحد (تقرير التنمية الإنسانية ١٩٩٦). ويومًا بعد يوم يتعاظم دور اليد العاملة الخبيرة والمدربة أو ما اصطُلح على تسميته برأس المال البشرى، وهى الكوادر المتعلمة

والمدربة المساهمة فى العملية الإنتاجية. ويمكن القول إن ذلك يُعتبر فرصة نادرة بالنسبة للدول الفقيرة بالإمكانيات والموارد الطبيعية لأن تأخذ لها موطئ قدم فى السوق العالمية. من ذلك كله يتضح مدى الأهمية المتعاظمة فى الوقت الحاضر للموارد البشرية وتنميتها (الفرجانى ٢٠٠٢، شعبان ٢٠٠١، زحلان ٢٠٠١). وعلى الرغم من أن العملية الإنتاجية، بشكلها التقليدى، تتم من خلال توافر ثلاثة شروط أساسية لها هى: الآلة أو معدات الإنتاج، والمواد الأولية، ثم القوى العاملة أو الموارد البشرية. وعلى الرغم من أن هذه العملية لا تقوم أو لا تستقيم إلا بتوافر هذه الأقانيم (أو الشروط) الثلاثة، إلا أنه مع التطور الحضارى تزداد مساهمة الركن الثالث فيها على حساب الركنيين الأخريين، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، من الملاحظ أن مفهوم ومضمون العملية الإنتاجية نفسها قد تغير أيضًا، ففى مجتمع المعلومات، أو مجتمع المعرفة الذى هو مجتمع اقتصاد المعرفة القائم أساسًا على تبادل المعلومة وتجارة المعارف (UNCTAD 2002) - يمكن أن تقوم العملية الإنتاجية على شرطين فقط وهما توافر الموارد البشرية المدربة والخبيرة التى هى على درجة عالية من الحرفية والمهنية، إضافة إلى دور الآلة. فكتابة البرمجيات مثلاً تعتمد، بالدرجة الأولى، على العقل البشرى إضافة إلى توافر جهاز الكمبيوتر - ولا تحتاج إلى مواد خام (على ١٩٩٤، ٢٠٠١ شعبان ٢٠٠١).

ثانيًا - التحديات المعاصرة و المستقبلية للموارد البشرية فى العالم العربى:

على الرغم من أن الوطن العربى غنى بالموارد البشرية، إذ يعتبر أحد أكثر مناطق العالم خصوبة سكانيًا، فعدد سكان الوطن العربى لعام ٢٠٠١ هو ٢٧٥ مليونًا، ومن المتوقع أن يكون قد وصل إلى أكثر من ٣٠٠ مليون فى نهاية العام ٢٠٠٥، وخلال ٢٠ سنة سيصل عدد العرب إلى ٤٢٥ مليون نسمة. إلا أن هذه الثروة البشرية الكبيرة، على غناها، تواجه تحديات مستقبلية كثيرة فى سوق العمل لأسباب داخلية وأخرى خارجية هى:

٢-١ التحديات الداخلية:

١- ارتفاع نسبة الأميّة الأولى/القراءة والكتابة/ فى الوطن العربى: (ففى إحصائيات العام٢٠٠٠ كان عدد الأميّين فى الدول العربية ٦٥ مليون أمّى، وزاد هذا الرقم ليصل فى نهاية العام ٢٠٠٤ إلى ٧٠ مليون أمّى. أى بمعدل مليون أمّى لكل عام، وهذا الرقم كبير جدًا بجميع المقاييس)، إذ تفيد تقارير للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (إليكسو) بداية العام ٢٠٠٥: "إن عدد الأميين فى العالم العربى سيبلغ نحوًا من ٧٠ مليون شخص بين الفئات العمرية التى تزيد عن ١٥ عامًا أى بنسبة (٦,٣٥٪) وسطيًا، ومع أن نسب الأمية تميل إلى التراجع عمومًا فإن عدد الأميين إجمالاً يستمر فى التزايد؛ إذ ارتفع من خمسين مليونًا (٧٣٪) فى ١٩٧٠ إلى ٦١ مليونًا فى ١٩٩٠ (٤٨٪)". (المصدر موقع إليكسو http://www.alecso.org.tn). ولقد أكدت دراسات مختلفة فى بعض الدول العربية(فى سوريا وتونس على سبيل المثال) على تفشى الأمية فى صفوف العاملين فى الشركات الإنتاجية؛ إذ يشكلون نسبة كبيرة من العاملين فيها (٦٪ فى سوريا-١٩٩٤)، و(٥,٥ ٪ - ٢٠٠٢). (المصدر: المكتب المركزى للإحصاء http://www.cbssyr.org/aindex.htm). ويورد الجدول التالى رقم (١) المستوى التعليمى فى الشركات الإنشائية (شركات المقاولات) للعام ١٩٩٤، وهى للأسف آخر الإحصاءات المنشورة، أما نسبة الملمين بالقراءة والكتابة فلقد بلغت فى العام ٢٠٠٢ نحوًا من (٥١٪) من مجموع العاملين، وفى العام ١٩٩٤ (٥٥,١ ٪)، أى إن الوضع لم يتغير كثيرًا. هذا الأمر يؤدى إلى ضعف كبير فى إنتاجية هذه المؤسسات والشركات، ومن ثم انخفاض مساهمتها فى الناتج القومى. مع أنه يُلاحظ أن الكثير من الدول العربية التى حققت نجاحات سابقة فى مكافحة الأميّة كمصر وسوريا عادت لتعانى من زيادة مطردة فى أعداد الأميّين، على الرغم من مجانية التعليم فيهما وإلزاميته! (شعبان ٢٠٠٥).

جدول رقم (١)

المستوى التعليمى للعاملين فى شركات الإنشاءات العامة حتى تاريخ ١٩٩٤/١٢/٣١ (فى سوريا)

التسلسل	المستوى التعليمى	العدد	النسبة المئوية ٪
١	دكتوراه	٧٥	٠,٠٧٤٤
٢	ماجستير	٩٤	٠,٠٩٣٣
٣	هندسة بأنواعها المختلفة	٤٦٥٨	٤,٦٢
٤	إجازة جامعية	١٧٦٧	١,٧٥٣
٥	معهد متوسط	٦٧٠٣	٦,٦٥
٦	ثانوية فنية ومهنية	٨٥٩	٠,٨٥٢
٧	ثانوية عامة	٤٣٣٤	٤,٣
٨	إعدادية	٥٢٢١	٥,١٨
٩	ابتدائية	١٥١١٠	١٥
١٠	مُلم بالقراءة والكتابة	٥٥٥٤٢	٥٥,١
١١	أمّى	٦٤٢٧	٦,٣٧٦
المجموع		١٠٠٧٩١	١٠٠

المصدر: المكتب المركزى للإحصاء الجدول ٩/٣ من المجموعة الإحصائية ١٤٩١ لعام ١٩٩٦

٢- قصور نظام التعليم القائم وسوء نوعيته الذى يعتبر المسؤول الأول عن تنمية الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها. على الرغم من أن الدراسات تشير إلى أن البلدان العربية قد تفوقت فى أدائها التعليمى على جميع المناطق النامية باستثناء أمريكا اللاتينية وهذا ما أكد عليه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: "إن أخطر مشكلات التعليم فى البلدان العربية تتمثل فى نوعية التعليم "(تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ : ٤٧-٥٠)، ولقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ هذا الواقع "فما زال التوسع الكمى بالتعليم منقوصًا بسبب ارتفاع معدلات الأمية..... ويكمن التحدى الأهم فى مجال التعليم فى تردى نوعية التعليم المتاح، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموى والإنسانى من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة"، (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ : ٥١-٥٢).

وتنفق البلدان العربية مجتمعة على التعليم نسبة من الناتج المحلى الإجمالى هى أعلى مما تنفقه أى منطقة أخرى فى العالم النامى، إلا أن النتائج ليست على ما يُرام، والفعالية محدودة، ومازال الكثير مما يمكن عمله، مثل تحديد أولويات التعليم بما يتناسب مع السوق وتقويته، وبخاصة فى العلوم والهندسة، وتوفير فرص التعليم مدى الحياة وتخفيض تكلفة الوصول إلى الإنترنت لتكون متاحة للجميع (زحلان ٢٠٠١، عباس ٢٠٠٢). ويُلاحظ اليوم، فى هذا المجال، ارتياب كبير فى نوعية التعليم المُقدم للطلبة فى التعليم الحكومى بمختلف مراحله، ويشهد التعليم الحكومى فى معظم البلدان العربية تدهورًا وتراجعًا واضحين (شعبان ٢٠٠١، ساعاتى ٢٠٠٥، تيزينى ٢٠٠٥). مع العلم أن التعليم الخاص لا زال مقيدًا ومحدودًا فى العديد من الدول العربية، أضف إلى ذلك أن فعاليته قليلة فى سوق العمل. فلا زال يُنظر إلى التعليم الخاص بمراحله المختلفة على أنه مشروع تجارى صرف من خلال التركيز على النتائج الآنية والمادية السريعة والابتعاد عن الإستراتيجى.

فلو أجرينا مسحًا للتخصصات العلمية فى الجامعات الخاصة، فسوف نجد تركيزًا أكثر على العلوم النظرية أو العلمية التطبيقية البسيطة التى لا تحتاج إلى معامل أو مخابر ضخمة وتبتعد عن التخصصات الحديثة والمعقدة، كالتخصصات الهندسية والطبية والهندسية الوراثية.... ويمكن أن تشكل علوم الكمبيوتر استثناء من ضمن التخصصات الهندسية التى تلقى رواجًا فى الجامعات الخاصة، وهذا مردّه إلى حاجة السوق الكبيرة إلى هذا التخصص من جهة، كما أنه لا يحتاج إلى تأسيس معامل مكلفة من جهة أخرى.

وهناك مشكلة تجدر الإشارة إليها، ألا وهى نوعية التعليم بجميع مراحله، فهذه النوعية هى بلا أدنى شك دون المستوى العالمى، وهذا ما تشير إليه مختلف الدراسات المتعلقة بجودة التعليم العالى. ففى تقرير حديث جدًا حول جودة التعليم العالى فى العالم نجد الغياب الكامل للجامعات العربية، وفى مقابل ذلك نجد أن هناك جامعات إسرائيلية تحتل مواقع لا بأس بها. ومن بين هذه التقارير تقرير January'06 المنشور فى الموقع /http://www.webometrics.info

لأهم ٣٠٠ جامعة فى العالم. وقد تم التصنيف على أساس جودة التعليم فيها ومخرجاته من حيث مستوى الخريجين، والنشاط العلمى للجامعة، كالأبحاث المنشورة والمطبوعات وغير ذلك. ولقد تصدرت المراتب الأولى فى هذا التقرير جامعات أمريكا الشمالية وكندا إضافة إلى الجامعات الأوروبية.

٣- ضعف المهارات التقنية للكوادر البشرية نتيجة غياب أنظمة التعليم والتدريب المستمرين. فلقد أشار العديد من الدراسات إلى ضعف إنتاجية المجتمعات العربية، ومن ثم الموارد البشرية فيها. فالناتج القومى للدول العربية مجتمعة يقل عن الناتج القومى لبلد أوروبى واحد، وهو ليس أكثرها ثراء كإسبانيا أو إيطاليا (الجمل ٢٠٠٥)، مع العلم بأن عدد سكان الدول العربية يفوق بأضعاف سكان هاتين الدولتين على سبيل المثال. ، "..... فالمواطن العربى على سبيل المقارنة يحتاج ١٤٠ عامًا لمضاعفة دخله، مع أن الفرد فى مناطق أخرى يضاعف دخله فى عشر سنوات، فى المقابل يساوى ما تصدره ٢٢ دولة عربية (بدون النفط والغاز) ما تصدره فنلندا؟ أى إن أكثر من ٢٧٥ مليون نسمة يساوى إنتاجها ما ينتجه ٥ ملايين فنلندى يصدرون أجهزة التلفون المحمول والأجهزة المساعدة وبرامجها الحاسبة. فهل يصح أن يكون كل منتج وعامل فنلندى يساوى ما ينتجه ٥٠ فردًا عربيًا؟ "(عماد ٢٠٠٥).

ومن خلال متابعة مسألة التدريب والمشاركة فيها يمكن أن نورد الملاحظات والتحديات التالية حول عملية التدريب، وهى بالمناسبة مختلفة من بلد عربى لآخر (تريسى، الجبالى٢٠٠٤)، (زريقات، أبو زيد ٢٠٠٣)، (المحيا ٢٠٠٤):

- ضعف القناعة لدى قيادات الإدارة العليا فى المؤسسات الحكومية (خاصة) بأهمية التدريب وجدواه، مما يجعل دورات التدريب هذه مسألة شكلية من أجل الدعاية.
- عدم وجود التمويل الكافى للتدريب وإعادة التأهيل بحيث لا يتم تدريب جميع العاملين خلال فترة زمنية محددة.
- عدم توفير الوقت الكافى وتخصيصه للتدريب بحيث يتم التدريب فى نهاية الدوام الرسمى"الطويل"، أو فى مكان العمل، مما يسهم فى تشتيت اهتمام

المتدربين (من خلال الاتصالات ومراجعة رؤسائهم فى العمل) وهذا يخلق عبئًا إضافيًا على المتدربين ويجعل الفائدة قليلة ويبعد المتدربين عن الالتحاق بهذه الدورات، باستثناء بعض الدول التى تخصص أوقاتًا محددة للتدريب فى أمكنة خاصة (الكليب، متولى، الجسار ٢٠٠٥).

- لا يتم التدريب بموجب خطة وإنما بشكل عشوائى وحسب تعليمات الإدارة العليا.
- اقتصار التدريب على كوادر الإدارات الدنيا والابتعاد عن تدريب كوادر الإدارات الوسطى والعليا، فى حين أن كوادر العمل الإدارى واتخاذ القرار موجودة عادة فى مستويات الإدارتين الوسطى والعليا، وهى بحاجة ماسة إلى التدريب.
- عدم اعتبار التدريب فى آلية الترقية وإسناد الوظائف المختلفة فى الكثير من الدول العربية (سوريا مثلاً)، ولكن بعضها الآخر يعتمده (مثل: المملكة العربية السعودية).
- يكاد يقتصر التدريب تقريبًا على العاملين فى القطاع الحكومى فى بعض الدول، فى حين يُلاحظ فى منطقة الخليج (أكثر من غيرها) تزايد اهتمام القطاع الخاص بهذه المسألة.
- تزايد الاهتمام بمسألة التدريب فقط فى السنوات الأخيرة، إذ كان يُنظر إليه على أنه مصدر للنفقات دونما نتيجة، أى إنه عامل تكلفة فقط، مع العلم أنه من أهم العوامل المساعدة على زيادة الإنتاجية ومن ثم الربح.

٤- الأميّة المعلوماتية أو الأميّة الثانية، وتسمى أحيانًا الأمية الرقمية أو الحاسوبية نتيجة عدم إدخال الكمبيوتر بشكل فعلى فى التعليم والعمل المنتج، وعدم الاعتماد على تقنية الإنترنت لقلة عدد المستخدمين فى الوطن العربى مقارنة مع الدول المتقدمة. إذ إن نسبة من يستخدم الإنترنت فى الدول العربية لا تتجاوز (٤,١٪) وتمثل هذه النسبة عدد مستخدمى الإنترنت فى الدول العربية من إجمالى المستخدمين فى العالم. (تقرير الأمم المتحدة

لجاهزية دول العالم لتطبيق الحكومة الإلكترونية ٢٠٠٤). من المؤكد طبعًا أن هذا الرقم قد تضاعف فى الوقت الحاضر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك تباينًا شديدًا بين دولة عربية وأخرى، فهذا الرقم هو على مستوى الدول العربية مجتمعة، أما على المستوى الفردى فيُلاحظ نمو كبير فى هذه النسبة فى دول الخليج العربى. ففى السعودية، وحسب بيانات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، فإن نسبة انتشار خدمة الإنترنت فى المملكة لعام ٢٠٠٥م (١٢,٨٪) وبمعدل نمو مقداره (٢٥٪) لتلك السنة (المصدر موقع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات www.mcit.gov.sa). ولقد قُدر عدد مستخدمى الإنترنت فى الدول العربية خلال العام الجارى بنحو ١١,٣ مليون مستخدم، بمعدل استخدام يبلغ (٣,٦٪) من إجمالى سكان الوطن العربى والبالغ عددهم ٣١١,٣ مليون نسمة. ووفقًا لتقرير حديث أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الأسكوا"، بناء على إحصاءات تعود إلى مارس ٢٠٠٥ فقد ارتفع عدد مستخدمى الإنترنت فى المنطقة العربية بنسبة (٣٤٧٪) خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٥، وهو معدل كبير مقارنة مع المعدل العالمى للفترة ذاتها والبالغ (٢٨٦,٥٪).

لكن مستخدمى الإنترنت فى الدول العربية لم يشكلوا خلال العام الجارى أكثر من نسبة (١,٣٪) من المجموع العالمى لمستخدمى الإنترنت. وتحتل بلدان الخليج العربية المرتبة الأولى، حيث يبلغ معدل الاستخدام (٢٩,٦٪) فى دولة الإمارات، و(٢٧,٧٪) فى مملكة البحرين، و(٢٢,٤٪) فى دولة الكويت، فى حين لا يتعدى معدل الاستخدام (١٪) فى عدد من الدول العربية الأخرى مثل السودان والعراق وموريتانيا، وحسب التقرير فإن استخدام اللغة العربية على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) لا تتجاوز نسبته (١,٤٪) من الاستخدام العالمى، مقارنة بنحو (٣٥,٨٪) للإنجليزية، و(١٤٪) للغة الصينية التى احتلت المرتبة الثانية على الشبكة. وتوقع التقرير أن يرتفع العدد إلى ٥٢ مليون مستخدم بحلول العام ٢٠٠٨م. (المصدر موقع الأسكوا http:// www.escwa.org.lb: ESCWA). وهناك الكثير من التقارير والدراسات

الموثقة التى تناولت هذا الموضوع (انظر تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ : ٥٧، مرجع سبق ذكره).

"وعلى الرغم من الاهتمام الذى بدأت توليه بعض الدول لتعليم الحاسب الآلى عبر المراحل التعليمية المختلفة، إلا أنه يظل اهتمامًا حديث العهد، كما أنه جزئى ويعانى فى الأغلب الأعم من بعض المشكلات وأوجه القصور، سواء فيما يتعلق بالمقررات والمناهج أو أساليب التدريس، أو عدم كفاية الأجهزة والمعامل، مما يجعله محدود الأثر فى نشر ثقافة استخدام الحاسب الآلى فى المجتمعات العربية "(إبراهيم ٢٠٠٤).

٥- ارتفاع نسبة البطالة والبطالة المقنعة نتيجة قصور خطط التنمية فى العديد من الدول العربية. وحسب تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٢: يبلغ متوسط نسبة البطالة فى البلدان العربية (١٥٪) (نحو عشرين مليونًا) وهى من أعلى النسب فى العالم على الرغم من الصغر النسبى لقوة العمل العربية (مرجع سبق ذكره). أمّا اليوم فيبلغ عدد العاطلين فى ٢٠ دولة عربية ٢٥ مليونًا، من أصل ١١٥ مليونًا، هم حجم القوى العاملة العربية، أى ما نسبته (٢٠٪) مقارنة بـ (١٥ ٪) فى أفريقيا جنوب الصحراء، و (٩,٩ ٪) فى أمريكا اللاتينية و(٦,٧ ٪) جنوب آسيا. فى الوقت نفسه فإن نسب البطالة قد تتجاوز أو تقل من دولة إلى أخرى. وهذه الأرقام كبيرة لدرجة أنها مخيفة، هذا عدا اليد العاملة الفائضة فى مختلف القطاعات الحكومية فى الكثير من الدول العربية. ولقد حذر إبراهيم قويدر رئيس "منظمة العمل العربية"، على هامش اجتماع وزراء العمل والشؤون الاجتماعية من ٢٠ دولة عربية فى الجزائر، نيسان ٢٠٠٥، من نقص الكفاءات العلمية والمهنية وأوضاع البطالة فى البلدان العربية واصفًا إياها بأنها "كارثة"، إذ إنها الأسوأ دوليًا، وستتجاوز سنة ٢٠٠٧ الخطوط الحمر فى حال ترك الأمور كما هى دون معالجة (تقرير الإسكوا ٢٠٠٣ عن البطالة فى الدول العربية، شعبان ٢٠٠٥).

٢-٢ التحديات الخارجية:

١- المنافسة العالمية الشديدة على سوق العمل العربية، وخاصة فى دول الخليج العربية فى ظل انفتاح الأسواق (المفترض) ابتداءً من العام ٢٠٠٥ حسب بنود اتفاقية الجات العالمية، ونشير هنا إلى أن المملكة العربية السعودية قد استكملت رسميًا إجراءات الانضمام إلى هذه الاتفاقية فى نهاية العام ٢٠٠٥م. ففى ظل الأسواق المفتوحة تتحول القوى العاملة أو رأس المال البشرى إلى رأس مال عابر للحدود، يتدفق من دولة إلى أخرى، مثله مثل الاستثمارات المادية أو الرساميل التقليدية.

٢- هجرة العقول العربية فى شتى أنواع التخصصات العلمية، وخاصة عمالة المعلومات وما ينتج عن ذلك من كلفة كبيرة مباشرة وغير مباشرة. وغنىٌّ عن القول أن هذه العمالة تشكل الركن الأساسى فى عملية بناء مجتمع اقتصاد المعرفة. "وفى السنوات القليلة القادمة يرجح أن دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية سوف تستنزف (٥٠٪) إلى (٨٠٪) من خبراء تقانة المعلومات فى العالم الثالث. وتعتمد قدرة الولايات المتحدة، إلى حدّ كبير، على التنافس فى تقانة المعلومات الآن على قدرتها على اجتذاب هؤلاء الاختصاصين من العالم الثالث"(زحلان ٢٠٠١ ص٥١-٦٦).

٣- زيادة الاعتماد على اقتصاد المعرفة فى الدخل القومى للمجتمعات العالمية مما يعنى حرمان الوطن العربى من عائدات الثروات الطبيعية (كالنفط الذى يتم تهميشه منذ حوالى ربع قرن مضت باستثناء طفرة الأسعار الأخيرة منذ منتصف العام ٢٠٠٤ وبداية العام ٢٠٠٥) التى من الممكن أن تسهم فى صرف المزيد من الأموال على تأهيل الموارد البشرية. ويشكل النفط (٧٠٪) من الصادرات، وكان نمو الصادرات بنسبة (١,٥ ٪) وهى أقل كثيرًا من المعدل العالمى (٦٪)، وبقيت الصادرات المصنعة راكدة، ويقل دخل (٢٠٪) من السكان عن دولارين يوميًا (الفرجانى ٢٠٠٢، زحلان ٢٠٠١). فمثلاً فى سوريا هناك إحصاءات رسمية تفيد بأن (١١٪) من السكان يعيشون تحت خط الفقر (نحو دولارين فى اليوم)، (تقرير هيئة تخطيط الدولة ٢٠٠٤).

٤- التحديات العلمية والتكنولوجية فى المنطقة من قبل إسرائيل، حيث يواجه العرب تحديًا حقيقيًا من قبل إسرائيل ومحاولتها المستمرة للسيطرة على المنطقة وقيادتها من خلال مشروعها الشرق - أوسطى، وهو تحدٍّ خطير، يهدد أمن البلدان العربية واستقرارها وتطورها بشكل متواصل، فى الوقت الذى تقف معظم المؤسسات العلمية والتعليمية العربية فى مكانها. وليس أدل على ذلك سوى أن كبريات شركات الكمبيوتر والبرمجيات قد أقامت فى إسرائيل مصانع ضخمة ذات إنتاجية تفوق السوق المحلية الإسرائيلية؛ إذ إن معظم إنتاج هذه الشركات يُصدر باسم الشركة الأم فى الولايات المتحدة إلى الأسواق العربية المستوردة لهذه التقنية، بعد تغيير أو إغفال مكان التصنيع. مثال: شركات مايكروسوفت وإنتل التى افتتحت فى إسرائيل مؤخرًا مصنعًا للرقائق الإلكترونية بكلفة ٣,٥ مليار دولار.

٥- مزاحمة سوق العمل البشرية الآسيوية الرخيصة والمتعلمة والمدربة بشكل أفضل.

ولو دققنا النظر فى هذه التحديات المعاصرة نجد أن ثورة المعلومات والعولمة قد فرضتا معظم هذه التحديات الجديدة، ورسختا العديد منها وعززتها أكثر من أى وقت مضى. وغنى عن القول أن هناك تداخلاً واضحًا بين هذين التحديين، فمثلاً هجرة العقول العاملة فى مجال المعلومات هى نتيجة لانفتاح الأسواق من جهة، ولظهور تقنية المعلومات من جهة أخرى. وفيما يلى مناقشة موسعة لهذين التحديين.

٢-٣ تحديات ثورة المعلومات:

من بين التحديات التى أفرزتها المعلوماتية أو ثورة المعلومات نجد:

٢-٣-١ الأميّة الثانية أو الأمية المعلوماتية:

وتتجسد بعدم الإلمام باستخدام واستثمار التقنيات التكنولوجية الحديثة والمعتمدة أساسًا على الكمبيوتر والإنترنت. وفى هذه الحالة نواجه تحديات

كثيرة، ومن أهمها أن علوم الكمبيوتر، الإنترنت والاتصالات تفترض التمكّن من اللغة الإنجليزية بالدرجة الأولى شرطًا أساسيًا للتعامل معها، وخاصة فى ظل قصور الترجمة إلى اللغة العربية وعدم مواكبتها للجديد المستجد منها فى الوقت المناسب، وهذا - أى التمكن من اللغة الإنجليزية - غير مُتاح إلا لنسبة ضئيلة من الشعوب العربية (شعبان ٢٠٠١، زخور ٢٠٠٠)، وإن كنا نجد هناك اختلافًا وتباينًا بين الدول العربية فى هذا المجال. ومن ثم فإن نسبة كبيرة من الموارد البشرية العربية، ستبقى لفترة ما، خارج دائرة الاطلاع على التقنيات الجديدة ومن ثم عدم التمكن منها والمساهمة فى التطوير والإبداع المطلوبين بشكل كبير فى الوقت الحاضر نظرًا للتقدم الهائل الذى يحصل فى هذا الميدان عالميًا.

ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة للعام ٢٠٠٤ حول استعداد الدول وجاهزيتها لتطبيق الحكومة الإلكترونية (مرجع سبق ذكره) - إلى أن اللغة الإنجليزية تقف عائقًا فى وجه استخدام الإنترنت الضرورى، وذلك فى العديد من الدول، وأشار التقرير إلى مجموعة من المشاكل المعيقة لانتشار التقنية فى بعض الدول، كان من بينها قلة المواقع المكتوبة باللغات المحلية فى مقابل سيطرة طاغية للغة الإنجليزية؛ إذ إن (٧٥٪) من المواقع فى العالم تستخدم اللغة الإنجليزية، مع تقديم نحو (٧٠٪) منها ما لا يقل عن نصف محتوياتها باللغة الإنجليزية. بدا واضحًا أن اللغة الإنجليزية هى اللغة المفضلة فى المواقع، مع أنها اللغة الرئيسية لقرابة (٥,٤٪) فقط من سكان العالم، فى حين أن اللغة العربية هى كذلك بالنسبة لقرابة (٤,٦٪) منهم، ومع العلم أن نسبة من يستخدم الإنترنت منهم لا تتجاوز (١,٤٪) (زخور ٢٠٠٠، تقرير الأمم المتحدة ٢٠٠٤ - مرجع سبق ذكره، محرم ٢٠٠٥). وأظهر التقرير أن عدد مستخدمى الويب الذين يحتمل أن يقوموا بالشراء من مواقع تستخدم لغتهم المحلية يفوق غيرهم بأربعة أضعاف. وأن زمن بقاء الزوار فى المواقع المترجمة إلى لغاتهم يزيد بمرتين عن المواقع غير المترجمة، وأن ثلث المواقع فقط مقدمة بلغة غير الإنجليزية. وأظهر تقرير الأمم المتحدة هذا أنه على الرغم من أهمية استخدام المجتمعات للغاتها، ظهر كذلك أن للفجوة اللغوية هذه، سببين آخرين هما أن معظم الدورات التقنية والكتب والأدلة الخاصة بتقنية الاتصالات والمعلومات، هى أصلاً باللغة الإنجليزية، مع

أنها اللغة الرسمية لثمانى دول فقط فى العالم، هى الولايات المتحدة، وبريطانيا، وأيرلندا، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، وجنوب إفريقيا، والفلبين، مع استخدامها بشكل واسع فى الهند. لكنها غير مفهومة بشكل واسع فى الكثير من مناطق العالم. ومع ذلك فإن (٨٧ ٪) من الوثائق الموجودة فى الإنترنت هى بالانجليزية (تقرير الأمم المتحدة ٢٠٠٤ - مرجع سبق ذكره). من هنا، ومما تقدم، نجد أنفسنا أمام خيارين اثنين: الأول نشر اللغة الإنجليزية وتعليمها وفرضها واعتبارها لغة تعليم فى مختلف المراحل التعليمية لكى تتقنها الموارد البشرية العربية، ومن ثم تتمكن من التعامل مع التقنيات الجديدة، وهذا يتطلب صرف مبالغ مالية كبيرة على ذلك، ومن ثم بروز تحد آخر جديد، أضف إلى ذلك أن لهذا الخيار جوانب سلبية يجب أخذها بالاعتبار؛ إذ إن التعليم بلغة غير لغة الأم من شأنه أن يكون معيقًا للإبداع والبحث العلمى. والخيار الآخر هو تطوير برمجيات باللغة العربية، من أنظمة تشغيل ومتصفح للإنترنت وغيرها، وذلك لإتاحة الفرصة لمجمل الشعوب العربية للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة والمساهمة فى تطويرها وليس امتلاكها فحسب. وهذا الخيار يحتاج إلى إمكانيات مادية واستثمارات كبيرة، ولكنه استثمار مضمون؛ إذ إن سوق الطلب على هذه موجودة، ويجب أن لا ننسى سوق الدول الإسلامية التى يمكن لها استخدام العديد من البرمجيات باللغة العربية التى لها علاقة بالدين الإسلامى.

٢-٣-٢ هجرة العقول العربية عامة والعاملة فى حقل المعلومات خاصة:

تعانى أسواق العمل العربية من هجرة العقول العلمية، بشكل مستمر إلى دول الاتحاد الأوروبى وأمريكا، فى مختلف التخصصات العلمية وفى تخصصات العلوم الحديثة على وجه الخصوص. ويعتبر هذا تحديًا آخر أمام الموارد البشرية العربية فرضته ثورة المعلومات من جهة، وعولمة أسواق العمل من جهة أخرى. ففى ظل عدم قيام صناعة معلوماتية فى معظم الدول العربية وعدم وجود حوافز مادية ونفسية للعمل فى السوق العربية، ونتيجة المغريات المادية الكبيرة التى تقدم لهذه العقول فى كل من الولايات المتحدة وكندا بشكل خاص؛ إذ

نجد أن العديد من الكوادر العربية المتخصصة فى علوم الكمبيوتر والإنترنت والاتصالات لا يعودون إلى بلدانهم بعد انتهاء فترة الدراسة، والبعض الآخر قد عاد إلى بلدان المهجر بعد فترة من العمل فى الأسواق العربية نتيجة الإحباط وعدم تقديرهم بشكل جيد. ولقد عانت العديد من الشركات البرمجية العربية الصغيرة والكبيرة من ذلك الأمر، ألا وهو تسرب كوادرها الجيدة وهجرتها إلى الخارج، كشركة صخر وغيرها (زحلان ٢٠٠١، على ١٩٩٤). وهذا شكل فى الماضى ويشكل الآن خسارة كبيرة للسوق وللاقتصاد العربيين. ويؤكد الباحث التقنى أنطوان زحلان "أن أقطار العالم الثالث ستفقد مواردها البشرية فى قطاع المعلومات مثلما فقدت أطباءها ومهندسيها فى عقدى الستينيات والسبعينيات. والطريقة الوحيدة التى تمكن أقطار العالم الثالث - ومن ضمنها أقطار الوطن العربى - من الاحتفاظ بمواردها البشرية هى تأسيس بنية تحتية مناسبة لتمكين مواردها البشرية من المساهمة فى التقدم الاقتصادى الوطنى. أما حاليًا فإن هؤلاء الخبراء لا يستخدمون على نحو مفيد فى أقطارهم، ولذا هم مستعدون للهجرة" (زحلان، مرجع سبق ذكره). ويساعد على ذلك انفتاح أسواق العمل الدولية والحاجة الماسة لخبراء المعلومات، حيث يقدر المختصون أن نقص الخبرة فى مجال الحاسبات فى كل من الولايات المتحدة وأوروبا يقدر ما بين ثلاثة إلى أربعة ملايين اختصاصى، وتعويض النقص هذا يكون بتوسيع التدريب وإعادة التأهيل، "بيد أن دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فضلت حل المشكلة باجتذاب الموارد البشرية فى أقطار العالم الثالث التى تحصل عليها بلا كلفة" (زحلان ٢٠٠١).

وعمومًا فإنّ خسارة القدرات البشريّة المتخصّصة، تفقد العرب موردًا حيويًا وأساسيًا فى ميدان تكوين القاعدة العلمية للبحث والتكنولوجيا، وتبدّد الموارد المالية العربية الضخمة التى أُنفقت فى تعليم هذه المهارات البشريّة وتدريبها، والتى تحصل عليها البلدان الغربية بأدنى التكاليف". ففى وقت هاجر فيه أو أجبر على الهجرة مئات الآلاف من الكفاءات العربية إلى الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية!، تدفع البلدان العربية أموالاً طائلة للخبرات الدولية ... مما يحمّل المشروعات الصناعية العربية تكاليف إضافيّة (للخدمات الاستشاريّة

والعمولات والرشاوى والتلاعب بالأسعار)، بنسبة تتراوح بين (٢٠٠- ٣٠٠٪) مقارنة بالتكاليف الأولية، وأنّ قيمة الارتفاع فى هذه التكاليف خلال خمس سنوات فقط (ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٠)، بلغت ٢٥ مليار دولار، أى أكثر من إجمالى الإنفاق العربى فى مجالات التعليم والبحوث والتقانة فى المدّة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٤" (فينان ١٩٨٦، محرم ٢٠٠٥).

ومن الملاحظ أن دخول المعلوماتية إلى سوق العمل العربية أدى إلى فقدان العديد من الموارد البشرية العربية لعملهم، ولكن يجب العمل على استيعاب هؤلاء فى وظائف أخرى من خلال التدريب وإعادة التأهيل، وفى الوقت نفسه خلقت هذه التقنية العديد من فرص العمل الجديدة أيضًا. ولعله من المفيد الإشارة إلى خطط الاتحاد الأوروبى لتنظيم وزيادة الهجرة إلى دوله أو ما يُسمى بالهجرة الاقتصادية فى مواجهة الهجرة غير الشرعية التى تعانى منها؛ إذ إنها بدأت بوضع خطط لتنفيذها اعتبارًا من العام ٢٠٠٩ لفتح باب الهجرة المنظمة ولكن المناسب منها، أى المؤهلة علميًا ولديها الخبرات الميدانية، وذلك لمواجهة النقص الكبير فى القوى والخبرات العاملة فى السوق الأوروبية نتيجة قلة عدد المواليد وزيادة أعداد المسنين.

من هنا نجد أن مستقبل الدول العربية (كون معظم الهجرة إلى أوروبا يأتى من دول الجوار) مهدد بنزوح كمٍّ كبير من الخبرات العلمية وأصحاب الشهادات العالية إلى دول العالم المتقدم. ولنا أن نحصى كم يعود من الموفدين من هذه الدول إلى بلدانهم خاصة فى السنوات العشر الأخيرة (شعبان ٢٠٠٦). ونورد هنا مثالاً واحدًا على نوعية الكفاءات العربية المهاجرة إلى الغرب، "فهناك قرابة عشرة آلاف مهاجر مصرى يعملون فى مواقع حساسة بالولايات المتحدة الأمريكية" (ياقوت ٢٠٠٥)، من بينهم ثلاثون عالم ذرة يخدمون حاليًا فى مراكز الأبحاث النووية، ويشرف بعضهم على تصنيع وتقنية الأسلحة الأمريكية الموضوعة تحت الاختبار، مثل الطائرة (ستيلث ١١٧) والمقاتلة (ب٢) و(تى ٢٢). (كما يعمل ٣٥٠ باحثًا مصريًا فى الوكالة الأمريكية للفضاء (ناسا) بقيادة العالم الدكتور فاروق الباز، الذى يرأس حاليًا (مركز الاستشعار عن بُعد) فى (جامعة بوسطن).. إضافة إلى نحو ثلاثمائة آخرين، يعملون فى المستشفيات والهيئات

الفيدرالية، وأكثر من ألف متخصص بشؤون الكومبيوتر والحاسبات الآلية، وخصوصًا فى ولاية (نيوجرسى) التى تضم جالية عربية كبيرة (انظر المرجع ١٥).

٢-٣ زيادة اعتماد الاقتصاد العالمى الجديد على اقتصاد المعرفة:

يتزايد اعتماد السوق العالمية فى الوقت الحاضر أكثر فأكثر على الاقتصاد المعتمد على أدوات المعرفة وعلى العقل البشرى، وفى المقابل يتناقص دور مواد الخام التقليدية ومنتجات السلع التقليدية فى هذه السوق. فمن المعروف أن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد وفرة وليس اقتصاد ندرة كما هو حال الاقتصاد التقليدى المبنى على أساس تبادل المادة (نجم، ياسين ٢٠٠٥، Jashapara 2004). "ولقد كنّا قد أشرنا أعلاه إلى هذا التصور أو الوضع فى معرض الحديث عن أهمية البحث. ففى عصر المعلومات تتحول المعرفة أو المعلومة إلى قوة يمكن استثمارها، وبناء عليه فإن نمط الاقتصاد التقليدى القائم على المنتجات المادية الملموسة، مواد الأولية والمنتجات الزراعية آخذ بالانحسار بقوة أمام اقتصاد ما بعد ثورة المعلومات القائم على المعرفة والمنتجات غير المادية/غير الملموسة أو الأصول غير المنظورة المتعلقة بالمعرفة، كالبرمجيات، وبراءات الاختراع، والاسم التجارى، وغيرها من الموارد الفكرية أو المعرفية" (ياسين ٢٠٠٠). فعلى صعيد التجارة الدولية تشير مختلف التقارير الاقتصادية العالمية إلى تعاظم دور تجارة المعلومات فى تراكم الثروات الشخصية. فلقد أشار تقرير ميريل لينش والمنشور فى مجلة الاقتصاد والأعمال عدد شباط/٢٠٠١ ص: ١٦-١٢ إلى أن أحد المصادر الأساسية لتراكم الثروة لأغنى ٤٠٠ شخصية فى أمريكا يعود إلى التقنيات الحديثة والإنترنت، أى تجارة المعرفة، مقابل ذلك يتلاشى دور المصادر التقليدية فى نمو الثروات. ففى العام ١٩٨٤ لم يرد ذكر دور الإنترنت والبرمجيات، فى حين أنه فى العام ١٩٩٩ أصبحت: (٥٪) للإنترنت، و(١٨٪) للبرمجيات، والكمبيوتر والاتصالات من (١٪) و(٨٪) إلى (٥٪) و (٢٢٪) على التوالى، بالمقابل انخفض دور النفط من (٨٪) إلى أقل من (٢٪) وذلك للفترة نفسها. ".... حيث إن معظم أصحاب الملايين الذين حققوا ثروتهم فى قطاع الإنترنت: مثل (Yahoo,

(Amazon, Red Hat i فى أمـريكا و (QSL, Lastminute.Com) فى بريطانيـا، وإلى حـد مـا (Soft bank) فى آسـيـا" ص: ١٣. وتزداد حـصـة تجـارة "مـورد" المعلومات منذ بداية التسعينيات من القرن الماضى، وفى العديد من الدول تفوقت على تجـارة المواد الأوليـة والمواد المصنعـة، والتى كـانت هـى المسـيطرة على هذه التجارة فى القـرن الماضى. من هنا يمكن القول إن اقتصـاد المستقبل هو اقتصـاد المعرفة، وهـذا النوع من التقنيات العـصـرية لا يحتاج إلى إمكانيات مـادية كبيـرة، بالمقارنة مع غيره، أو إلى تقنيات معقدة من معامل ومعدات ضخمة، إن ما يحتاج إليه هو العقول المتعلمة المنفتحة والمدربة بشكل جيد ومستمر على تقنيات العصر. "أصبحت نجاحات مبرمجى الحاسوب الهنود فى الهند وخارجها معروفة الآن. وارتفعت مبيعات صناعة تقانة المعلومات الهندية من ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٣,٩ مليار دولار عام ١٩٩٩"(زحلان ٢٠٠١). ومنذ العام ١٩٩٣ قامت روسيا ببيـع ١٨٠٠ براءة اختـراع إلى الولايات المتـحـدة، فى المجـال النووى والكيمـيـائى والفـضـائى المتـعلق بالملاحـة الجـوية، والآن تملك وزارة التـجـارة الأمـريكيـة هذه البـراءات مما يحـرم روسـيـا من عائدات تبلغ مليارات الدولارات سنويًا. (جـريدة الاعتدال، عدد ١٦ آذار/٢٠٠١ الطبعة العربية، نيوجرسى الولايات المتحدة).

وهنا تورد الدراسـات الكثـيـر مـن الإحـصـاءات حـول نجـاحـات الـهـنـد - فـعلى سبـيل المثـال فى هـذا المجـال، (.... تشـيـر توقـعـات اتحـاد شـركـات البـرمـجـيـات الهندية (تاسكوم) قيمة صـادراتها من صناعـة البرمجيات وخدماتهـا التقنية عام ٢٠٠٨م إلى خمسين مليار دولار بعد أن كانت ستة مليارات فقط عام ٢٠٠٢م. (الأنصـارى، عـيـسـى - جـريدة اليـوم (٢٠٠٥/٦/٢٥). (.... فـقـد أصـبـحت صـادرات الهند من صناعة تكنولوجيا المعلومات تقـدر بعشـرة مليارات دولار فى العـام ٢٠٠٤، أى ما يعادل (٢٠٪) من القيمة الكلية لصادراتها. فـالهند الآن هـى دولة الشـركات العمـلاقة بحق (مـثل شـركة تاندن لـلإلكتـرونيـات التى صـارت فى مـقـدمـة شـركـات «الهـارد وير Hard ware» فى العـالم). والهند الآن واحـدة من ثلاث دول فقط فى العـالم تنتج السـوبر كمـبيوتـر بالاعـتمـاد على نفسهـا اعتمـادًا كـامـلاً إلى جـانب أمـريكا واليابان. وفى منتصف العـام ٢٠٠٤، تم تدشين إنتاج الجيل الرابع من هذا الكومبيوتر العـمـلاق. (المصـدر: مـحـمـد - جـريدة اليوم

٢٠٠٥/٤/٣). وتؤكد الإحصائيات أن ثلث العاملين فى "وادى السيليكون " فى الولايات المتحدة من الهنود، وأن (١٠٪) من مستخدمى مايكروسوفت من الهنود، وهم يديرون أكثر من ٧٥٠ شركة برمجيات فى "سيليكون فالى". وللدلالة على أهمية عنصر المحتوى المعلوماتى فى التجارة الدولية الحديثة نورد فى الجدول (٢) مدى إسهامه الحالى فى إجمالى الدخل لصناعة المعلومات فى كل من الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة (UNESCO,1997).

جدول رقم (٢)
حجم صناعة المعلومات فى أوروبا والولايات المتحدة وفقًا لأرقام (١٩٩٤)
بوحدة المليار دولار

قطاع صناعة المعلومات	المجموعة الأوروبية	الولايات المتحدة
محتوى المعلومات	١٨٦ (٣٤٪)	٢٥٥ (٤٥٪)
توزيع المعلومات	١٦٥ (٣٠٪)	١٦٠ (٢٨٪)
معالجة المعلومات	١٩٣ (٣٦٪)	١٥١ (٢٧٪)
المجموع الكلى	**٥٤٤**	**٥٦٦**

المصدر: كتاب د. نبيل علي، ٢٠٠١ - انظر المراجع العربية.

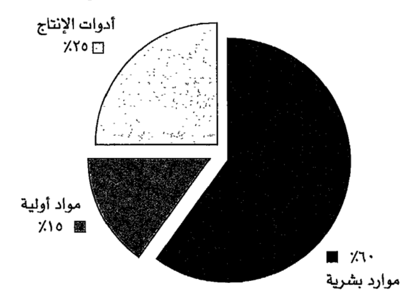
وتشير آخر الإحصائيات المنشورة فى هذا المجال إلى عدم تغير هذا الوضع فلا زالت الولايات المتحدة والدول الأوروبية لها قصب السبق فيه. فمثلاً يورد التقرير المنشور فى الموقع www.reportSURE.com فى أكتوبر ٢٠٠٤ أن قطاع صناعة البرمجيات وخدماتها قد شهد نموًا مقداره ٩٢٧ بليون دولار أمريكى فى العام ٢٠٠٣ وبنسبة نمو قدرها (١٣,٤٥٪)، وهذا الأمر لا يشكل مفاجأة كون أن البرمجيات أصبحت تُشكل جزءًا من كل شىء فى حياتنا، من السوبر كمبيوتر إلى الهاتف الجوال إلى السيارة... وكالعادة فإن المتحكم بهذا السوق هو أمريكا الشمالية وأوروبا بنسبة تصل إلى (٧٠٪) من السوق العالمية، وبنسبة (٤٥٪) لأمريكا الشمالية وحدها (الولايات المتحدة وكندا). ويتسم هذا السوق بالتوزع والتشتت الكبيرين، مع سيطرة عشر شركات على (٢٠٪) من هذه السوق، وفى

العام ٢٠٠٣ كانت شركات مايكروسوفت Microsoft، وآى. بى. إم IBM وأوراكل Oracle هم المتربعين على عرش هذا السوق.

ويبدو أن اقتصاد المعرفة قد غيّر قاعدة الثروة، "فبدلاً من الأرض فى الاقتصاد الزراعى والآلة فى الاقتصاد الصناعى، أصبحت المعرفة هى قاعدة الثروة الجديدة فيه" (نجم ١٤٢٥). وبناءً عليه يمكننا تمثيل ذلك بيانيًا كما هو موضح فى الشكل (١).

من هنا يتضح لنا أن القيمة المضافة التى تقوم هذه الموارد فى مجتمع المعرفة أكبر من تلك التى كانت تضيفها فى المجتمعات الأخرى التى سادت فى مراحل تاريخية سابقة. وبناء عليه فإن إنتاجية المجتمع تزداد بشكل أكبر مما يوفر لها ولمجتمعها الرخاء وإمكانيات كبيرة للتطوير. وهذا ما أكده بيتر دراكر (P.F Drucker) عندما أشار إلى" أن منجزات الإدارة فى القرن العشرين تمثلت فى زيادة إنتاجية العامل اليدوى فى الصناعة، إلا أن الأكثر أهمية هو زيادة إنتاجية العمل المعرفى"(نجم ٢٠٠٤، Carl, Capstone 2002).

الشكل رقم (١): مساهمة الموارد البشرية فى مجتمع اقتصاد المعرفة



٢-٤ تحديات العولمة:

لقد فرضت العولمة بمختلف تجلياتها تحديات كثيرة أمام الموارد البشرية العربية، ومن أهمها على الإطلاق **عولمة رأس المال البشرى** على غرار عولمة رأس المال بشكله التقليدى. فلم يعد لرأس المال البشرى موطن أو جنسية معروفة، كما هو الحال بالنسبة للشركات الاحتكارية الكبيرة أو التروستات؛ إذ أصبح رأس المال البشرى يُصدّر ويُستورد ويعبر الحدود، التى هى الأخرى لم تعد موجودة بالنسبة لهذه الشركات، دون أية عوائق أو موانع، بل أصبح ذلك مطلوبًا، من أجل الحصول على اليد العاملة الخبيرة والمدربة بأقل تكلفة ممكنة فى سبيل زيادة الإنتاجية أو الفعالية لهذه الشركات، ومن ثم تعزيز جدارتها وسطوتها فى السوق العالمية المفتوحة. وهذا الأمر أدى وسيؤدى فى نهاية المطاف إلى فتح سوق العمل الدولية ومن ثم العربية وزيادة المزاحمة فيها، فى ظل انفتاح الأسواق المفترض أن يكون العام (٢٠٠٥) حسب بنود اتفاقية الجات العالمية - تسمى الآن منظمة التجارة العالمية - (شعبان ٢٠٠١). وهذا الأمر يلاحظ بوضوح فى سوق العمل فى الدول الخليجية؛ إذ يتزايد الاعتماد على الكوادر البشرية الآسيوية الرخيصة والمتعلمة والمدربة بشكل أفضل، وبالمقابل يقل الاعتماد على الكوادر البشرية العربية، التى كانت سابقًا هى السائدة فى هذه الأسواق، وخاصّة من مصر وسوريا. إذن، إن المزاحمة واشتداد المنافسة فى سوق العمل الدولية أدى إلى نتيجتين:

- أولهما: مزاحمة سوق العمل البشرية الآسيوية الرخيصة، والمتعلمة، والمدربة أحيانًا بشكل أفضل، فعلى سبيل المثال: العمالة الهندية فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هذا عدا عن الأثر السلبى للتركيب الديمغرافى للسكان، إذ يُلاحظ خلل ديموغرافى كبير فى دول الخليج العربى لصالح الجاليات الآسيوية.

- ثانيهما: تزايد هجرة العقول العربية المتعلمة والخبيرة فى شتى التخصصات العلمية وخاصة التقنيات العصرية مما أخرج من السوق العربية إمكانيات علمية كبيرة كان من الممكن أن تسهم فى زيادة القيمة المضافة للمجتمع العربى،

وإن كان قسم من دخول هذه العقول المهاجرة يصب فى السوق العربية على شكل تحويلات مادية فيها (زحلان ٢٠٠١).

وهنا يجب العمل على محورين أساسيين:

أولهما: خلق حوافز للعلماء العرب محليًا من خلال توجيه الاستثمارات باتجاه التقنيات الحديثة.

وثانيهما: العمل على تدريب الكوادر المحلية من أجل استغلال ظروف المنافسة العالمية بحيث نصبح مصدرين للعمالة الخبيرة، بمعنى أن يكون ذلك ضمن الخطط (عمل إرادى) وليست هجرة قسرية لهذه العقول.

"إن الوضع الحالى يتسم باشتداد المنافسة وعولمة الاقتصاد ومزيد من انفتاح الأسواق وتدويل عملية الإنتاج والتشابك بين اقتصاديات مختلف الدول؛ إذ سجلت المبادلات التجارية على الصعيد العالمى منذ النصف الثانى من الثمانينيات نموًا سريعًا يفوق نسقه نسبة نمو الإنتاج العالمى"(الهمامى ٢٠٠١). والسؤال هو: هل ستوفر العولمة وأدواتها مستقبلاً أفضل لدول العالم النامى كما وفرت للعالم المتقدم من زيادة فى الإنتاج والنمو، وزيادة فرص العمل، بتزايد العاملين فى الشركات العابرة للحدود، ومن خلال الأرباح الكبيرة التى تجنيها هذه الشركات نتيجة عملها خارج الحدود والاستثمارات الكبيرة فى مجالات اقتصاد المعرفة؟ فجميعنا يدرك مدى تطور قطاع الأعمال والمال فى ظروف العولمة السائدة حاليًا، كما نعلم مقدار الأرباح التى تجنيها الشركات العالمية نتيجة استغلال الاسم التجارى والترخيص لمنتجاتها فى أسواق العالم النامى. لا شك أن ذلك يعتمد بدرجة كبيرة على الإستراتيجيات المتبعة فى تنمية هذه الموارد والتركيز على الابتكار والتجديد فى عملها (الهمامى ٢٠٠١).

ثالثًا- الإمكانيات المتاحة للموارد البشرية العربية لمواجهة تحديات العصر:

إن التحديات المذكورة أعلاه ليست قدرًا لا يمكن مواجهته أو التغلب عليه. إن الكثير من هذه التحديات يمكن أن تكون حافزًا للموارد البشرية العربية لبناء

مجتمع المستقبل، مجتمع الوفرة الاقتصادى. فبقدر ما تُشكّل المعلوماتية تحدّيًا جديدًا فإنها تشكل، فى الوقت نفسه، حافزًا وسبيلاً لها فى الكثير من المجالات لتحسين إنتاجيتها مثل محاربة الأمية والقضاء عليها، وزيادة فعالية التعليم بمختلف مراحله، والتغلب على مشكلة ضيق الأماكن المخصصة (الفصول) للتعليم، وندرة الاختصاصين الأكفاء والمؤهلين. وهنا يشير تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٢ إلى أنه إذا توافرت الإدارة والإرادة السياسية فإن البلدان العربية يتوافر لها الموارد اللازمة لتنمية الموارد البشرية والقضاء على الفقر المطلق فى غضون جيل واحد، فالالتزام السياسى وسوء الإدارة هو القيد المانع للتقدم وليس الموارد المالية (الفرجانى ٢٠٠٢، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢). وخلافًا لتوقعات الاقتصاديين، فلقد تحركت السوق الأمريكية وانخفضت البطالة بمعدل (٤٪) من قوة العمل وذلك من زيادة الاستثمار فى التعليم والتدريب، والحصول على القوة العاملة الماهرة فى تقانة المعلومات من الأقطار الأخرى وزيادة معدل الروبوتية (زحلان ٢٠٠١).

وفيما يلى مناقشة مستفيضة لما يمكن أن يعتبر سبيلاً أمام الموارد البشرية العربية يجب عليها أن تسلكه لمواجهات هذه التحديات المعاصرة:

٣-١ دور تقنية المعلومات والإنترنت فى مكافحة الأمية:

على الرغم من أن الوطن العربى لا يزال يعانى من الأمية الأولى، إذ وصل عدد الأميين فيه (كما أسلفنا أعلاه) فى نهاية العام ٢٠٠٤ إلى ٧٠ مليون أمّى!، فى حين كان الرقم ٦٥ مليونًا فى العام ٢٠٠٠ !. أى بمعدل أكثر من مليون أمّى لكل عام، وهذا الرقم كبير بجميع المقاييس. ويُلاحظ أن الكثير من الدول التى حققت نجاحات سابقة فى مكافحة الأميّة كمصر وسوريا مثلاً - عادت لتعانى من زيادة مطردة فى أعداد الأميين! كما أسلفنا أعلاه (شعبان ١٤٢٦). ولقد أكدت دراسات عديدة فى معظم الدول العربية تفشى الأمية فى صفوف العاملين فى الشركات الإنتاجية والصناعية، إذ يشكلون نسبة كبيرة من العاملين فيها، مما يؤدى إلى ضعف كبير فى إنتاجيتها ومن ثم انخفاض مساهمتها فى الناتج

القومى. وإذا ما أخذنا بالاعتبار الأميّة المعلوماتية أو الأميَّة الثانية نتيجة عدم إدخال الكمبيوتر بشكل فعلى فى العمل المنتج وعدم الاعتماد على تقنية الإنترنت لقلة عدد المستخدمين فى الوطن العربى مقارنة مع الدول المتقدمة، ندرك مدى ضخامة التحديات التى نواجهها، وهذا يشكل تحديًا كبيرًا. على الرغم من ذلك نقول: إن انتشار الإنترنت والمعلوماتية وتقنيات الاتصالات الحديثة من الممكن أن تكون أداة فعَّالة لمحاربة الأميّة ونشر العلم والمعرفة مستقبلاً فى صفوف الأميين اليوم؛ إذ من المؤكد أن دور وسائل الاتصال الحديثة والإنترنت سوف يتزايد فى محاربة الأميّة والحصول على المعلومات عمومًا، والتعليم خصوصًا: كاستخدام التعليم عن بعد، وذلك على غرار ما فعلت الهند فى هذا المضمار (شعبان ٢٠٠١، زخور ٢٠٠٠)؛ إذ قامت بمكافحة الأميّة ونشر التعليم فى المناطق النائية من خلال تقنية التعليم عن بعد، ولقد بدأت الهند بدراسة هذه التجربة منذ العام ١٩٦٦؛ وذلك للتغلب على مشكلة الاتساع الجغرافى من جهة وتعدد اللغات الوطنية من جهة أخرى (يوجد ٧٥٠ لغة فى الهند).

٣- ٢ دور التأهيل والتدريب فى تحسين وظيفة الموارد البشرية:

إن الحديث عن التحديات المعاصرة للموارد البشرية يقودنا بالتأكيد إلى الحديث عن الدور الكبير والأساسى للتأهيل والتدريب المستمرين فى تحسين وظيفتها نوعيًا وكميًا، وزيادة قدرتها التنافسية داخليًا وخارجيًا، ومن ثم زيادة إنتاجية المجتمع؛ إذ إنه لا توجد تنمية حقيقية فى أى مجتمع كان دون تنمية الموارد البشرية وتطويرها.

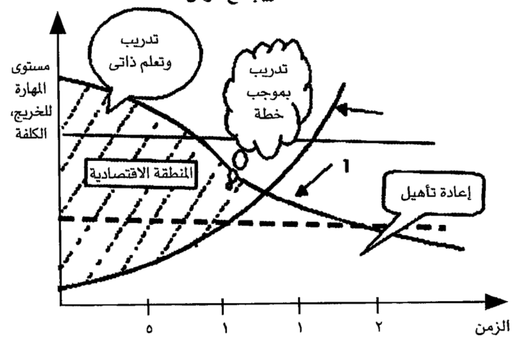
ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ (مرجع سبق ذكره) إلى أن التنمية الإنسانية ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادى المستدام ومحاربة الفقر، كما أن تكوين مستقبل يسهم فى بنائه جميع الناس هو حتمية أخلاقية، ولا بد أن يكون هدفًا إستراتيجيًا لجميع البلدان العربية وهى تلج القرن الحادى والعشرين. ويعتبر التدريب من أهم الوسائل المؤدية إلى ذلك. ففى الماضى، وفى المجتمعات التقليدية فى الوقت الحاضر، كان الإنسان يتعلم ويحصل على شهادة علمية أو

مهنية تؤهله للعمل وتحصيل معيشته طوال عمره، في حين أن ذلك أصبح غير كافٍ في الوقت الحاضر، فالتطور التقني الكبير، وخاصة في مجال تقنية المعلومات، أجبر الإنسان على ضرورة إعادة تأهيل وتدريب نفسه أكثر من مرّة خلال مسيرة حياته، من أجل رفع كفاءته الوظيفية أو المهنية، ولمواكبة المتغيرات وملاحقة كل جديد في مجال تخصصه، وهذا ما يسمى بالتأهيل والتعلم المستمر. كما أن التطور التكنولوجي فرض على الإنسان الانتقال من مرحلة التخصص الضيق إلى الإحاطة بأكثر من اختصاص أو مهنة، مثل ضرورة تمكن أي شخص لديه مهنة معينة من إتقان تقنيات وتطبيقات الحاسب الإلكتروني، وعلى الأقل البرمجيات في مجال تخصصه. وهذا كان واضحًا بعد ثورة المعلومات الأولى (على ٢٠٠١)، ومن المؤكد أن ذلك سوف يزداد في مجتمع المعرفة ومجتمع ما بعد الإنترنت، أو ما يُسمى بمرحلة ما بعد الثورة المعلوماتية الثانية. فالانفجار المعلوماتي في شتى المجالات حتّم على الإنسان ضرورة إعادة تأهيل نفسه أكثر من مرّة وفي فترات زمنية متقاربة، وأحيانًا تغيير مهنته كليًا في سبيل التأقلم مع الجديد وزيادة الإنتاجية، كما فرض ذلك تغيرًا في المنظومة الإدارية لمختلف الشركات لتأسيس قسم أو إدارة يُناط بها مهمة التدريب والتأهيل المستمرين.

وظاهرة "تغيير المهنة" career mobility أضحت من الظواهر الشائعة في يومنا هذا ".. حيث لا يفضل الأفراد في الوقت الحالي الارتباط بمهنة واحدة مدى الحياة، كما أنهم لا يخشون عملية تغيير المهنة؛ إذ يلاحظ في هذه الأيام أن الأفراد قد يقومون بتغيير مهنهم في حدود أربع أو خمس مرات على مدى الحياة" (تريسي، الجبالي ٢٠٠٤). وللدلالة على ذلك يمكن إيراد الأرقام التالية حول كلفة التدريب والتأهيل للموارد البشرية في منطقة الخليج العربي. ففي العام ١٩٩٨ تم إنفاق ١٢ بليون دولار أمريكي على عملية التعليم، منها (٤,٢) تم صرفها على التدريب، ومن المتوقع أن هذا الرقم قد وصل إلى ٥ بليون في العام ٢٠٠٠. وتلعب دولة البحرين دور المفتاح في هذه العملية في المنطقة، حيث يُلاحظ اهتمام كبير على جميع المستويات بمسألة التدريب والتأهيل في المدارس والجامعات بوجه خاص (عباس ٢٠٠٢).

ولقد خصصت المملكة العربية السعودية فى خطة التنمية الثامنة (٢٠٠٥-٢٠١٠) قرابة ٧٠ مليارًا سنويًا لتنمية الموارد البشرية، أى بزيادة ١٥ مليار عن خطة التنمية السابقة، وذلك من أجل التوسع الكمّى والنوعى فى خدمات التدريب فى الميادين العلمية والتطبيقية، مما يؤدى إلى زيادة قدرة المجتمع من الاندماج فى الاقتصاد العالمى. وهذا الأمر يساعد الأفراد ويمكّنهم من المنافسة فى سوق العمل وخاصة بعد انضمام المملكة إلى اتفاقية الغات رسميًا. وأكدت الخطة زيادة القطاع الخاص فى هذه العملية. لكن، هناك حقيقة تجب الإشارة إليها، وهى أنه لا يمكن تدريب وتأهيل الموارد البشرية خلال فترة قصيرة، وإنما يحتاج ذلك إلى وقت طويل ومال وفير انظر الشكل (٢). فلا يمكن تدريب شخص ما لمدة يومين فى ورشة عمل workshop، وإنما يحتاج وبشكل وسطى إلى ٣-٥ أعوام للتطبيق، وغالبًا ما يحتاج إلى ذلك، حسب تقديرات الخبراء فى تدريب الموارد البشرية إلى خمسة أعوام من العمل المتواصل والجاد (ياسين ٢٠٠٠، شعبان ٢٠٠١، عباس ٢٠٠٢)، فالعملية إذن مستمرة ولا تتوقف.

الشكل (٢) المنحنى: ١- يمثل تغير مستوى المهارة الفردية مع الزمن، ٢- كلفة التدريب مع الزمن.



ويسهم التدريب فى زيادة الدخل أو الربح فى المجتمع. ويمكن القول إن التدريب يسهم فى نقل المهارات والمعرفة الضرورية من الاختصاصى إلى الكوادر المتدربة مما يؤدى إلى توسيع دائرة المعارف والمهارات فى المؤسسة أو المجتمع انظر الشكل (٣). وتعتبر آرامكو - السعودية من الشركات الرئيسة فى الشرق الأوسط التى تهتم بمسألة التدريب وإدارته. فجميع العاملين فيها وعلى المستويات كافة ملزمون بالتدريب وإعادة التأهيل المستمر خلال فترات زمنية مختلفة، ويتوقف ذلك على نوع عملهم وظروفه؛ إذ يوجد فى الشركة برنامج معيارى / منظومى للتدريب، وهو يغطى حقلين: أولاً: الفعالية الإدارية والمهنية Management and professional effectiveness، ثانيًا: تطوير وتنمية روح القيادة Leadership development (عباس٢٠٠٢، Technical Review 2000).

وفى ألمانيا، نجد أن كل شخص عامل يخصص قرابة ٣٤ ساعة شهريًا لمتابعة التأهيل، وأن المؤسسات الاقتصادية والصناعية والثقافية الألمانية تنفق سنويًا نحوًا من ٢٧ مليار مارك على متابعة التأهيل للأشخاص العاملين لديها. وأيضًا نجد أن (٢٣٪) من الأشخاص العاملين فى المنشآت والمؤسسات المهنية يحضرون المؤتمرات والدورات والندوات بهدف زيادة معلوماتهم ومعرفتهم فى مختلف الميادين العلمية والفنية. وفى ألمانيا أيضًا نجد أن التدريب والتأهيل المهنى فى مراكز العمل تزداد أهميتها، وذلك بسبب الارتباط الوثيق القائم بين التأهيل المهنى والعمل فى المؤسسات الاقتصادية والصناعية؛ إذ إن (٣٣٪) من الأشخاص العاملين يشاركون فى برامج التأهيل فى مراكز التأهيل الموجودة فى أماكن العمل، حيث أصبحت مراكز العمل أماكن تربوية/مهنية ذات كفاءة عالية فى ميدان التدريب والتأهيل (زريقات، أبو زيد ٢٠٠٣). وفى هذا المجال يقول الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبى: «خلال ٢٠ سنة سيصل عدد العرب إلى ٤٢٥ مليون نسمة. بعضنا ينظر إلى هؤلاء على أنهم عبء على الموازنات وعبء على المجتمع، ويتوقع مستقبلاً قاتمًا يسوده الفقر والمتاعب. البشر ليسوا عبئًا... إذا استطاعت الحكومات العربية تدريب العمالة وتمكينها من المهارات المناسبة فالمستقبل سيكون باهرًا». (كتاب نائب رئيس دولة الإمارات رئيس الوزراء حاكم

دبى الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، بعنوان «رؤيتى - التحديات فى سباق التميز»، صدر عن دار «موتيفيت» فى دبى و«المؤسسة العربية للدراسات والنشر» فى بيروت، ٢٠٠٦).

٣-٢ دور تطوير منظومة التعليم والبحث العلمى فى تحسين وظيفة الموارد البشرية:

يعتبر التعليم بمختلف مراحله وجوانبه أداة التنمية البشرية الحقيقية. وبناء عليه فإن التعليم هو وسيلة الحكومات لتطوير المجتمع والنهوض به، وهو حجرة الأساس فى بناء المجتمع، أى مجتمع، وهو وسيلة الدول والشعوب التى تفتقر إلى الموارد الطبيعية للتعبير عن ذاتها فى الوجود. يحدد فوربيس Forbes "غاية التعليم باستبدال العقل الفارغ والمغلق بآخر مفتوح" أما Skinner فيعرِّف التعليم "بأنه يقوم بإحياء ما كنَّا قد نسيناه مما اكتسبناه سابقًا". ويقول المفكر العربى الراحل إدوارد سعيد إن "الزمن الراهن هو ساحة المعركة، والمعرفة هى سلاحنا". ولكن، لا يقتصر دور التعليم على ذلك وإنما يساعد على اكتساب مهارات ومعارف جديدة بالنسبة لنا. ومن المعروف أن التعليم يؤدى فى أى مجتمع كان، الدور الأساسى فى عملية التنمية الشاملة له، حيث يسهم فى نقل المعارف المختلفة إلى الأجيال الجديدة كما يسهم فى صقل العقل البشرى وتحفيزه لخلق واستنباط معارف جديدة دافعة بذلك مسيرة التنمية بوتائر أعلى. وتتيح تقنية المعلومات أنماطًا واسعة من أساليب التعليم وأدواته كاستخدام الوسائط المتعددة والتعليم عن بعد والتعليم أو التعلم المستمر وغير ذلك (زخور ٢٠٠٠، Technical Review 2000).

وتتيح تكنولوجيا المعلومات اليوم أنماطًا مختلفة وآفاقًا واسعة لإمكانية التعليم والتدريس بطرق مختلفة، بحيث تستجيب للتغيرات والتطورات الكبيرة فى عالم اليوم السريع التغير (Zio1995, Oladiran1999). وتشير مختلف المصادر إلى الاهتمام المتزايد لدول العالم المتقدم بالتعليم والمهارات والبحث العلمى، فبدون الإبداع والابتكار لا وجود للنمو الاقتصادى.

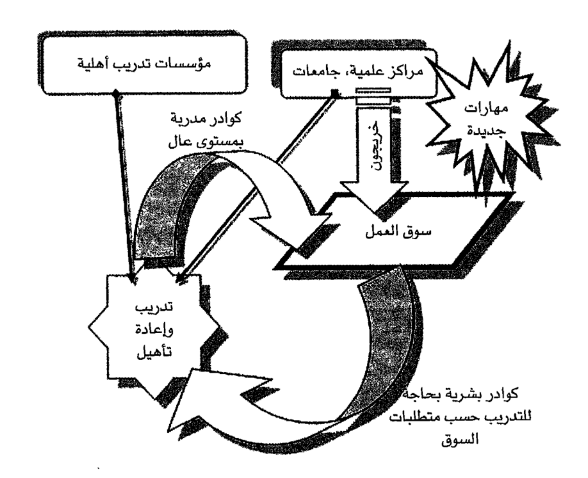
"إن الإبداع البشرى أثمن من سبائك الذهب. ففى العام ١٩٩٩ زاد إنفاق العالم على البحث والتطوير على خمسمائة مليار دولار. ولقد أنفقت الشركات

الثلاثمائة الأولى فى العالم أكثر من ٢٥٣ مليار دولار على البحث والتطوير فيها. وتكرس معظم الشركات ٤,٩ من قيمة مبيعاتها للبحث والتطوير، وتصل هذه النسبة فى شركات تقانة المعلومات والشركات الدوائية إلى (١٠-٥٠ ٪)" (زحلان ٢٠٠١). فى حين أن كبريات الشركات العربية العاملة فى مجالات مختلفة لا تخصص أية ميزانية للبحث والتطوير، طبعًا مع بعض الاستثناءات، وتعتمد هذه الشركات على استيراد التقنية فقط. ومع ذلك فهى، أى الشركات العربية، إن فعلت ورصدت ميزانية للبحث العلمى فإنما تلجأ إلى مراكز أبحاث عالمية خارج المنطقة العربية، كشركات النفط والكيماويات. وهذا الأمر يعتبر انعكاسًا واقعيًا للسياسة المتبعة على المستوى الرسمى للدول العربية فى مجال البحث العلمى، إذ يُسجل عدم اهتمام الحكومات والصناعات العربية بالبحث العلمى. ومعلوم أن معظم الدول العربية لا تخصص أكثر من (٠,٥٪) من دخلها القومى لميزانية البحث العلمى، وفى أحسن الأحوال يصل هذا الرقم إلى (١٪) (قرابة مليار دولار سنويًا)، فى حين تخصص الدول المتقدمة له (٣-٥٪) من مجمل دخلها القومى (شعبان ٢٠٠٥).

" .... إن التحدى المطروح اليوم هو أن ننجح فى الوصول إلى الاستثمار الأمثل لتكنولوجيا المعلومات بهدف الارتقاء بنوعية التعليم، وتوسيع انتشاره وتحقيق تعميم المعرفة وديمقراطية التعليم دون أن يكون ذلك على حساب النوعية العالية والمعمقة للتعليم، أو على حساب دعم مجموعات تعليمية خاصة ذات أهداف جديدة، ودون أن يكون ذلك على حساب التكلفة الفعلية، فالتعليم فى مجتمع المعلومات يعدنا بكلفة أقل من كلفة الأساليب التقليدية"(عباس ٢٠٠٢). "فالإنترنت تشكل معينًا كبيرًا للمعلومات حول العالم، وهو بالفعل مصدر لا ينضب للعلم والبحث العلمى، وإن كان بعض المعلومات القيِّمة التى تتيحها هذه الشبكة ليست متوافرة مجانًا. وقد تم تطوير العديد من البرمجيات والأنظمة الخاصة بالتعليم عبر الإنترنت، وإن كان معظمها باللغة الإنكليزية" (زخور ٢٠٠٠)، فإنه لا بد من المبادرة إلى تطوير برمجيات خاصة بالتعليم باللغة العربية ولجميع الاختصاصات ومراحل التعليم، بالإضافة إلى استخدام الكمبيوتر

باعتباره أداة مساعدة للمدرس وليست بديلة عنه فى قاعات التدريس والمخابر. مع ذلك يُلاحظ انتشار المواقع الإلكترونية التعليمية باللغة العربية؛ إذ إن الكثير من مؤسسات ووزارات التربية والتعليم وضعت مناهجها على الشبكة العالمية، إلا أن الفائدة لا زالت محصورة بشريحة صغيرة لها القدرة على استخدام الإنترنت. فلا زالت هذه التقنية تغيب عن معظم المدارس والمؤسسات التعليمية فى الكثير من الدول العربية مع وجود بعض الفروقات كدول الخليج العربى.

الشكل (٣): المخطط الهيكلى لآلية التدريب وإعادة التأهيل



مع ذلك، تشير الإحصائيات إلى أن البلدان العربية تمتلك الأرضية الكافية والمناسبة للانطلاق بمشروع علمى قومى لتنمية الموارد البشرية العربية من خلال تطوير التعليم فيها، وبناء نظام المعلومات العلمية العربية، فمن بين مجموع العاملين العرب البالغ عددهم (٨٤) مليونًا، ثمة أكثر من (١٠) ملايين من خريجى الجامعات (أى ما نسبته (١٢٪) من القوة العاملة العربية)، وأكثر من ثلث هؤلاء الخريجين مختصون فى العلوم الأساسية والتطبيقية، ويضمون فى صفوفهم (٥٠,٠٠٠) من حملة شهادة الدكتوراه و(٧٠٠,٠٠٠) مهندس. وقد ارتفع عدد الجامعات العربية من عشر جامعات عام ١٩٥٠ إلى (١٧٥) جامعة عام ١٩٩٥، وقد ازداد الإنفاق على هذه الجامعات من (٤) مليارات دولار عام ١٩٩١ إلى (٦,٩) مليار دولار عام ١٩٩٦، وبلغ عدد طلبة الجامعات العربية (٣,٢) مليون طالب فى العام الدراسى (١٩٩٥-١٩٩٦). (وقد نشر العلماء العرب فى ألف أكاديمية عربية (٧٠٧٧) مقالة علمية عام ١٩٩٥ فى مجالات علمية محكمة معروفة، حيث بلغ ناتج المنشورات العلمية لكل مليون شخص عربى (٢٦) عام ١٩٩٥ فى الوقت الذى بلغ فيه هذا الناتج (١٤٤) فى كوريا الجنوبية و(٤٢) فى البرازيل و(١١) فى الصين و(١٩) فى الهند. ويؤكد باحثون عديدون أن هذه الأرقام تثبت امتلاك البلدان العربية القوة البشرية اللازمة لتطوير التعليم و بناء منظومة عربية للعلوم والتقانة، ولكن المشكلة تكمن فى نوعية التعليم الأساسى والأكاديمى المتوافر حاليًا لهذه الكوادر (زخور ٢٠٠٠، Techni-cal Review, 2000).

أمّا بالنسبة إلى الإنتاجية العلمية فى الوطن العربى، فالملاحظ هو حجم التفاوت فى المساهمة من قطر إلى آخر. ومن المعايير المهمة التى تساعد على إعطاء صورة عن مدى تقدم أو تخلّف البحث العلمى، نشير إلى عدد البحوث وإنتاجية الباحث. علما أنّ الإحصاءات المتاحة فى هذا المجال ما زالت قليلة، فقد أظهرت إحدى الدراسات أن ما ينشر سنويًا من البحوث فى الوطن العربى لا يتعدى (١٥) ألف بحث. ولما كان عدد أعضاء هيئة التدريس نحو (٥٥) ألفًا، فإنّ معدّل الإنتاجية هو فى حدود (٠,٣) وهو وضع يرثى له من حيث الإمكانات العلمية والتكنولوجية فى مجال الإنتاجية العربية، إذ يبلغ (١٠ ٪ من معدلات

الإنتاجية فى الدول المتقدمة) (ياقوت ٢٠٠٥)، وقد أشار (أنطوان زحلان ١٩٩٧) إلى أنّ العلماء العرب أسهموا فى الأقطار العربية بنحو ثمانية آلاف بحث علمى عام ١٩٩٦ للمجلات الدولية المحكمة. وهذا الرقم يزيد عمّا أنتج فى البرازيل، ويبلغ (٦٠٪) مما أنتج فى الصين، و(٥٠٪) مما أنتج فى الهند، ويزيد بنسبة (٣٠٪) عمّا نشر فى كوريا الجنوبية خلال العام نفسه.

وبلغة الأرقام أيضًا نجد أن عدد المراكز البحثية فى العالم العربى تجاوز ٣٠٠ مركز، والقاعدة العلمية تنمو بشكل ملحوظ حيث يوجد ١٠ ملايين خريج جامعى و ٧٠٠ ألف مهندس و٥٠ ألف عضو فى الهيئة الجامعية لتدريس العلوم والتكنولوجيا يعملون فى أكثر من ١٧٥ جامعة فى العالم العربى، إضافة إلى نحو ١٠٠٠ منظمة لها علاقة بالبحث والتطوير، ونحو ١٠٠ ألف مؤسسة استشارية وشركة مقاولات، من بينها مئات الشركات الصناعية الكبرى، وهى أرقام وإمكانات كبيرة إذا ما قورنت بغيرها من دول العالم. ومع ذلك يبقى الإنتاج العلمى ضعيفًا بالمقارنة مع دول العالم. مع العلم أن هذه الأرقام تكفى لتأسيس انطلاقة جيدة، لكن الأسس لا تزال ضعيفة (ياقوت ٢٠٠٥، عماد ٢٠٠٥).

ولقد أشار تقرير "التنمية الإنسانية ٢٠٠٣" إلى أن هناك هوة معرفية بين العرب والدول المتقدمة" وتدل المعلومات المقدمة فى التقرير على ركود فى عدد من مجالات انتاج المعرفة، وبخاصة فى مجال نشاط البحث العلمى. فإلى شح الإنتاج فيه، يشكو البحث العلمى فى العالم العربى من ضعف فى مجالات البحث الأساسى، وشبه غياب فى الحقول المتقدمة مثل ثقافة المعلومات والبيولوجيا الجزئية"(بردى ٢٠٠٣).

ومن الجدير بالذكر أن تجربة البلدان العربية فى نقل التقانة والمعرفة وتوطينهما، لم تحقق النهضة العلمية والتكنولوجية المطلوبة. كما أن استيراد التقنية فقط دون تطويرها وتوطينها مكلف للغاية ولا يمكن أن تحقق العائدية الاستثمارية المأمولة، كما تنخفض من مقدرة قطاع الأعمال على المنافسة فى السوق العالمية (شعبان ٢٠٠٥) "ورغم أن البلدان العربية استثمرت أكثر من ٢٢٠٠ مليار دولار بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٧ فى بناء المصانع والبنية التحتية بشكل

أساسى، فإن معدل الناتج المحلى الإجمالى للفرد قد انخفض بالفعل خلال تلك الفترة. فهذه الاستثمارات لم تؤد إلى انتقال حقيقى للتقانة؛ لأن ما جرى نقله هو وسائل الإنتاج لا التقانة ذاتها" (محرم ٢٠٠٥).

ويشير تقرير "التنمية الإنسانية ٢٠٠٣" إلى أن أهم الأسباب التى أدت إلى هذا، عدم وجود نظم فعالة للابتكار ولإنتاج المعرفة فى البلدان العربية، وغياب سياسات رشيدة تضمن تأهيل القيم والأطر المؤسسية الداعمة لمجتمع المعرفة. وعمق هذه المشكلة الاعتقاد الخاطئ بإمكان بناء مجتمع المعرفة من خلال استيراد نتائج العلم من دون الاستثمار فى إنتاج المعرفة محليًا، والركون فى تكوين الكوادر العلمية على التعاون مع الجامعات ومراكز البحث فى البلدان المتقدمة معرفيًا، من دون إيجاد التقاليد العلمية المؤدية إلى اكتساب المعرفة عربيًا (بردى ٢٠٠٣). ونورد هنا فى الجدول (٣) مؤشرات البحث العلمى وتقانة المعلومات والتعليم والمعرفة فى دول مجلس التعاون الخليجى، وذلك وفق تقرير التنمية الإنسانية العربية الثانى لعام ٢٠٠٣ م.

جدول رقم (٣)

مؤشرات البحث العلمى وتقانة المعلومات والتعليم والمعرفة فى دول مجلس التعاون الخليجى

قطاع صناعة المعلومات		الإمارات	البحرين	السعودية	الكويت	قطر	عُمان	السنة
عدد مراكز البحث العلمى (خارج الجامعات)	عدد	٣	١	٧	٥	٣	٢	٢٠٠٢
عدد براءات الاختراع	عدد	٣٢	٦	١٧١	٥٢	–	٥	٢٠٠٢
نسبة مستخدمى الإنترنت من السكان	٪	٣٠	١٨	٢,٥	١٢	١٣	٣,٥	٢٠٠٢
عدد المهندسين والعلماء العاملين بالبحث والتطوير (لكل مليون من السكان)	عدد	–	–	٧٣٠,٤	٢١٤	–	–	٢٠٠٠

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية الثانى لعام ٢٠٠٣م.

ويُلاحظ فى هذا الجدول قلة عدد مراكز البحث العلمى خارج الجامعات وذلك على عكس ما هو عليه الوضع فى الدول المتقدمة، إذ تكثر فيها مراكز البحث العلمى المستقلة، خارج الجامعات وخاصة فى الشركات الإنتاجية والخدمية. ففى المملكة العربية السعودية مركزين خاصين بالبحث العلمى: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ومعهد البحوث فى جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وفى الكويت معهد الكويت للأبحاث العلمية. كما نلاحظ عمومًا قلة عدد براءات الاختراع وعدد العلماء والباحثين العاملين فى ميدان البحث العلمى، وذلك بالنسبة إلى عدد السكان وبالمقارنة مع دول أخرى كماليزيا وكوريا وسنغافورة - مثلاً. "... فلا تزال دول الخليج (كذلك الدول العربية الأخرى) تعتمد على استيراد التقنية لمعظم الصناعات القائمة والمشاريع الجديدة، ويُعزى ذلك إلى غياب الرؤية الواضحة لأهمية البحث والتطوير باعتباره جزءًا أساسيًا من البنية التقنية والعلمية اللازمة للتقنية الصناعية والاعتماد على الحكومات فى مجال البحث والتطوير، حيث لا تهتم قطاعات الصناعة والتكنولوجيا فى الخليج بمجال البحث والتطوير إلا فى مجالات الدراسات الخاصة بالتسويق "(المحيا ٢٠٠٤). ويعود السبب فى ذلك إلى عدم وجود مؤسسات خاصة تقوم بالتنسيق بين مراكز البحوث والجامعات وقطاعات الصناعة والأعمال (شعبان ٢٠٠٥).

رابعاً - النتائج:

من خلال مناقشة ما تقدم توصل البحث إلى النتائج التالية:

١- لقد أصبح من المُسلّم به أن العنصر البشرى هو من المكونات الأساسية فى أىّ عمل تنموى، باعتباره المحرك والمصدر الأساسى للتنمية الاقتصادية، إضافة إلى الرقى الاجتماعى، ومن ثم هو العنصر الثابت الذى يقف وراء الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى، وأساس تقدم أى مجتمع فى جميع المستويات. وهذا الأمر وإن كان معروفًا فإن البحث قد أكد ذلك وأثبته.

٢- هناك تغير كبير طرأ ويطرأ على دور الموارد البشرية ونوعيته عبر المراحل

التاريخية المختلفة مع استمرار التقدم الحضارى عامة والتقنى خاصة. هذا الوضع الجديد لدور هذه الموارد فرض ويفرض تحديات كبيرة أمام الموارد البشرية العربية وإداراتها، بحيث تستجيب للتغيرات والظروف الجديدة.

٣- تواجه الموارد البشرية العربية العديد من التحديات لأسباب داخلية ذاتية وموضوعية وأخرى خارجية.

٤- لقد أفرزت العولمة وثورة المعلومات تحديات معاصرة كبيرة أمام الموارد البشرية العربية لم تكن موجودة سابقًا نتيجة تداخل العاملين وتشابكهما فى أماكن كثيرة، ومن ثم تغذية أحدهما الآخر.

٥- من غير المعقول أن تبقى الأساليب والأنظمة الإدارية القائمة على إدارة الموارد البشرية العربية دون تطوير وتحديث، وخاصة فى منهجية عملها، وذلك فى سبيل استغلال الطاقات الكامنة فيها، من خلال اكتشافها وتنميتها، لتتمكن من الصمود فى وجه تيارات العولمة التى تكتسح الأسواق العالمية فى ظل التطبيق الوشيك لسياسة تحرير الأسواق العالمية حسب اتفاقية الجات.

٦- تبعًا لذلك، لقد تبين من خلال الدراسة أهمية تدريب وتطوير العنصر البشرى، وخاصة بعد هبوب رياح العولمة التى تقوم بالأساس على المنافسة، وعولمة الاقتصاد، وانفتاح الأسواق، وتدويل عملية الإنتاج.

خامسًا - التوصيات:

لمواجهة هذه التحديات الجديدة لا بد من القيام بجملة من الإجراءات نجملها بالتوصيات التالية:

١- القضاء على الأميّة الأولى (أميّة القراءة والكتابة)، والثانية (أميّة التعامل مع الحاسب الآلى)، وخاصة فى صفوف العاملين فى الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية. ويكون ذلك من خلال وضع خطط إستراتيجية وأخرى سريعة آنية لمكافحة الأمية بنوعيها، ويمكن الاستفادة من التقنيات الحديثة كالإنترنت والحاسب الآلى وتقنيات الاتصالات والبث التلفزيونى.

٢- مكافحة البطالة والبطالة المقنعة (خاصة فى القطاع الحكومى) لزيادة فعاليته وإنتاجيته من خلال برامج منهجية تشجيع روح المبادرة. ويكون ذلك بتشجيع الاستثمار وتحسين ظروفه وخاصة فى الدول ذات الاقتصاد الموجه سابقًا، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص وإشراكه أكثر فى العملية التنموية، والإسراع بتخصيص القطاعات الإنتاجية والخدمية لإشراك أكبر شريحة من المواطنين فى ملكية وإدارة هذه الاستثمارات.

٣- تحديث منظومة التعليم بمختلف مراحله، والعالى منه خاصة، وتشجيع ودعم البحث العلمى عامة، والتطبيقى منه خاصة مما يساعد على الابتكار والمقدرة على إثبات الذات. ويكون ذلك بإشراك القطاع الأهلى وجذبه إلى هذا الميدان، ومن خلال إقامة مؤسسات ومراكز بحثية مستقلة وظيفتها التنسيق بين مختلف أطراف هذه العملية، إضافة إلى ضرورة زيادة مخصصات التعليم والبحث العلمى فى ميزانيات الدول السنوية. ولا بد من التركيز على العلوم الحديثة ذات الإنتاجية المعرفية والمادية العالية كعلوم تقنيات المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية.

٤- توفير الظروف الموضوعية للمبدعين والعلماء العرب من خلال إقامة مراكز أبحاث مستقلة إداريًا وماليًا ليتسنى لهم خدمة أوطانهم بدلاً من الهجرة إلى الدول المتقدمة، والعمل على إعادة العلماء المغتربين لبلدانهم. ويكون ذلك بتشجيع بعض المبادرات فى بعض الدول العربية، مثلاً مبادرة سوريا (من خلال تأسيسها شبكة العلماء المغتربين) وتجربة قطر التى عُقد فيها المؤتمر الأول للعلماء العرب المغتربين فى ربيع هذا العام ٢٠٠٦، ويمكن أن تكون مدينة الملك عبد الله بن عبد العزيز الاقتصادية أكبر وأهم نقطة جذب للعلماء العرب خاصة فى مجال تقنيات المعلومات والاتصالات.

٥- التركيز على التدريب، وإعادة التأهيل، والتعلم المستمر، والتمكن من تقنيات العصر لجميع المستويات الإدارية فى المنظمات من أجل زيادة مقدرة الموارد البشرية فيها على المنافسة فى الأسواق العالمية المفتوحة، وزيادة الناتج الكلى للمجتمع. ويكون ذلك فعّالاً أكثر بالاستفادة من التقنيات الحديثة (تقنيات

الإنترنت والاتصالات) فى تنفيذ البرامج التدريبية عن بعد، مثل الاستفادة من شبكة التدريب عن بعد التى افتتحها معهد الإدارة العامة فى المملكة العربية السعودية بالتعاون مع البنك الدولى فى هذا العام ٢٠٠٦ م، وذلك بتقديم خدمات تدريبية مختلفة ومتطورة للعديد من الراغبين فى التدريب من مواطنى الدول العربية دون الحاجة إلى الانتقال خارج بلدانهم، مما يوفر الكثير من النفقات والوقت.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

١- إبراهيم حسنين توفيق، (مايو ٢٠٠٤) ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم والوطن العربي، **مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية**، كراسات إستراتيجية -السنة الرابعة عشرة - العدد ١٣٩.

٢- الجمل، يحيى، **لماذا تقدم المتقدمون؟ ولماذا يتخلف غيرهم؟** صفحة المقالات www.balagh.com.

٣- الفرجاني نادر، (٢٠٠٢) **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام**، ط١، ٢٠٠٢، الناشر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. (المصدر من الإنترنت ٢٠٠٢ http://www.aljazeera.net/books/2002/8/8-16-1.htm).

٤- الكليب، عبد العزيز - متولي، السيد - الجسار، أحمد، (نوفمبر ٢٠٠٤ م) **"نحو إستراتيجية متكاملة لتدريب المهندسين، الملتقى الهندسي الخليجي الثامن**، ص ٢٣٦-٢٤١، دبي، الإمارات العربية المتحدة ٢٨ - ٣٠.

٥- المحيا، عبد الرحمن بن يحيى، (نوفمبر ٢٠٠٤) **معوقات تطوير الأداء المهني للمهندس الخليجي**، مجلد أوراق عمل"الملتقى الهندسي الخليجي الثامن، ص٨٧، ٢٨-٣٠ ، دبي- الإمارات العربية المتحدة.

٦- الهمامي. خ، بن كيلاني ع. أ، (٢٠٠١) المحاور الإستراتيجية الجديدة في مجال توظيف الموارد البشرية، الندوة الدولية الأولى **"التصرف في الموارد البشرية: الإستراتيجيات والتطبيق"**، ٧-٨ تموز، ص: ٢- ١٢، دمشق، سوريا.

٧- بردي، على "صحوة معرفية الاثنين، ٢٠ تشرين أول «أكتوبر» ٢٠٠٣، **جريدة النهار** (لبنان).

٨- تريسي، وليم. ر، (٢٠٠٤) **تصميم نظم التدريب والتطوير**، ص: ٥٩ ترجمة سعد أحمد الجبالي، مراجعة، عبد المحسن بن فالح اللحيد، ط٣، الرياض، المملكة العربية السعودية، منشورات معهد الإدارة.

٩- **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام** (٢٠٠٢)، ط١، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، http://www.rbas.undp.org/ahdr2.cfm?menu=12 or http://www.aljazeera.net/books .

١٠- **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام** (٢٠٠٣)، ط١، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي http://www.rbas.undp.org/ahdr3c.

١١- **تقرير «إسكوا» اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا السنوى:** بطالة الشباب فى الدول العربية بين ٢٥ و٣٠ فى المئة، الحياة ٢٠٠٥/١٢/٢٤.

١٢- **تقرير هيئة تخطيط الدولة للعام** (٢٠٠٤)، دمشق سوريا.

١٣- تيزينى، طيب، (٢٠٠٥/٢/١) **مجانية التعليم "إستراتيجية عربية عابثة"، الاتحاد الإماراتية.**

١٤- ساعاتى، عبد الإله، (فبراير ٢٠٠٦م) **التعليم العالى.. تحديات مستقبلية وخطوة تاريخية،** العدد ١٢٢٠٣، الجزيرة السعودية.

١٥- صحيفة (المجد) الأردنية، العدد (١٥٠) (١٧ شوّال ١٤١٧هـ ٢٤ شباط فبراير ١٩٩٧)، ص ١، وانظر للتوسع: عمر عبيد حسنة: البعد الحضارى لهجرة الكفاءات.. وأنطوان زحلان: هجرة الكفاءات العربيّة: السياق القومى والدولى)، **(المستقبل العربى)،** (السنة ١٥، العدد ١٥٠ مايو ١٩٩٢)، ص ٤ -١٩.

١٦- شعبان، محمد، (آذار ٢٠٠١) **دور تكنولوجيا المعلومات -الإنترنت فى التعليم عن بعد.** ندوة جامعة سيدة اللويزة بعنوان: الاستفادة من ثورة المعلومات فى تطوير طرق التدريس فى الجامعات العربية" بيروت، لبنان، منشورات جامعة سيدة اللويزة.

١٧- شعبان، محمد، (٢٠٠١) **تغير إستراتيجية وظيفة الموارد البشرية،** الندوة الدولية الأولى "التصرف فى الموارد البشرية: الإستراتيجيات والتطبيق"، ٧-٨ تموز، ص: ١٣-١٩، دمشق، سوريا.

١٨- شعبان، محمد، (ربيع الثانى ١٤٢٦) البطالة والأمية تحديان كبيران يواجهان العرب، **رسالة معهد الإدارة،** العدد ٥٩، ص ٢٦، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١٩- شعبان، محمد، (محرم ١٤٢٧) مستقبل العرب والمسلمين على المحك!، **الإدارة ٢١** الجنادرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، منشورات معهد الإدارة العامة.

٢٠- شعبان، محمد، (١٤٢٦) **شراكة رأس المال والعقل البشرى: الخطوة الأولى لتوطين التقنية،** الرياض، المملكة العربية السعودية، جريدة الجزيرة الأعداد: ١١٨٩٩، ١١٩٠٨، ١١٩٣٤.

٢١- زحلان، أنطوان، (٢٠٠١) العرب والتحدى التقانى (السلسلة الثالثة (٤)) - الطبيعة الشاملة للتحدى التقانى، **المستقبل العربى،** عدد ٢٦٣، ١، ص: ٥١-٦٦، بيروت، لبنان.

٢٢- زحلان أنطوان، (١٩٩٧) حال العلم والتقانة فى الأمة العربية، فى حال الأمة العربية المؤتمر القومى العربى السابع)، **(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،** ط١)، ص ٣٦٥-٣٨٣.

٢٣- زخور، سهيل، (٢٠٠٠) "الدراسة والتحصيل العلمى فى فضاء إنترنت - استكشاف حرم افتراضى"، **مجلة إنترنت العالم العربى**، السنة الثانية، العدد: الرابع، ص: ٤٤-٤٢.

٢٤- زريقات، حامد، أبو زيد، محمود، (سبتمبر ٢٠٠٣) **التعليم المستمر كعنصر أساسى لرفع كفاءة العمل الهندسى**" ندوة "واقع التعليم الهندسى فى العالم العربى"١٦-١٧، أبو ظبى، الإمارات العربية المتحدة.

٢٥- عباس، بشار، (٢٠٠٢) **التعليم ومجتمع المعلومات، صحيفة تشرين**، عدد ٢١ أيلول، دمشق.

٢٦- على، نبيل، (٢٠٠١) الثقافة العربية وعصر المعلومات/رؤية لمستقبل الخطاب الثقافى العربى، **سلسلة عالم المعرفة**، العدد ٢٦٥، ص: ٩٦، الكويت.

٢٧- على، نبيل، (نيسان - ١٩٩٤) العرب وعصر المعلومات، **سلسلة عالم المعرفة** -١٨٣، ص ٤٦٤.

٢٨- عماد، عبد الغنى: **رؤى مستقبلية للبحث العلمى فى العالم العربى** http:// www.internationalbusinessstrategies.com/page/IBS/CTGY/topic

٢٩- فينان، م، (١٩٨٦) **طاهر، مشكلة نقل التكنولوجيا**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ص ١٦١ -١٧٤.

٣٠- محرّم، م رضا، (آذار مارس ١٩٨٤)، (تعريب التكنولوجيا)، **مجلّة (المستقبل العربى)**، السنة ٦، العدد (٦١)، ص ٧٧. وانظر أيضًا : http://www. Palestine info. netarabic- booksal fakarfakr7. htm بتاريخ: ٩-٨-٢٠٠٥.

٣١- نجم، ع، نجم، (رجب ١٤٢٥) عرض نقدى لكتاب: ما بعد إدارة المعرفة، **مجلة الإدارة العامة**، المجلد ٤٤ العدد٣، منشورات معهد الإدارة العامة ص ٧١٤).

٣٢- ياقوت، م. مسعد، (٢٠٠٥) البحث العلمى العربى معوقات وتحديات الإنفاق العربى على البحث العلمى، **الجزيرة**، المملكة العربية السعودية، ٢٦/سبتمر، عدد ١٢٤ ٣/٣.

٣٣- ياسين، سعد. غ، (٢٠٠٠) المعلوماتية وإدارة المعرفة: رؤيا إستراتيجية عربية، **مجلة المستقبل العربى**، العدد ٢٦٠ -١٠ ص: ١١٨-١٣٤، بيروت لبنان.

٣٤- ياسين، سعد. غ، (٢٠٠٥) **الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية**، الرياض، المملكة العربية السعودية، منشورات معهد الإدارة العامة ص ٣٥١.

ثانيـًا - المراجع الأجنبية:

1- Carl , Frappaolo (2002) **Knowledge Management**. 132 p Capstone.

2- Global E-Government (2004) **Readiness Report** Towards Access for Opportunity, United Nations press ,UN Internet site

3- http://www.webometrics.info **New January**'06 Ranking (Web metrics Ranking of World Universities)
4- http://www.internationalbusinessstrategies.com/page/IBS/CTGY/TOPICO ladiran M. T. "Continuing professional development for practicing engineers in developing economies", IEEE-**Transaction on Education,** Vol. 42, no. 3, 1999, pp161-166.
5- IT reports available at : http:// www.infoworld.com,
6- **Arab Human Development Reports** Available at http://www.rbas.undp.org/ahdr2.cfm?menu=12
7- Technical Review -**Middle East**, July/August 2000, PP: 22-23, UK.
8- Jashapara, Ashok, **Knowledge Management: an integral approach,** 2004, Pearson Education Limited,324 p.
9- UNESCO, 1997, **World Information Report** 97/98, UNESCO Publications, France.
10- UNCTAD:(2002) **Building up New Business Models foe Digital Inclusion;** Presentation at ITU/IDSC Regional Seminar on E-business for the Arab Region,Cairo,Egypt.
11- www.reportSURE.com
12- Zio O. "Continuing engineering education, the answer to the ever increasing pace of technology renewal and global economy", ASEE-IEEE Frontiers in Education 1995 Conference. U. S. A.

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع
فى علم الإدارة العامة: مساهمة الاستقصاء السردى
(الجزء الثانى)

تأليف

جنيفر دودج، وسونيا م. أوسبينا، وإريكا جابرييل فولدى

ترجمة

رامي فواز مصطفى

عضو هيئة تدريب بمعهد الإدارة العامة

راجع الترجمة

د. محمد منير الأصبحي

عضو هيئة تدريب بمعهد الإدارة العامة

● دورية الإدارة العـــامـــة
● المجلد السادس والأربعون
● العـــــــدد الرابع
● شـــــــوال ١٤٢٧هـ
● نوفـمـبـر ٢٠٠٦م

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع فى علم الإدارة العامة: مساهمة الاستقصاء السردى (الجزء الثانى)*

تأليف: جنيفر دودج، وسونيا م. أوسبينا، واريكا جابرييل فولدى
ترجمة: رامي فواز مصطفى**
راجع الترجمة: د. محمد منير الأصبحى***

ملخص:

تعرّف وجهة النظر التقليدية للجودة العلمية مفهوم الصرامة على أنه تطبيق طريقة، وتفترض ارتباطاً ضمنياً مع عدم الخروج عن الموضوع. لكن، بما أن علم الإدارة العامة علم تطبيقى، فهو يحتاج إلى تركيز صريح على كل من الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع. وتسترعى مفاهيم العلماء المفسرين عن الصرامة إدخالاً صريحاً لمفهوم عدم الخروج عن الموضوع باعتباره أحد المكونات الأساسية للجودة. والاستقصاء السردى، بصفته أحد أشكال البحث التفسيرى، يوضح لنا كيف يمكن تطبيق هذا الأمر. وتقدير هذا الإسهام حق قدره يتطلب معرفة أعمق بمنطق منهج الاستقصاء السردى، والاعتراف بتنوع واختلاف المداخل السردية، والانتباه إلى المعانى المضمنة بغية تقويم جودتها. ونحن نستخدم قصتنا المتعلقة ببحث القيادة المجتمعية لتطوير هذه الفكرة وتوضيحها.

إن "الاتجاه السردى" والذى أصبح عميق الأثر فى العلوم الاجتماعية، يترك الآن بصمته واضحة على الحقول التطبيقية من مثل علم الإدارة العامة وعلم السياسة العامة (Ospina and Dodge 2005; White, 1999). وقد قام هذا الاتجاه الجديد بفتح آفاق جديدة للبحث تركِّز على تفسير الأحداث الاجتماعية وفهم نوايا اللاعبين الاجتماعيين ومعانيهم بدلاً من مجرد تفسير سلوكياتهم وتوقعها. وفى مجال الإدارة العامة، فإن هذا البحث غالباً ما يركز على القصص

* Jennifer Dodge, Sonia M. Ospina, and Erica Gabrielle Foldy, "Integrating Riger and Relevance in Public Administration: The Contribution of Narrative Inquiry," Public Administration Review, 65: 3 (May/June, 2005).

** عضو هيئة تدريب بمعهد الإدارة العامة.

*** عضو هيئة تدريب بمعهد الإدارة العامة.

التى يسردها العاملون فى المؤسسات العامة عن عملهم، موضحين بذلك أبعاداً متنوعة للمؤسسات العامة ومشكلاتها الإدارية والسياسية.

لقد ناقشنا فى بحث سابق (Ospina and Dodge, 2005) بأن الاستقصاء السردى، بصفته مدخلاً تفسيرياً، باستطاعته أن يقوى من البحث فى مجال الإدارة العامة، وذلك عن طريق الالتزام بمعايير الجودة العالية وتمكين أواصر التواصل بين الأكاديميين والممارسين فى هذا المجال. وفى هذا البحث، سوف نقوم بتوسيع مقولتنا عن طريق سبر القضايا المنهجية المرتبطة بالقيام بالبحث السردى وبمعايير الجودة الملائمة. فنحن نقول إن الاستقصاء السردى يمكنه أن ينتج علماً ذا جودة، ومن ثم يمكنه أن يمد يد المساعدة للإدارة العامة لتنمو باعتبارها مجتمعاً تعددياً منهمكاً فى مدى واسع من الاستقصاء لفهم القضايا العامة. وفى المقالة الأخيرة من هذه السلسلة، سوف نتفحص وبعمق أكبر قدرات الاستقصاء السردى على تقوية أواصر الترابط بين الأكاديميين والممارسين فى هذا المجال.

إن معايير الجودة المتعارف عليها فى مجال البحث التقييمى، مثل الصحة والمعولية، لا تتوافق ومنطق المداخل التفسيرية مثل الاستقصاء السردى. ولذلك، قام العلماء المفسرون بتطوير معايير تناسب الافتراضات الكامنة فى هذا المدخل حول طبيعة بناء الحقيقة والمعرفة، وذلك من أجل الحكم على جودة عماهم (Denzin and Lincoln, 2000; Lincoln and Guba, 1985, 2000; Miles and Huberman, 1994) وفى هذه المقالة، نقترح أن اهتمام الاستقصاء السردى المزدوج بمفهومى الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع بإمكانه أن يسهم فى النقاش الأوسع عن الدراسة العالية الجودة فى مجال الإدارة العامة.

ووفقاً للنقاشات الأولى حول الجودة فى مجال الإدارة العامة، التى كانت فى فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، فإن الأشكال التفسيرية من البحث لا تلبى المعايير الإيجابية للصرامة (Box 1992; Houston and De-levan 1994; Stallings and Ferris, 1988; Whaite, 1999) وبافتراض القبول

الأعم للمداخل التفسيرية فى هذا الحقل، فقد انتقل هذا النقاش إلى التركيز على المعايير التى بموجبها يجب أن يتم تقويم البحث التفسيرى، الذى هو مدخل متميز له منطق خاص به (Lincoln and Guba, 2000; Lowery and Evans, 2004). ومع هذا، فلا زلنا نجد أن بعض الافتراضات الأولى لا زالت تتغلغل فى المحادثات الحالية (Hill and Lynn 2004, Strieb, Soltkin, and Rivera, 2001).

إن التعريف التقليدى "للصرامة،" الذى تفترض صلة آلية مع مفهوم عدم الخروج عن الموضوع، يثير مشكلة كبيرة. فبسبب أن الإدارة العامة حقل تطبيقى، فإن ضمان أن تكون الاستنتاجات وثيقة الصلة بالممارسة ليس مجرد حاجة منطقية ملحة، وإنما هو معيار حساس يستخدم فى تقويم جودتها: وبهذا المعنى، فإن الالتزام بالصرامة وعدم الخروج عن الموضوع يشكلان تحدياً موحداً. كما أن الافتراض بأن كلا الأمرين يوجدان معاً بصورة آلية يقلل من أهمية الحاجة إلى توضيح العلاقة بينهما بشكل صريح فى سياق النقاش حول الجودة، وذلك فى كل من دراسات الإدارة اليقينية والتفسيرية.

وكأحد أشكال البحوث التفسيرية، يقدم لنا الاستقصاء السردى مدخلاً للجودة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بكيفية التعامل مع هذه المهمة المزدوجة. ومن ثم، يمكنه أن يسهم بفعالية فى تطلع الحقل إلى دراسات تناقش ما يقول عنه بيتجرو Pettigrew "الحاجز المزدوج من الجودة العلمية وعدم الخروج عن الموضوع". (2001,S63) واجهنا تحدى هذا الحاجز المزدوج فى سياق ممارستنا البحثية عن طريق استخدام الاستقصاء السردى لدراسة القيادة المجتمعية. ونحن نقدم مرئياتنا من أجل تطوير الحديث عن الجودة، ونعرض كيف أن الافتراضات والممارسات الخاصة بالاستقصاء السردى (والمداخل التفسيرية عموماً) تساعد فى معالجة هذه التحديات وحلها.

وسوف نقدم الموضوع عن طريق طرح قصتنا، فنراجع حالات القلق فيما يتعلق بالجودة العلمية فى مجال الإدارة العامة، ومن ثم نناقش مناقشة مقتضبة منطق الاستقصاء السردى باعتباره بحثاً تفسيرياً وانعكاسات تقويم الجودة. ومن ثم

سنقوم برسم مخططات ثلاثة مداخل للبحث السردى تؤثر فى تصميم أبحاث العلماء واختياراتهم فى التطبيق، بالإضافة إلى الطرق التى يعالجون بها مسألة الجودة. وأخيراً، ووفق مدخلنا فى البحث الأول، سنستخدم قصتنا لندخل فى مناقشة صريحة للطريقة التى تطرقنا بها إلى معايير الجودة فى استقصائنا السردى، وسنوضح كيف تناولنا كلاً من الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع بطرق ذات معنى ومغزى.

العودة إلى القصة:

يهدف بحثنا إلى تطوير رؤى جديدة عن القيادة. وهو جزء من برنامج كبير يدعم القادة المجتمعيين المشاركين فى أعمال تغيير اجتماعية فى أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية. ويشارك هؤلاء القادة فى نشاطات متنوعة خلال برنامج مدته سنتان، وأحد تلك النشاطات هى البحث والتوثيق تحت إشرافنا وتوجيهنا. ويوفر لنا العمل مع المشاركين فى هذا البرنامج فرصة فريدة من نوعها للتعلم عن ممارسات القيادة الناجحة فى المجتمعات التى تعمل على التغيير الاجتماعى. كما يوفر لنا وضعاً اجتماعياً فريداً لتصميم وتطبيق البحث الذى يتوافق مع معايير عالية للصرامة، ويحقق تعلماً يجد صداه بين الأكاديميين والممارسين، ويشرك المشاركين فى البرنامج بطرق يجدونها فعالة وممتعة.

إن هذه الفرص مرتبطة بشكل مباشر مع طبيعة بحثنا. وكانت نقطة الانطلاق بالنسبة لنا النظريات الموجودة عن القيادة التى هى، على الرغم من غناها، محفوفة بالمشكلات. وعلى الرغم من توسع وعمق الأدب المكتوب فى هذه الشأن، هنالك فجوة بين ما يريده الممارسون من جهة وبين ما ينتجه العلماء فى الأوضاع الأكاديمية (Northouse 2003). فبالتركيز على السياقات الضيقة والسكان المحدودين، يهتم العلماء باختبار الفرضيات التى تهدف إلى تنقية قائمة طويلة من الصفات والاحتمالات حول المطلوب توافره فى القائد المثالى والإضافة إليها، بدلاً من توضيح طبيعة عمل القيادة.

وبالتأثر بالاتجاه السردى، وبتشجيع من الرواد الذين وضعوا مناهج بديلة Bennis and Biederman, 1997; Burns, 1978; Crosby, 1999; Drath,) 2001; Fletcher, 2002; Gardner, 1995; Heifetz, 1994; Huxham and Vangen, 2000; MeinDl, 1995; Schein, 1990) فقد اخترنا أسلوباً تصويرياً مفهوميّاً جديداً يمكننا من خلاله أن نبنى على دراسات القيادة. وهذا المنظار يؤطر القيادة على أنها الإنجازات المجتمعة لمجموعة من الناس المشتركين معاً فى فعل ما، وهذا يعنى القيادة باعتبارها صانعة للمعانى فى مجتمعات الممارسة (Drath and Laus, 1994).

إن هذا التحول من الصفات والسلوكيات إلى الصنع الجماعى للمعانى فى التطبيق يستدعى تحولاً فى الاستقصاء من التوضيح إلى التفسير. وهذا المنظار يساعدنا فى معالجة الفجوة الحاصلة فى دراسات القيادة عن طريق التركيز على العمل الذى يقوم به الأشخاص وإضفاء المغزى المصاحب له. وبوضع المعرفة العملية فى وسط التركيز، دعونا المشاركين فى البرنامج ليكونوا مساعدى بحث، أى أن يقوموا بالبحث معنا، وهذا نقيض أن نفكر بهم على أنهم مادة البحث (Heron and Reason, 2001)[1] وبهذا يكون موقفنا الاستقصاء المشترك.

ومن هذا العمل النظرى نبعت خياراتنا المنهجية. فقد استخدمنا تصميماً متعدد الطرق فيه ثلاثة مسارات متوازية من الاستقصاء: الاستقصاء الإثنوغرافى، والاستقصاء التعاونى، والاستقصاء السردى، وذلك لتوليد منتجات منبثقة عن الممارسة تساعد المشاركين على تعلم شىء ما عن ممارساتهم الشخصية، كما ستساعد فى الإجابة عن سؤال البحث الأساسى: ما الطرق التى تقوم فيها المجتمعات الساعية وراء التغيير الاجتماعى بالمشاركة فى أعمال القيادة؟ وقد احتلت المرئيات النظرية والأدوات المنهجية للبحث السردى مركز الصدارة فى هذا التصميم.

وبتتبع دورة حياة برنامج القيادة، يتضمن مشروع البحث الخاص بنا خمس دورات من جمع البيانات وتحليلها، دورة لكل مجموعة، بالإضافة إلى تكامل

الجهود بين المجموعات والطرق فى أثناء سير البرنامج. لقد استخدمنا مدخلاً مفتوحاً فى جمع البيانات للنصف الأول من البحث، وكان ذلك بالاستفادة بشكل كبير من خبرات المشاركين فى البرنامج بدلاً عن استخدام نظريات معدة مسبقاً. أما بالنسبة للنصف الثانى من البحث، فقد انتقلنا نحو أسلوب موجه أكثر لنختبر ونستقصى ما يظهر من مقترحات جديدة ذات المغزى مستقاة من البحث الأول، مع البقاء منفتحين للأفكار الجديدة مع المجموعات الجديدة.(٢)

وبغية تطبيق الاستقصاء السردى، فقد قمنا بوضع محادثات جماعية متعمقة مع أعضاء من كل منظمة ممن يحيطون بهم. وكان الغرض من ذلك استدراج قصص حول نواحى العمل ذات الدور المركزى فى متابعة مهماتهم. لقد قمنا بتسجيل المقابلات كتابياً واستخدمناها فى صنع "مذكرات تحليلية" تظهر تميز عمل كل منظمة. كما استخدمنا النصوص للبحث عن أنماط متكررة بين المنظمات، وقد دمجنا بين التحليل السردى الرسمى والتحليل الموضوعى التقليدى لوضع مقترحات تتعلق بقيادة التغيير الاجتماعى.(٣)

وحتى الآن، قمنا باستخدام هذه المواد لصنع مخرجات مميزة على أنها نوع من إظهار النتائج الأولية للبحث. ومن المذكرات قمنا بتطوير "قصص قيادة" عن كل منظمة وهى مخصصة للممارسين ومأخوذة بشكل كبير من أصوات المشاركين فى البرنامج. وتقوم تلك القصص بوضع نظريات حول العوامل والقوى التى تجعل العمل ناجحاً فى كل سياق، وتوفر من ثم للقارئ الفرصة فى استخلاص العبر والدروس من أمثلة ممارسات القيادة. ومن التحليل عبر المواقع، أنتجنا مخرجات بحثية علمية بسيطة وسهلة للممارسين، وهى موضوعة فى بعض الأحيان بالاشتراك مع أشخاص حاصلين على جوائز. وتقوم هذه المخرجات بالربط بكل وضوح بين النتائج التجريبية والمحادثات النظرية الموجودة فى القيادة، وتقدم هذه المخرجات ميزة صوت وتفسيرات أهم الباحثين فى الجامعة. إن هذه النظرة العامة المقتضبة على قصة بحثنا تشير إلى تركيزنا المتعمد على كل من صرامة استقصائنا وعدم خروجه عن الموضوع، وهذه مسالة سنعود إليها لاحقاً.

الجودة والصرامة وعدم الخروج عن الموضوع فى أبحاث الإدارة العامة:

إن البحث الأكاديمى فى الحقول التطبيقية كحقل الإدارة العامة وعلم السياسة وعلم الإدارة والتنظيم، يعمل عند نقطة التقاطع مع العلوم الاجتماعية الأساسية والتطبيقية. إذ يقوم العلماء ببناء النظريات ويقومون بتطوير المعرفة اللازمة للتقدم فى حقولهم فيما يحاولون التطرق إلى قضايا ومشكلات مهمة فى الممارسة. ولهذا السبب، فإن تطوير المعرفة المتفقة ومتطلبات المحترفين يحدث على الهامش، أى حيث يتقاطع العالم الأكاديمى مع عالم السياسات والإدارة (Huff, 2000). وبغية تحقيق نوع من التوازن بين هذين القطاعين العريضين، لا بد للباحثين أن يلتزموا بما يسميه هدجكنسون وهريوت وأندرسون (Anderson 2001 Herriot, and Hodgkinson) "مثل العلم البراجماتى". وهذا علم "صارم أكاديمياً ويعالج اهتمامات مجموعات أوسع من أصحاب المصلحة" (S42). وبكلمات أخرى، إن هذا العلم يتطرق بنجاح إلى بعدين من أبعاد الجودة العلمية هما: الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع.

وفى نقطة الانطلاق، يشير مصطلح الصرامة تقليدياً إلى التطبيق الدقيق والمنهجى للنظرية والطريقة. وهذا يضمن أن تتوافق عملية البحث مع المعايير العامة لمجتمع بحثى والاتفاقات على الطرق الملائمة لصنع المعرفة (Lincoln and Guba, 2000). أما عدم الخروج عن الموضوع فيشير إلى الإمكانية الكامنة فى البحث (الأسئلة والنتائج) لتمكين الممارسين من "اختيار خيارات مستنيرة حول مشكلات عملية مهمة وتطبيق الحلول عليها بكل فعالية". (AOM, 2004) كما يشير إلى مدى تطرق البحث إلى التحديات التى يواجهها الممارسون فى أعمالهم، وما إذا كانت الأسئلة والنتائج تتوافق مع خبرات الممارسين، مسلطة الضوء على المشكلات الموجودة بطريقة عملية (Argyris, Putnamm and Smith 1985; Hummel 1991; White 1999).

لقد أظهر عدد كبير من مجموعات أصحاب المصلحة فى الإدارة العامة اهتماماً بجودة الأبحاث وتطلعات العلم البرجماتى. وفى أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، تضمنت النقاشات معنى ما بين السطور

حول شرعية النماذج التفسيرية فى البحث) للاطلاع على نقد لهذا المعنى بين السطور، انظر: (Box 1992) و(White 1986) ومع ازدياد قبول المداخل التفسيرية من البحث مع المنحى السردى، انتقل النقاش ليطرح أسئلة حول كيفية تقويم جودته (Belfour and Mesaros 1994, Lincoln and Guba 2000; Lowery and Evans 2004).

وفى الوقت الذى يطمح فيه العلماء التطبيقيون بصورة عامة لتنفيذ العلم البراجماتى، فقد ركزت مجموعتان من الأصوات على محركين مختلفين لتطوير هذا الحقل. فالعلماء الأكاديميون يركزون على أهمية الطريقة العلمية بصفتها المحرك الأساسى (Houston and Delevan 1990; McCirdy and Cleary 1984; Perry and Kraemer 1994; Stallings and Ferris 1988)، فى حين يركز علماء التوجه العملى على الارتباط بالممارسة (Box 1992, Strieb, Slotkin and Rivera 2001; White 1986)[٤] ويندب العلماء ذوو التوجه الأكاديمى من النوعية الرديئة للأبحاث فى الحقل والأثر السيئ الذى تخلفه على طموحه فى خلق علم تراكمى. وهم ينادون بالمزيد من الدراسات القائمة على النظريات والهادفة إلى اختبار الفرضيات. كما أن بعضهم قد اقترح صراحة الابتعاد عن الممارسة من أجل القيام بالتنظير حول "القضايا المهمة" فى الحقل، بدلاً من التعامل مع المسائل الملحة اليومية للممارسين، أى تغليب الصرامة على عدم الخروج عن الموضوع (Stallings and Ferris, 1988; Houston and Delevan, 1990). أما العلماء المدفوعون بالممارسة فيهتمون بعدم الخروج عن الموضوع أكثر بسبب الفجوة الملاحظة بين البحث والممارسة وما له من أثر سيئ يلقى بظلاله على طموحهم فى التأسيس لعلاقة وثيقة بين الباحثين الممارسين والأكاديميين، وهم يدافعون عن البحث المدفوع بالممارسة وكذلك عن مشروعية المنهجيات العلمية الفاعلة. وقد طرح البعض مقولة أن الممارسين مصدر موثوق للمعرفة (Hummel, 1991; Schmidt, 1994).

وقد تضمنت النقاشات الأولى العديد من الافتراضات الضمنية التى قللت من أهمية المداخل التفسيرية للبحث بسبب الفهم المغلوط لطبيعة تلك المداخل. فأولاً، كان هناك افتراض بأن البحث متوافق مع الممارسة نتيجة لالتزام الثابت بالمعايير التقليدية للصرامة. ثانياً، يمكن أن يطلق لقب "العلم" فقط على البحث اليقينى، على الرغم من أن الأساليب التفسيرية مترسخة فى تقاليد العلوم الاجتماعية. وأخيراً، كان يتم اعتبار العلم المصدر الشرعى الوحيد لاستخلاص المعرفة. وقد دعمت هذه الافتراضات مجتمعة الفصل الخاطئ بين النظرية والممارسة، البحث والتنفيذ، وبين أحد المفاهيم والآخر.

يوفر الاستقصاء السردى طريقة ناجعة لعلاج هذه الانقسامات. إن مدخلنا إلى بحث السردى باعتباره أحد مداخل البحث التفسيرى، يتبنى المفهوم التفسيرى للصرامة الذى يتضمن عدم الخروج عن الموضوع كجانب صريح من جوانب الجودة. وسوف تساعد تجربتنا فى الاستقصاء السردى على الكشف عن طرق لموازنة طرفى العقبة المزدوجة المتمثلة فى الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع. وتقدير هذه المساهمة حق قدرها يتطلب فهماً عميقاً لمنطق الاستقصاء السردى، والاعتراف بمداخله المتنوعة، والانتباه إلى مضامين الحكم على جودته.

التفسيرية والاستقصاء السردى والجودة العلمية:

تمتد جذور الاستقصاء السردى فى ما يطلق عليه فلاسفة العلوم اسم "نظرية المعرفة البنيوية"، وهى نظرية فى المعرفة تقترح بأن الإنسان يعرف العالم لا عن طريق المراقبة الموضوعية للواقع الخارجى، بل عن طريق بناء طريقة فهمه مع الآخرين[٥] (Berger and Luckmann, 1966; Crotty, 1998; Gergen, 1985). ويفترض مقترحو هذا التوجه أن "الواقع كله، بصفته واقعاً ذا معنى، مبنىٌ اجتماعياً" (Crotty, 1998: 54). وينطوى هذا ضمناً على أن الاستقصاءات السردية لا تدعى أنها تقوم بتوثيق الواقع، وإنما تسجيل التفسيرات الفردية للواقع بالإضافة إلى البنى الاجتماعية المشتركة فى مجتمع ما.

وبالتوافق مع نظرية المعرفة هذه، غالباً ما تتبنى الاستقصاءات السردية منظوراً تفسيرياً بدلاً من اليقينى[٦] وهذا يعنى أن الاستقصاء لا يتعلق بالتنبؤ بالسلوك وتعميمه بقدر ما يتعلق بتفسير النوايا والمعنى ضمن السياق (Lin 1998; Shank 2002). ويجب أن يبدأ تقويم الجودة من هذا التفريق.

وتقول لين (1998) Lin إن الفرق الأساسى بين البحث النوعى اليقينى والتفسيرى يكمن فى طريقة تعريف كل منهما للشرح. فالعلماء اليقينيون يحاولون تحديد واختبار علاقات عارضة للتنبؤ بدقة معقولة بالناتج المعتمد على عدد من المدخلات. والشرح والتنبؤ مترابطان بشكل كبير: فالشرح يُحَكَم عليه بأنه صالح من خلال قدرته على التنبؤ. ولا يمكننا المبالغة فى الحديث عن أهمية مثل هذه الأعمال. ولكن هذا وحده لا يمثل السلسلة الواسعة من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بحقل الإدارة العامة. ومن الناحية الأخرى، فإن النشاطات التفسيرية يمكن أن تساعد الباحثين على استكشاف آليات تكمن وراء العلاقات العارضة: الكيفية والسبب الكامنان وراء ماهية العلاقة (Lin, 1998).

وقد يوضح البحث التفسيرى أيضاً المعنى بطرق تبنى وتختبر وتشرح بالتفصيل نظريات الظواهر الاجتماعية التى لا يتم إدراكها بسهولة من قبل علماء المدرسة اليقينية. فعلى سبيل المثال، يوجه إطار العمل المفهومى الخاص ببحثنا فى القيادة الانتباه نحو مجالات جديدة فى أبحاث القيادة: كيف يمكن للمجموعات أن تعطى المهمات القيادية معنى وكيف يظهر هذا فى أعمالهم. وهذا العمل التفسيرى يكمل ويضيف إلى المرئيات التقليدية المتعلقة بالقيادة والمستقاة من الدراسات اليقينية (Northouse, 2003).

وعلى الرغم من اشتراك الاستقصاء السردى وبعض المداخل الأخرى للبحث التفسيرى النوعى فى الأساس الذى تبنى عليه، إلا أنه يتمتع بخصائصه المميزة التى يجب أخذها بعين الاعتبار عندما يتم تقويم جودته. وما يميز الاستقصاء السردى عن غيره هو أن اعتماده على السرد والقصص التى تحتوى مقدمة ووسط ونهاية (أو إحساس ما بمرور الزمن) تساعد على تنظيم الأحداث فى

حبكات مترابطة تنتهى بحل من نوع ما. وللقصص تكامل أو ترابط متأصل، فمن الممكن فصلها إلى وحدات منفصلة تناقش أحداثاً فردية أو اجتماعية، وتعكس السياق الذى تجرى الأحداث فيه، بما فى ذلك الزمن والمكان (Riessman, 2002). ويتطلب الانتباه إلى القصص انتباهاً إلى اللاعبين الاجتماعيين الذى يسردون هذه القصص. وتقدم هذه الميزة فرصة فريدة من نوعها لتشجيع الباحثين على الدمج بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع.

والباحثون الملتزمون بالعلوم الاجتماعية البراجماتية يطمحون، بصورة مستقلة عن توجهاتهم اليقينية أو التفسيرية، إلى تقوية الصلة بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع. والسرد، باعتباره أحد أشكال البحث التفسيرى، يوفر رؤى تسهم فى المضى قدماً فى ذلك المسعى. ويعكس منطق السرد وخياراته المنهجية (بالإضافة إلى المعايير التى تدعمها) فهماً مزدوجاً للصرامة يتعدى حدود المفاهيم التقليدية - وهو ما تسميه (Lincoln and Guba, 2000) الصرامة كتطبيق للطريقة، ليضم صرامة التفسير. وكما سنوضح، فإن هذا المفهوم المزدوج للصرامة يتطلب أن يكون عدم الخروج عن الموضوع معياراً للجودة أكثر صراحة.

الجمع بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع: معايير الجودة فى بحثنا السردى:

عندما يقوم الباحثون بتقويم جودة أعمالهم فإنهم يهتمون عادة، بالصرامة باعتبارها تطبيقاً للطريقة. وبالنسبة لعلماء المدرسة اليقينية، فهذا يعنى ما إذا كانت نشاطات البحث تضمن مستوى معيناً من الصحة والمعولية والموضوعية، حتى يكون بمقدور المرء الادعاء أنه صور بدقة جانباً من جوانب الحياة الواقعية. وكذلك التفسيريون ينظرون إلى الصرامة على أنها تطبيق للطريقة، لكنهم يفترضون أنه لا توجد أية طريقة تفضى إلى حقيقة مطلقة، والسبب هو أن ليس هناك طريقة تضمن مقاربة موضوعية للواقع الخارجى المستقل. وبدلاً من هذا، ينشد الباحثون التفسيريون إلى عكس شىء من الحقيقة المنبثقة بكل أمانة من منظور اللاعبين الموضوعين ضمن مجتمع ما. وبغية إعادة تأطير المعايير

اليقينية، قامت لنكولن وجوبا (١٩٨٥) بتطوير المصداقية والمعولية وقابلية الإثبات وإمكانية النقل ليتم تطبيقها على البحوث التفسيرية.

وفى كل من هذين النموذجين من الاستقصاء، تركز الصرامة على أن عدم الخروج عن الموضوع هو نتيجة للتطبيق الدقيق للطريقة. وبمعنى آخر، عن طريق الالتزام التام بنشاطات البحث وخطواته التى تضمن تطبيقاً صحيحاً للطريقة، يصبح البحث وثيق الصلة بالموضوع؛ لأنه يستخلص الحقيقة أو الحقائق المحلية ذات المغزى بالنسبة للأشخاص فى هذا العالم. وهذا المدخل إلى الصرامة ضرورى للدراسات البراجماتية الجيدة، ومع هذا فهو محدود؛ لأنه يقوم بقفزة فى المفهوم. ويأمل الباحث أن استخلاص جزء من الحياة الواقعية بشكل دقيق (المدرسة اليقينية) أو توضيح جزء ما منها بشكل واضح (المدرسة التفسيرية)، سيضمن أن تكون المنتجات مفيدة أو قابلة للتطبيق. إن الصرامة باعتبارها تطبيقاً للطريقة تعرض صورة لعدم الخروج عن الموضوع ذاتية المرجع: يجب أن يفترض الباحثون بأنهم يطرحون الأسئلة المناسبة، ويطبقون النظرية الصحيحة، وهكذا.

مع أننا نتبنى بعضاً من هذه المعايير آنفة الذكر، إلا أننا بحثنا أيضاً عن معايير تتناول عدم الخروج عن الموضوع بشكل أكثر مباشرة. وتقول لينكولن وجوبا (Lincoln and Guba, 2000): إن تطبيق الطريقة يجب أن يكون مقروناً مع "مناقشة منطقية يمكن الدفاع عنها" حول عملية التفسير. وعلى الباحثين فى رأيهما أن يسألوا أيضاً إن كانت تفسيراتهم صارمة، وإن كانت تلك التفسيرات تلقى الضوء على بعض المشكلات الاجتماعية المهمة. وفى سياق النقطة الثانية، تشير الصرامة إلى الوعى بمستويات وأنواع التفسير المطبقة فى البحث، وأن النتائج تمثل تمثيلات تم التوصل إليها بالتفاوض بين الباحث ومواضيع البحث.

وتقوم الصرامة التفسيرية بإخراج الباحث من الإطار الأكاديمى ووضعه ضمن سياق العالم. كما تحفز أيضاً الباحث على إعطاء قيمة للأبعاد الأخلاقية للبحث (Lincoln and Guba, 2000). وانبثاقاً من هذا المفهوم للصرامة، فعدم الخروج

عن الموضوع ليس مجرد استخلاص حقيقة ما أو واقعاً، بل السعى إلى أهداف إنسانية تستحق الجهد المبذول (Reason, 2003) والتى يتم تحديدها بشكل مشترك من قبل مجتمع البحث ومن قبل شركائهم فى الحياة، أى الأشخاص الذين يواجهون مشكلات حقيقية وكبيرة. ويشارك اللاعبون الاجتماعيون من غير الباحثين أيضاً فى تحديد ما هو مرتبط بسياق البحث. وهذا التفكير يتطلب وضع المزيد من المعايير ليضمن الارتباط بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع.

وتوفر ممارسة البحث النوعى المرمّزة عدداً من معايير الجودة التى يمكنها أن تساعد الباحثين فى أن يصبحوا صارمين فى التفسير (Denzin and Lincoln 2000; Miles and Huberman, 1994; Reason and Bradbury, 2001) ومن بين هذه المعايير، تشجع الديمقراطية/المشاركة، وقابلية التطبيق/العملية - اتخاذ إستراتيجيات تهدف إلى دمج البحث مع أغراض إنسانية تستحق الجهد المبذول، وإلى تحدى التفريق بين الباحثين وعينة البحث. والترابط (Riessman, 2002) من معايير الجودة الأخرى للبحث السردى - يسلط الضوء على الاهتمام بتمثيل التجارب والخبرات بطريقة تربط الزمان والمكان بالحدث. سوف نقوم بسبر هذه المعايير بعمق أكبر باستخدام قصتنا فى قسم لاحق من هذه المقالة.

وجوه الاستقصاء السردى المتعددة:

على الرغم من الأسس النظرية والمعرفية العامة للاستقصاء السردى، فهو، كأى نوع آخر من أنواع البحث التفسيرية، لا يمثل منهجاً موحداً للاستقصاء الاجتماعى. وفهمنا للكتابات المتزايدة فى هذا الموضوع يخبرنا أن هناك ثلاثة مداخل عريضة تختلف وفقاً للوزن النسبى الذى يعطيه الباحثون لثلاثة افتراضات أساسية:

أولاً: لأن الحكايا السردية تحمل معانى فالاستقصاء السردى مهتم بفهم النوايا والمعتقدات والقيم والعواطف التى تعكس الواقع الاجتماعى المتوضع بدلاً من "الواقع الموضوعى" (Riessman, 2002).

ثانياً: تحمل الحكايا السردية معرفة عملية اكتسبها الأفراد من خلال تجاربهم وخبراتهم. وتركز وجهة النظر هذه على القيمة التكوينية للقصص وأهمية التطعيم وإخبار القصص من واقع التجربة (Burner, 1986).

ثالثاً: الحكايا السردية تأسيسية، أى إنه تتم صياغتها من قبل الأفراد لأهدافهم الخاصة، لكنها فى الوقت نفسه قوى تؤثر فى تكوين البشر وتساعد على إعطاء معنى للعوالم الاجتماعية التى يسكنونها (Gergen, 1985).

إن الأوزان النسبية التى يعطيها الباحثون لهذه الافتراضات تساعد على ترجمة النظرية السردية إلى تقنيات منهجية محددة للقيام بالاستقصاء، مع مضامين للمراحل المختلفة من البحث، من جمع البيانات إلى التحليل والتفسير وحتى عرض البيانات. ويقوم الباحثون باختيارات حول طريقة ترجمة هذه الافتراضات إلى أجندة بحث مترابطة استناداً إلى أهدافهم وأسئلتهم. ويتطلب أى نقاش للطريقة التى يعالج بها المنتمون إلى المدرسة السردية مفهوم الجودة إلى تقدير هذا التنوع؛ لأن كل مدخل لديه مضامين مهمة لكيفية تطرق الباحث لمسألتى الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع.

بالنسبة للعلماء الذين يختارون التركيز على الافتراض الأول - وهو أن الحكايا السردية تحمل معانى - فهم يوضحون دور السرد باعتباره واسطة للتعبير. ونحن نسمى هذا المدخل باسم السرد باعتباره لغة. أما من يركزون على الافتراض الثانى - وهو أن الرواية نوع من الفهم - فيركزون على دور السرد باعتباره طريقة للمعرفة. وأخيراً، العلماء الذين يركزون على أن الحكايا السردية هى قوى تأسيسية، فيركزون على الدور الرمزى للسرد للإيحاء بهياكل أعمق وعلاقات اجتماعية لا يمكن فهمها من اللحظة الأولى. ونحن نسمى هذا المدخل أسلوب السرد مجازاً.

وإعطاء وزن أكبر للسرد لغة أو معرفة أو مجازاً ينتج عنه تطبيقات للبحث السردى مختلفة جداً. هذه المداخل الثلاثة عبارة عن أنماط مثالية، فكل منها يسلط الأضواء على واحد من الافتراضات، ولكن فى الوقت نفسه يستقى من الثلاثة جميعها.

السرد باعتباره لغة:

يعطى هذا الأسلوب من أساليب الاستقصاء السردى أولوية للافتراض القائل إن السرد واسطة للتعبير، وبذلك يسلط الضوء على الطبيعة الاجتماعية للغة ووظيفتها فى جعل التفاعل مسألة ممكنة. ووفقاً لوجهة النظر هذه، يقوم الأشخاص بإبداع الحكايا السردية للتعبير عن معان تتعلق بتجاربهم فى العالم. وبما أن الروايات تعبر عن معانٍ لتجارب معاشة، فهى مفيدة لدراسة كيفية فهم الأشخاص للموضوعات، مثل موضوعى القيادة والتغيير التنظيمى. وتساعد الحكايا السردية الباحثين فى فهم تجارب الآخرين، أو على الأقل نسخة التجربة التى يختار الراوية ليعبر عنها. وبهذه الطريقة، توضح الحكايا السردية شيئاً عن الواقع المبنى الذى تعكسه، وعن تجربة ونوايا الأشخاص المشاركين فى ذلك الواقع.

ومن المضامين المهمة لهذا الافتراض هو أن الأشخاص عبارة عن أدوات اجتماعية ذات قصد تبدع وتستخدم قصصاً لإيصال المعانى إلى أنفسها أو إلى آخرين، أو للتعبير عن رؤيتها للعالم (FelDman et al., 2002; Riessman, 2002). ويكون هدف الباحث عندها أن يفهم تجربة ظاهرة ما من وجهة نظر الأشخاص المتصلين بتلك الظاهرة، وأن يستخلص المعانى والأفكار المتضمنة فى كلمات الأشخاص ليستوضحها. ولأن اللغة تعكس فهم الأشخاص للواقع، فإن الباحث يقتبس بعضاً من العالم الاجتماعى بمجرد تنقيتها بواسطة عملية صنع المعانى للأشخاص الذين عاشوا تلك التجارب.

ويستخدم العلماء المقابلات ليستدرجوا ويجمعوا القصص التى تكون نوافذ إلى عالم أصحابها. ويتم تسجيل هذه المقابلات وكتابتها ليتم نقل ما تم قوله بشكل كامل وتام، بما فى ذلك الأشياء غير الملفوظة مثل الوقفات. وينطوى التحليل على إظهار أسلوب المشاركين في إعطاء معنى للعالم. وتضمن الأساليب التحليلية المنهجية المقارنة تحليلاً شاملاً ودقيقاً لشكل ومحتوى وبنية القصص التى يتم تحليلها، وتعكس التوجهات النوعية التى تبحث عن أنماط من التجارب،

وذلك فى كثير من الأحيان، عبر مجموعة من القصص أو المواقع. وقد يكون التركيز على حكاية سردية لفرد أو بضعة أفراد (على سبيل المثال، فى دراسة علم الظواهر فى علم النفس) أو- ما هو أكثر شيوعاً فى حقل الإدارة العامة - التركيز على الحكاية السردية لعدد من الناس حول ظاهرة مشتركة (انظر Rubin 1992 حول عمليات الميزانيات؛ أو Feldman and Skoldberg, 2002 حول الفرص التنظيمية). ويفترض هؤلاء العلماء أننا سنتعلم شيئاً جديداً عن طبيعة المؤسسات إن نحن قمنا بنقل تركيزنا من النواحى البنيوية أو السلوكية للمؤسسات العامة إلى الطرق التى يستخلص بها الأفراد المعانى لتجاربهم فى الحكم.

ويعتبر عمل Martha Feldman وزملائها (Feldman and Skoldberg 2002; Feldman et al., 2002) مثالاً جيداً على هذا الأسلوب. فعن طريق وضع القصص من المقابلات المفتوحة من مقابلات تمت فى إدارتى مدينتين أمريكيتين، وضعت فيلدمان وزملاؤها تقريراً عن كيفية جعل الإداريين عمليات التغيير ذات معنى، موضحين من ثم اتخاذ القرارات السياسية والتغيير التنظيمى. وقد استخدموا نوعاً خاصاً من التحليل السردى، وهو البلاغة، التى تفحص بدقة شكل وبنية المقولات المطروحة فى القصص لتميط اللثام عن المعانى الكامنة خلف الحقائق التنظيمية التى يصفها رواة القصص.

وقد عنى هؤلاء العلماء بالصرامة عن طريق تطبيق طريقة تحليل منهجية مقارنة لا تبحث عن أمثلة، وإنما تبحث عن أنماط متكررة فى الأشخاص والسياق. وتطرقوا إلى مفهوم عدم الخروج عن الموضوع عن طريق تركيز بحثهم فى تجارب الأشخاص مع ارتباط مباشر بالموضوع المطروح. وأى نتائج يستخلصها الباحثون تخاطب بشكل مباشر تلك التجارب، حتى وإن كانت تمثل نقداً لها.

السرد باعتباره معرفة:

يقوم هذا المدخل أيضاً بإعطاء أهمية لتفسيرات الأفراد لتجاربهم، إلا أنه يركز على الاستخدام المباشر والعملى لتلك التجارب. ففيما يعطى أسلوب

السرد لغة ثقل الوزن للإيصال الهادف للمعانى، فإن هذا الأسلوب يعطى الأولوية للافتراض القائل: إن السرد وسيلة للمعرفة، ويستخدم الناس القصص ليستخلصوا بشكل صريح المعرفة من تجاربهم المعاشة. ويركز هذا الأسلوب على قدرة سرد القصص على توليد الفهم وقدرات الأفراد على استخلاص المعانى العملية من خلال القصص (White, 1999).(٧)

ويتبنى برنر (1986) Burner فكرة أننا نبنى العالم من خلال السرد، ويصف سرد القصص بإحدى طريقتين مختلفتين يكمل أحدهما الآخر فى ترتيب التجارب. وعلى النقيض من الإثبات المنطقى والتحليل الدقيق، والمحاججة والعرض والاكتشافات الناتجة عن فرضيات، فإن الأسلوب السردى حسب قول برنر يركز على القصص الجيدة التى تتمتع بقوة الإقناع من خلال كونها مشابهة للحياة. وعلى نحو شبيه بهذا، يبحث جاردنر (1995) Gardner فى كيفية استخدام القادة القصص ليصلوا إلى مستمعيهم أو ليلهموهم.

ويمتلك هذا المدخل عدة خصائص مشتركة بصفته نوعاً مثالياً، على الرغم من أن الصلات مع الموروثات النظرية ينتج عنه تطبيقات مختلفة.

فأولاً: يجذب السرد باعتباره معرفة الانتباه إلى التعلم المتضمن فى القصص التى تدور حول الممارسة. فهى تربط بين المعرفة التجريبية المعتمدة على الممارسة، والمعرفة التمثيلية التى تعتمد على الحكايا السردية، كما أنها تفضل كلاً من هذين النوعين على المعرفة الافتراضية التى تعتمد على المفاهيم (Heron and Reason, 2001).

ثانياً: يفترض السرد باعتباره معرفة أن هذه الأشكال من المعرفة تنتج رؤى يمكن من خلالها التوصل إلى تعميمات يمكنها أن تحسن من الممارسات المستقبلية (Hummel, 1991; Schall, 1997) ويمكن الوصول إليها عن طريق تفكيرالممارسين (Schon, 1991).

وتعنى وجهة النظر هذه ضمناً أن الأشخاص يفكرون ويتعلمون من خلال الحكايا السردية. ومن ثم، فإن الاستقصاء السردى أداة ممتازة لنتعلم عن معرفة

الآخرين ومعرفتنا الذاتية. ويكمن الهدف المباشر لهذا المدخل فى توضيح المعرفة الضمنية أو المشاركة فى النظريات المستخدمة والمتضمنة فى القصص والكامنة فى وصف الممارسات. والهدف النهائى هو استخلاص الدروس التى تعزز الممارسة.

وبدلاً من تطبيق تحليل منهجى مقارن عن القصص المحددة التى يتم فحصها بتفصيل مرهق، فإن المحلل يقوم بخلق قصة شاملة عن التجربة المتكونة مع مرور الزمن، مسلطاً الضوء على نقاط النجاح أو الفشل الفائقة أو فقط على مرئياته حول الممارسة. وتساعد الأدوات الصريحة فى تسهيل الوصول إلى المرئيات المتضمنة فى الممارسات اليومية حتى تكون متوافرة للجميع. ويتم عكس هذه الأدوات بتعبيرات متنوعة عن هذا المدخل إلى الإدارة العامة.

وتشجع إحدى العبارات الممارسين على رواية قصصهم الخاصة (Schall 1997; Schon, 1991; Shalala, 1998)، أو تستخلص من الوصف المكتوب لتلك الأفكار (Dobel, 2003) طريقة لبناء نظرية من الممارسة. ويعتمد مسار آخر على أشكال من استقصاء عملية التوجه كأبحاث الأحداث والتعلم من خلال الحدث وعلم الأحداث والأبحاث القائمة على التقدير (Argyris, Putnam, and Smith 1985; Cooperrider and Whitney, 2001; Reason and Bradbury, 2001, White, 1999). ومن خلال المحادثة، يساعد العلماء الممارسين على فهم بيئتهم والعمل ضمنها. وبالنسبة للبعض، يركز الاستقصاء على تعريف المشكلة ووضع خطة عمل، معطين الأولوية للمناقشة المنطقية العملية بدلاً من الوسيلية وساعين لدمج النظرية مع الممارسة (White, 1999). أما بالنسبة للبعض الآخر، فالاستقصاء يركز على التصور وتشجيع اللحظات الفاعلة التى تساعد الممارسين على إعادة تأطير أعمالهم (Cooprrider and Whitmey, 2001).

وأخيراً، هناك نوع آخر يدمج بين سرد القصص مع الملاحظة والتوثيق لإنتاج وصف شامل ذى حبكة وشخصيات وتسلسل زمنى. ولا تكون الحكاية السردية الجديدة حالة دراسية عادية ولا سرداً تاريخياً أو سرداً إثنوغرافياً تقليدياً، وإنما

هى منتج إضفاء المحلل للمعنى على القصص التى تم سردها وسماعها مع مرور الزمن، كأعمال بين Behn (1991) على تطبيق جهود كبيرة فى إصلاح الإدارة العامة، ووصف ليفن Levin وسانجر Sanger (1994) للإدارة العامة الفعالة.

وبغض النظر عن شكل التعبير الذى يتخذه، فإن هذا المدخل يلتزم بالصرامة عن طريق العرض الأمين لتفاصيل تجربة ما نموذجاً لبعض الظواهر المثيرة للاهتمام مما يمكنها من أن تقدم مرئيات مهمة للآخرين المشتركين فى الممارسة أو بناء النظرية نفسها. والصلة مع مفهوم عدم الخروج عن الموضوع مباشرة، فالهدف الصريح هو إظهار المعرفة واستخلاص العبر من الممارسة، لخدمة الممارسة.

إن كلاً من السرد لغة والسرد معرفةً يعطيان أهمية لتفسيرات الأفراد لتجاربهم المباشرة. ويركز المدخل التالى على تأثير السياقات المؤسسية الأوسع فى قدرة الأفراد على فهم التعقيدات التى تكوّن لتجاربهم.

السرد باعتباره مجازاً:

يركز السرد باعتباره مجازاً على الافتراض القائل إن الحكايا السردية تكوينية، فيقوم الناس بتشكيل قصصهم، وبالمقابل تقوم القصص بتشكيل الناس. ومن وجهة النظر هذه، بما أن مفاهيم الذات والوجود والهوية تستقى تسميتها من اللغة، فإنها تبدأ أن تبدو حقيقية فى عواقبها. ويقتنع الكثير من الناس بأنها موضوعية وحقائق مسبقة الوجود. ومع مرور الوقت، تصبح هذه العملية آلية وفى العادة تتم فى اللاوعى (Berger and Luckman, 1966; Schwandt, 1997).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تفسيراتنا الذاتية والأفعال المتصلة بها تتأثر بسياقات تاريخية ومؤسسية تقدم معانى مصنّعة، وتظهر فى الخطاب (مثلاً الفردية الأمريكية)، وفى المؤسسات (مثل عدالة نظام التعليم) أو حتى فى الممارسة مثل مسك الدفاتر المزدوج المدخلات). ويسهم الأشخاص فى (إعادة) خلق "مؤسسات المعنى" الخارجية هذه (Robichaud, 2003) التى يمكن عندئذ أن

تساعد فى استقرار "ترتيبنا للأشياء". ويمكن النظر إلى " مؤسسات المعنى" تلك على أنها "عبارات معبرة" (Yanow, 1996) أو على أنها "نصوص" ذات بناء للجمل وقواعد وبنية خاصة ترسل رسائل معيارية وتنظم الحياة الاجتماعية، وهو مصطلح مشابه لما يسميه علماء ما بعد الحداثة "الحكاية السردية الكبرى" لمجتمع ما.(٨) ويمكن النظر إلى الحكايا السردية التى تعكس الممارسات المجتمعية الواضحة المعالم على أنها تشبيهات مجازية تعكس معانى عميقة عن النظام الاجتماعى.(٩) على سبيل المثال، إن طريقة توزيع مساحات المكاتب فى منظمة ما هو تشبيه مجازى واضح لهياكل السلطة. إن التركيز على السرد باعتباره مجازاً يساعد الباحث على التوصل إلى فهم أعمق للممارسات المجتمعية أو المنظمات أو المؤسسات أو الأنظمة الاجتماعية.

ومن المعانى الضمنية المهمة لهذه الافتراضات أن هناك قصصاً أو مؤسسات قصصية يجدها الأفراد جاهزة حين يولدون أو يتعرفون عليها من خلال التفاعل الاجتماعى. وكونها من صنع الإنسان، فإن هذه المؤسسات تكتسب تدريجياً حياة خاصة بها وتبدأ بالتأثير فى الناس دون أن يشعروا بذلك. ومن ثم، فإن الأهداف الأولية لمدخل السرد باعتباره مجازاً هى الكشف عن المعانى القوية، ولكن الخفية المتضمنة فى الحياة المؤسسية والتعرف على الحكايا السردية المكبوتة أو المتنافسة، ومن ثم تقديم تفسيرات بديلة.

وعلى النقيض من المنظور المصغر بالنسبة للمدخلين الأولين من السرد، فإن السرد باعتباره مجازاً يضيف منظوراً مكبراً يربط التجربة الفورية للاعبين الاجتماعيين مؤسسات معنى أكثر اتساعاً. يختار المحلل طرق النقد وتفكيك النصوص بدلاً من أخذها بلا تمعن. وهذا الأمر يتطلب تفاعلاً دائماً بين المعانى المجردة والمحسوسة، العامة والمخصصة، الظاهرة والباطنة. ويقوم المحلل بالبحث عن ادعاءات المرجعية المتضمنة فى النص وإعادة فحصها، ويقومون بالتعامل مع وجهة نظرهم على أنها جزء من الواقع الخاضع للتدقيق (Kincheloe and McLaren, 2000).

يستخدم علماء العلاقات العامة هذا المدخل غالباً لسبر طبيعة النشاطات السياسية ووضع السياسات (Shapiro, 1988; Stone 1997; Yanow, 1996). فعلى سبيل المثال، يرى سكراماند نايسر Schramand Neisser (1997) السياسات العامة على أنها قصص مختارة سياسياً تروى العلاقات الاجتماعية بين المواطنين، وبين المواطنين والدولة، وبين الدول. وفى مجال الإدارة، ترى كزارنياواسكا وغاليياردى Czarniawaska and Gahliardi (2003) السرد كمجاز أدبى للعلم التنظيمى. فالقصص تقوم بـ (إعادة) خلق الوقائع التنظيمية، ومن ثم هى أدوات مفيدة لفهم تلك الوقائع. وقد قامت كزارنياواسكا Czarniawaska (1997) بإعادة بناء ثلاث قصص من قصص تصريف الأمور فى الإدارة العامة فى القطاع العام السويدى: "روتين جديد للميزانية والمحاسبة فى المدينة الكبيرة" و"إصلاح الضرائب" و"برنامج إعادة التأهيل." وقد قامت بعمل تحليل لكل قصة، باحثة عن المجازات السردية من مثل التناقضات الظاهرية والانقطاعات. وهى تربط ذلك مع نظم الموظفين العامين والاتصال ومع اللامركزية واستخدام الحاسوب والخصخصة فى المؤسسات.

وطريقة التزام العلماء الذين ينظرون إلى السرد بصفته مجازاً بالصرامة تعتمد على موروثهم النظرى - على سبيل المثال سيقوم منظّر نقدى وأحد المنتمين إلى مدرسة ما بعد الحداثة بعمل اختيارين مختلفين - لكن جميعهم يفهم "النص" على أنه الواقع الذى يخضع للفحص. ويتطلب تفسيره بناء جسور بين المحلل باعتباره قارئاً وبين النص باعتباره واقعاً، وبين النص ومنتجيه، وبين السياق التاريخى والنص الحالى، وهكذا دواليك (Kincheloe and McLaren, 2000). ويتضمن عدم الخروج عن الموضوع وفق هذا المدخل فى توجيه الانتباه نحو تفسيرات غير متوقعة أو خفية أو بديلة تغير من طريقة فهمنا لأنفسنا.

إن إفراغ محتويات هذه المداخل الثلاثة إلى الاستقصاء السردى يوضح لنا منطق هذا الأسلوب من البحث التفسيرى ويبين لنا قدراته على توضيح الديناميكية الاجتماعية للمؤسسات الحكومية، وعلى توضيح العلاقة بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع فى الأبحاث العلمية. وباشتراك العلماء

الذين يستخدمون هذه المداخل ببعض الأسس النظرية، فهم يستخدمون أدوات منهجية مختلفة فيما يركزون على بعض الافتراضات أكثر من غيرهم. فعلى سبيل المثال، قام مينارد - مودى، وموشينو Maynard-Moody and Musheno (2003) بجمع قصص من عمال على مستوى الشارع من خمس دوائر فى ولايتين. وقد عكست دراستهما جميع الافتراضات النظرية لكنها ركزت على الافتراض الأول: لقد استخدموا قصصهم ليعرفوا كيف يقوم العمال على مستوى الشارع بإضفاء معنى على عملهم بكونهم يعملون فى القطاع العام، ومن ثم استفادوا من فرصة رؤية تطبيق السياسة من القاع إلى القمة.

كما نرى عناصر من مدخل السرد باعتباره معرفة فى مرئيات مينارد-مودى وموشينو التى تتعلق بـ"القدرة التشكيلية لسرد القصص" (١٦١) فى مساعدة العمال على مستوى الشارع على "تعميق مناقشتهم المنطقية الأخلاقية وزيادة نسبة المسؤولية الأخلاقية" (١٦٣). أخيراً، وبالتوافق مع مفهوم السرد باعتباره مجازاً، فإن المقابلة التى يقومان بها لأسلوبى سرد متميزين - المواطن - القائم بالبحث، والدولة - القائمة بالبحث - تساعد على الكشف عن ممارسة خفية. ويستخدم العمال على مستوى الشارع التقديرات الأخلاقية لعملائهم ليتخذوا قرارات كثيراً ما تعيد إنتاج الديناميكيات الأوسع للإقصاء الاجتماعى. واستناداً إلى تلك الافتراضات، توضح دراستهما جزءاً مهماً من عملية التطبيق، وهو الالتزام المتزامن لمعايير الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع.

لقد قمنا بطرح هذا التصنيف أداة تحليلية لنوضح أكثر نظرية وممارسة الاستقصاء السردى، ولكى نتابع مضامين ذلك بالنسبة إلى مناقشة معايير جودة بحثنا. وتقدم هذه المداخل مجموعة غنية من المصادر التى نستقى منها فى تصميم استقصاء يتوافق ومعايير الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع. وتناقش هذه المداخل بصورة مباشرة الصرامة، سواء من خلال التحليل المنهجى والشامل أو التحليل التفكيكى، وجميعها تلتزم بعدم الخروج عن الموضوع، كما أنها توضح أو تتحدى التفسيرات المعطاة للتجارب. والآن نتجه إلى قصة كيفية تمكننا من استخدام الاستقصاء السردى فى مناقشة العقبة المزدوجة المكونة من الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع فى بحثنا.

أسلوبنا المتكامل:

إن بحثنا، كأى بحث سردى جيد آخر، يجمع المداخل الثلاثة الآنفة الذكر. وقد ظهرت معنا هذه الافتراضات الثلاثة فى أثناء التصميم: (١) إن القصص التى يسردها الأشخاص عن تجاربهم فى العمل القيادى تتيح لنا الوصول إلى الحجج والنوايا والمعانى التى تدعم القيادة (السرد لغة)؛ (٢) الممارسة مصدر مشروع للمعرفة التى نستخلص منها الدروس عن القيادة التى يمكن تطبيقها لاحقاً على سياقات أخرى (السرد معرفة)؛ (٣) على الرغم من أن القادة قد يقاومون البنى المجتمعية للسلطة، فإن تلك البنى قد تؤثر فى أعمالهم وينتج عنها تناقض بين القول والعمل (السرد مجازاً).

وقد وجهت هذه الافتراضات الثلاثة خياراتنا المنهجية. ففى مجال السرد لغة، استخدمنا قصصاً عن العمل باعتبارها مصدراً رئيسياً لسبر ممارسات القيادة. وسهلت "المحادثات" الجماعية المتعمقة (Rubin and Rubin, 1995) مع كل من متلقى الجوائز وزملائهم، سهلت تدفق القصص وسرد القصص. وبشكل مشابه، للاستفادة من حكمة معرفة المشاركين الضمنية – وهى مهمة جداً لأسلوب السرد باعتباره معرفة – فقد ركزنا البحث السردى على أبعاد أساسية عرفها المشاركون على أنها أهم الأبعاد فى عملهم. ومن ثم قمنا باستخدام تلك الأبعاد لتطوير بروتوكولات ذات بنية مرنة تحتوى على أسئلة مفتوحة تشجع سرداً "وصفاً موسعاً" للتجارب (Riessman, 2002: 246). أخيراً، وباستخدام السرد باعتباره مجازاً، قمنا بطرح أسئلة عن عمل المشاركين وليس القيادة بحد ذاتها، وذلك لتجنب استحضار أية نماذج قيادة ذهنياً قد تكون متضمنة فى مؤسسات للمعنى أكثر اتساعاً. وبدمج مختلف العناصر من هذه المداخل الثلاثة، جمعنا بين التحليل السردى الرسمى، والترميز وفق الموضوعات، والتقنيات ذات التوجه إلى الحدث.

كما ساعدنا المزج الصارم بين الافتراضات السردية المهمة فى الحفاظ على الاهتمام بعدم الخروج عن الموضوع حياً فى أذهاننا. ويوضح أحد المقتطفات من أحد منتجاتنا البحثية (كتيب بحث) والموجه لجمهور من الممارسين هذا المزج.

فهذا السرد يصف كيف أن أعضاء من منظمة للتغيير الاجتماعى عملوا ليحصلوا على الشرعية من المجتمعات التى ينوون خدمتها، ومن ثم استطاعوا التحكم بتحدى القيادة والمتعلق بالحصول على الالتزام للعمل.

تطبيق معايير الجودة على الاستقصاء السردى:

قمنا فى هذا الجزء الأخير بتطبيق معايير الجودة التى جرى تطويرها من قبل على مشروع بحثنا حول القيادة. ويظهر تطبيق هذه المعايير كيف أننا تمكنا من استخدام الاستقصاء السردى للربط بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع بشكل مباشر، ومن التعامل مع تحدى القيام ببحث عالى الجودة ذى قيمة عملية. ونضمن هذا النقاش فى محادثة أوسع عن جودة البحث التفسيرى، محددين الاهتمام المزدوج بالصرامة باعتبارها تطبيقاً للطريقة وتفسيراً.

تكرار المعايير التقليدية: نحو المصداقية والموثوقية وقابلية الإثبات:

قام العلماء التفسيريون وعلماء الجودة بإعادة تأطير معايير الجودة الإيجابية التقليدية من مثل الصحة والمعولية لتناسب منطق المداخل التفسيرية. وتساعد هذه المعايير على ضمان جودة البحث بطرق تعطى شرعية للبحث التفسيرى وتعطى تعليلاً لمجتمع البحث الأوسع (Lincoln and Guba, 1985; Miles and Huberman, 1994).

وفى البحوث الإثباتية، تشير "الصحة" إلى هدف الاقتراب أكثر ما يمكن من جوهر الواقع. ولكن فى نطاق الاستقصاء السردى، لا ندعى أننا سجلنا أو عكسنا ما حدث على وجه الدقة، بل مجرد فهم فرد أو مجتمع للواقع (الذى يعيشونه). وبدلاً من اختبار صحة بناء أو مجموعة من العلاقات وفقاً لمعايير الواقعية، فنحن نقوم مدى صدقها - بالنسبة للفرد أو المجتمع المعنى وكذلك بالنسبة إلى القراء الآخرين. هل تثبت السردية صحتها بالنسبة للجمهور الخارجى والداخلى؟ (Miles and Huberman, 1994).

وهكذا يتم استبدال الصحة بالمصداقية اختباراً لمعقولية المجادلة (Lincoln and Guba, 1985). ويتم ضمان المصداقية من خلال التوثيق المكثف للنتائج والاستنتاجات. فعلى سبيل المثال، تساعد كتابة "الوصوف الكثيفة التفاصيل" (Geertz, 1973) ودعم المزاعم ببيانات (فجة) غير معالجة فى التأكد من أن الباحث على معرفة جيدة بموقع البحث وعينته. ويمكن ضمان المصداقية أيضاً من خلال التمييز الحذر والحريص بين البيانات والتحاليل، وبين أصوات عينة البحث وأصوات الباحثين. وتتضافر وجهات النظر هذه لتنتج تفسيراً لعالم عينة البحث، ومع هذا تبقى متميزة.

ومن الأمور الأخرى التى تعزز المصداقية التقسيم. وفى حالتنا هذه، قمنا بتقسيم مصادر البيانات عن طريق عمل ملاحظات ميدانية وعن طريق تجميع وثائق المنظمات بالإضافة إلى بيانات المقابلات، قمنا بتقسيم الطرق

عن طريق تكامل الاستقصاء السردى مع الأنثربولوجيا الوصفية والمشاريع السردية التعاونية. وبما أننا أردنا أن نستخلص نتائج حول حالة جماعية، قمنا أيضاً بالاعتماد على الرواة المتعددين بدلاً من الاعتماد على القائد راوياً مفرداً. وقمنا بعقد المقابلات على شكل محادثات جماعية لنخرج بقصص متكاملة ذات وجوه متعددة تعكس الروح الجماعية للقيادة. ويقدم لنا المقتطف الذى يحمل عنوان "من ناخبين إلى مشاركين" على سبيل المثال صورة لناحية واحدة من نواحى القيادة فى معهد بلاك إيدز تستقى من هذه المصادر المتعددة.

وبتبنى المداخل ذات التوجه نحو الحدث، قمنا أيضاً بطرح السؤال التالى: موثوق لمن؟ ووفقاً لفرضياتنا وأغراضنا، فيجب أن تتوافق مخرجاتنا، وإلى حد ما، مع تجارب الممارسين حتى إن أعادوا تأطير فهمهم أو جردوه أو حتى تحدوه (Reissman, 2002).

كما أعدنا التفكير فى المعولية. فتقليدياً يضمن هذا المعيار أن الظروف والشروط نفسها ستفضى إلى النتائج نفسها، بغض النظر عمن يقوم بإجراء البحث. ومع هذا، فإن فكرة اختبار أو إعادة اختبار المعولية تقريباً مهمة

مستحيلة على أرض الواقع. ويقول بعض الباحثين الكيفيين إن باحثاً آخر لديه المنظور النظرى مثل الباحث الأول ويستخدم قواعد جمع البيانات والتحليل نفسها، ويقوم بتحليل مجموعة الشروط والظروف نفسها - يجب أن يتوصل إلى تفسير نظرى مشابه (Strauss and Corbin,1998). أما نحن فلا ندعى ذلك. وفى الحقيقة، نحن نفترض أن الروايات تتغير بين السرد وإعادة السرد لأنها تعتمد على السياق إلى حد بعيد وتتأثر بالمكان والزمان وحتى بالمشاركة فى السرد (Riessman, 2002).

وتشكل الموثوقية وقابلية الإثبات بديل وجهة النظر التفسيرية للمعقولية (Lincoln and Guba, 1985). وكمستقصيات سرديات، نحن نسأل إن كانت عملية البحث ونتائجها يمكن الحكم عليها بأنها عادلة أو غير متحيزة أو مترابطة من قبل أشخاص خارجيين لا علاقة لهم بالعملية. ومن أهم عناصر هذا المعيار شفافية الطرق، التى تعنى توضيح "كيف ندعى معرفة ما نعرف" (Altheide and Hohnson, 1994, 496)، وذلك عن طريق توثيق طرق جمع البيانات وتحليلها. وبالإضافة إلى ذلك، فنحن نحاول أن نؤسس لاعتبارنا موضع الثقة عن طريق شرح كيف تناولنا القضايا من مثل التحيزات التى تنجم عن التقديم الذاتى، والوصول إلى موقع البحث، وطرق التوثيق.

وتشجعنا الانعكاسية، وهى العملية التى يقوم الباحثون بموجبها بوضع أنفسهم فى سياق البحث (Behar, 1996)، على أن نولى اهتماماً خاصاً بكيفة إمكان شخصياتنا وتجاربنا أن تؤثر فى سياق البحث وتفسيراتنا. ولكى نعرض موثوقية بحثنا، فنحن لسنا شفافين فحسب فيما يتعلق بطرقنا، و إنما أيضاً فيما يتعلق بمساهمتنا الشخصية فى سياق البحث والتى يمكن التفكير بها على أنها "تأثير التفاعل". ولأن عملية البحث تنبع من "التفاعلات بين السياق والباحث والطرق والموضع واللاعبين" (Altheide and Johnson, 1994: 489) فقد قمنا بكل وضوح بتركيز أنفسنا فى البحث حسب العرق والجنس والطبقة والدين، والخلفية العائلية والتجربة الشخصية مفترضات أن هذه العناصر سوف تؤثر فى تفسيراتنا.

ومثل العلماء التفسيريين الآخرين، نفترض أنه عن طريق التطبيق الصارم لطريقتنا على هذا النحو، سوف نقوم بخلق نتائج ذات صلة؛ لأنها تستخلص بطريق صحيح فهم المشاركين لعوالمهم وتتضمن إعادة تفسير سليمة قمنا نحن بها (من خلال تطبيق النظرية والرؤى الشخصية). ويمكن إذن وصف نتائجنا على أنها ذات صلة، من حيث إنها تعكس تفسيرات شركائنا فى البحث. ومع هذا فنحن نقول إن هذا ليس مثل الصرامة نفسها على نحو تفسيرى. ومن أجل هذا علينا أن ننتبه أكثر إلى القضايا الأخلاقية: هل يتناول الاستقصاء أغراضاً بشرية تستحق الجهد المبذول؟ ووفقاً لتعريف من؟

تقترح لينكولن وجوبا (٢٠٠٠) أن هذه المعايير الأصلية تبقى مفيدة لأنها "تضمن أن مثل هذه القضايا كالانشغال الطويل والمراقبة المستمرة يتم الاهتمام بها بجدية" (١٧٨). ويقترح أحدث أعمالهما فى الجودة أن هذه المعايير لا تعكس بطريق صريح وكامل منطق مداخل "النموذج الجديد" فى الاستقصاء (المداخل البنيوية والتشاركية والنقدية) واهتمامها بمفهوم الصرامة التفسيرية (Lincoln and Guba, 2000). ولا بد من وضع معايير جديدة لهذا الجانب من الصرامة.

معايير التفسير الآخذة فى الظهور:

تتناول أنشط النقاشات المثارة فيما يتعلق بموضوع الجودة فى النماذج الجديدة أسئلة أكثر جدية من مثل: "هل نحن صارمون بشكل تفسيرى؟ هل يمكننا الوثوق بأن توافر البنى التى ننتجها بالاشتراك مع آخرين فهم ما لبعض الظواهر الإنسانية؟" (Lincoln and Guba, 2000: 179). إن شوانت Schwandt (1997) على سبيل المثال "يعيد وضع الاستقصاء السردى ... ضمن إطار يحول الاستقصاء الاجتماعى المحترف إلى شكل من أشكال الفلسفة العملية، تتصف بـ الاعتبارات الجمالية، والمتعقلة والأخلاقية، بالإضافة إلى الاعتبارات الأكثر تقليدية". (مقتبس من: Lincoln and Guba, 2000: 179).

وفى الوقت الذى تعكس فيه الاعتبارات التقليدية المعايير الأكثر تقليدية التى سبق أن ناقشناها قبل قليل، نرى فى فلسفة شوانت العملية فرصة لتبنى معايير تتناول الصرامة التفسيرية وتتلاءم بصورة أكثر طبيعيةً مع المداخل السردية التى تتناول صراحةً القضايا الجمالية والأخلاقية.

النماذج التشاركية على سبيل المثال تقول إن الديمقراطية/المشاركة، والعملية/التطبيق - معياران مهمان. ففيما يتعلق بمعيار الديمقراطية/المشاركة، فإنه بعد البحث الخاص بالحدث فى مدخلنا إلى السرد يقترح تقليل (أو التخلص كلياً من) التمييز بين الباحث والمبحوث، فالمشاركون عبارة عن "مساعدى بحث" (Heron and Reason, 2001) . وهذا الموقف متميز عن المسافة الموضوعية التى يقول بها الباحثون الإثباتيون. لقد تشاركنا مع المشاركين فى البحث فى عملية خلق المعانى والفهم فى سعينا نحو الثبات فى الأهداف المتبناة للبحث والممارسات البحثية. ولقد أشركنا بعض مساعدى البحث فى كل مرحلة من البحث، من التعرف على مواضيع أساسية لجمع البيانات، والتفكير معنا فى أثناء التحليل، ومراجعة تفسيراتنا وتقديمنا للنتائج، وحتى فى وضع خطة لنشر منتجات للبحث ملائمة للممارسين.

أما فيما يتعلق بالعملية/التطبيق، فقد قمنا بتصميم عملية البحث ومنتجاتها لتكون ذات فائدة عملية حتى يتمكن الممارسون من الإفادة منها فى تطوير رؤى جديدة، وفى التصرف بطريقة مختلفة، وحتى فى الإحساس بشعور جديد من القوة (Reason and Bradbury, 2001). ويتعلق هذا المعيار بما يسميه ريزون Reason (2003) "وثاقة الصلة الاجتماعية" أو السعى إلى أغراض تستحق الجهد المبذول. لقد قمنا بالتمييز بين فائدة عملية البحث - أى ما نطلق عليه اسم العملية (كون الشىء عملياً) - وفائدة منتوجات البحث لجماهير مختلفة. ونحن نقتفى أثر الباحثين مايلز وهوبرمان Miles and Huberman (1994) فنطلق على هذا المعيار الثانى اسم التطبيق؛ لأنه يتعلق بمدى تطبيق الممارسين لمنتجات البحث فى ممارساتهم.

وقد قمنا عن قصد بتصميم عمليات بحثية توفر مساحات تفكير وتوليد لمساعدى البحث. وبإلهام من مداخل الاستقصاء التقديرى، شجعنا المشاركين على التحدث عن القوى والعوامل التى تجعلهم ينجحون فى أعمالهم (Cooperrider and Whitney, 2001)، لينتج عن ذلك مواد للجماهير الممارسة، مثل المقتطف الذى يلقى الضوء على الإستراتيجيات الناجحة فى خلق الالتزام بين الناخبين.

وأخيراً، فإن معيار الترابط يلقى الضوء على الإسهام المتميز للاستقصاء السردى. فعند جمع البيانات، طلبنا من المشاركين أن يخبرونا قصصاً عن أعمالهم لتوضيح الفرضيات والممارسات المتضمنة التى يصعب التحدث عنها بشكل مجرد. كما تجنبنا الترميز "سطراً بسطر" (Strauss and Corbin, 1998: 57)، وبدلاً من ذلك وجهنا أنظارنا إلى الحكايا السردية الكاملة التى تحتوى على بداية ووسط ونهاية، أو الحكايا السردية الجزئية مرتبطة بالسياق والتى تحافظ على ارتباط المكان والزمان بالحدث. والترميز على أساس الحكاية السردية يعنى تعريف وحدة معينة يمتزج بها السياق والحدث بعضها ببعض امتزاجاً تاماً. يقول رايسمان Riessman، موضحاً أهمية الصرامة التفسيرية: "تماماً لأن الحكايا السردية بنى مهمة لاستخلاص المعانى، يجب المحافظة عليها، وألا يتم تجزئتها من قبل المحصين والذين يجب أن يحترموا طرق المتجاوبين فى تركيب المعانى وتحليل كيفية تمامها" (2002: 220).

وفى تحليلنا، تمكنا من الاستفادة من المعانى التى أعطاها مساعدو البحث للقضايا الحرجة التى يواجهونها فى منظماتهم. وباتت هذه المعلومات لبنات البناء الأساسية للقصص والنظريات حول قيادة التغيير الاجتماعى. وكما تلخص لنا قصة معهد بلاك إيدز، نأمل أننا قد وجدنا "استقصاء اجتماعياً يخلق معرفة تكمل أو تضيف إلى سبر المشكلات الاجتماعية من قبل العامة بدلاً من أن تحل محله" (Schwandt, 1997).

أما فيما يتعلق بعدم الخروج عن الموضوع، فتشير الصرامة التفسيرية إلى ارتباط أكبر بالمشاركين فى البحث. وقد نجحنا فى مشروعنا بوضع أجندة بحث تعكس اهتمامات المجتمع، وقد علق المشاركون على فائدة عملية البحث فى تخصيص فترة زمنية للتفكير الجماعى بعملهم ومنتجاتهم لتوثيقها ومشاركة الآخرين فيها. والتطبيق الفعلى لهذا التفكير، فى سياق أبحاث الإدارة العامة، هو أن الاستقصاء السردى يمكن أن يترجم بشكل أكثر مباشرة إلى سياسة أو رؤية إدارية عندما يلتفت إلى كلٍّ من الصرامة المنهجية والتفسيرية. وهذا وحده يضمن أن المنتجات ستعكس طريقة تفكير الناس بعالمهم (Roe, 1994)، وسوف تعكس بشكل مباشر اهتماماتهم ومشكلاتهم، وسوف تهدف إلى حل بعض منها.[١١]

الخاتمة:

يقول سكون (1991) Schon إنه لا توجد معضلة فى العلاقة بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع إلا إذا قللنا من دور الممارسة وأعطينا أهمية للعقلانية الفنية باعتبارها مصدراً شرعياً وحيداً للمعرفة. ويضيف ويتنغتون Whittington وبيتجرو Pettigrew وتوماس (2001) Thomas بأن "قدراً أكبر من الحساسية نحو التعقيد العملى سيحفز ظهور مفهوم للصرامة أكثر شمولاً" (مقتبس من Pettigrew, 2001: S67). وتدمج وجهات النظر هذه معايير الجودة الثنائية للصرامة وعدم الخروج عن الموضوع بدلاً من اعتبارهما متصلين بشكل ميكانيكى أو متعارضين أو لا يمكن اقتران أحدهما بالآخر. وباتباع دليل المفاهيم التفسيرية للجودة، نمضى قدماً ونقول إن العناية الصريحة والكبيرة بمفهوم عدم الخروج عن الموضوع باعتباره عنصراً مهماً من عناصر الجودة - يساعد كثيراً فى تطبيق الصرامة على البحث. ونحن نؤمن بأن هذه الفكرة تنطبق بالتساوى على الأبحاث العلمية التفسيرية والإثباتية.

ولقد استخدمنا فى هذه المقالة خبرتنا فى الاستقصاء السردى - وهو أحد أشكال البحث التفسيرى - لتوضيح قدرات هذا النمط من البحث فى مساعدة الباحثين فى إدخال اهتمامات الممارسين فى الوقت الذى يضمنون به الأهمية

النظرية والصرامة فى بحثهم. نحن لا نريد أن نوحى أن الأساليب التفسيرية هى الطرق الوحيدة للجمع بين هذه الاهتمامات ضمن البحوث. وبدلاً من هذا، نقدم فحصاً للاستقصاء السردى - افتراضاته النظرية وأساليبه المنهجية ومعايير جودته - دعوةً منا لتخيل حقل علم يدمج صراحة بين الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع. وبالإضافة إلى هذا، فإن توفير الاستقصاء السردى بشكل أوسع وجعله معروفاً يمكنه أن يعمق فهمنا لما يعنيه فى التطبيق العملى دمج الصرامة وعدم الخروج عن الموضوع فى منهجية بحث واحدة فقط.

تفترض طرق التفكير التقليدية حول عدم الخروج عن الموضوع أن التطبيق الملائم للطريقة كاف لإنتاج بحث مفيد وقابل للتطبيق. ويتحدى علماء "النموذج الجديد" المهتمون بالجودة هذه الفكرة عن طريق اقتراح شكل ثان من الصرامة، له مضامينه الخاصة حول عدم الخروج عن الموضوع. إن الصرامةَ التفسيرية تتعدى مفهوم التطبيق الملائم للطريقة لتركز على الأبعاد الجمالية للجودة العلمية. فهى تدفع بالباحثين ليستخدموا إستراتيجيات تسهم بصورة مباشرة فى أغراض إنسانية تستحق الجهد المبذول، ليس من مجرد وجهة نظرهم فحسب، وإنما من وجهات نظر اللاعبين الاجتماعيين الآخرين المشتركين فى البحث. ويتطلب تطبيق فكرة الصرامة هذه تبنى معايير تعالج بصراحة موضوع عدم الخروج عن الموضوع.

وخلال مناقشتنا لموضوع الصرامة، تطرقنا إلى موضوع عدم الخروج عن الموضوع بشكل ضيق جداً فى هذه المقالة، وتحديداً بصفته أحد عناصر الجودة. ولم نتطرق على سبيل المثال إلى مدى المساعدة التى تقدمها البحوث التفسيرية فى التطرق إلى الأسئلة الكبيرة فى حقل الإدارة العامة، وهى من الأبعاد الرئيسية فى نقاشات الجودة فى ذلك الحقل والتى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضايا التى نناقشها هنا. وتتطلب المتابعة فى هذا الخط، على سبيل المثال، أن ننتبه إلى طبيعة العلاقة بين النظرية والممارسة فى سياق تطور المعرفة. وسوف تتطرق مقالتنا الأخيرة من هذه السلسلة إلى موضوع عدم الخروج عن الموضوع من منظور واسع، وسوف نقوم بهذا عن طريق النظر بصورة أكثر

مباشرة إلى الصلات بين الباحثين والممارسين فى حقل الإدارة العامة وكيف يمكنهما التشارك بفعالية فى البحث الهادف إلى بناء نظرية.

وننهى بتأمل القلق الخاص بالمعايير العالية للبحوث التفسيرية، باعتبار تزايد شرعيتها فى الحقل. ويرى لوَرى وإيفانز Lowery and Evans (2004) تكاثر معايير البحث التفسيرى باعتباره أحد مشكلات الجودة، ويؤملون فى التقارب بين المعايير لتعكس علماً تفسيرياً موحداً فى الحقل. ونحن نقول، خلافاً لذلك: إن هذا الكم الكبير يعكس تنوعاً صحياً من الافتراضات النظرية والأهداف ضمن البحوث التفسيرية (Denzin and Lincoln, 2000; Lincoln and Guba, 2000). وإن كان هذا الأمر صحيحاً، فإن التطرق إلى موضوع الجودة يتطلب منا عمل خيارات واضحة وثابتة وشفافة حول المعايير الملائمة التى تتوافق مع الفرضيات النظرية وأهداف البحث، والتى تكون بمنأى عن التوجه (Reason, 2003).

نأمل أننا قد أوضحنا بأن الحوار المثمر حول جودة البحوث فى حقل الإدارة العامة يتطلب: أولاً فهماً أعمق لطبيعة ومنطق الطرق المختلفة من الاستقصاء، وثانياً الاعتراف بتنوع البحوث التفسيرية. ونظراً لمنطق البحوث التفسيرية الداخلى والتنوع فى فرضياتها النظرية وأغراضها فليس بالإمكان تبنى مدخل معين للجودة فحسب، كما هى الحال فى البحوث الإثباتية. فيجب أن تعكس المعايير التى يتبناها كل مشروع بحث المنطق الداخلى، والوزن الذى يخصصه الباحث للفرضيات المتضمنة، ومدى تأثير هذه التفضيلات والخيارات على منهجية البحث. وفى حالتنا نحن، فقد عنى ذلك أن نقوم بتصميم نشاطات بحثية تساعد بحثنا على أن يكون قابلاً للتصديق والإثبات، وعملياً ومترابطاً وتشاركياً. والفكرة بالطبع ليست خلق معايير جديدة، بل الاستفادة من النقاشات المطورة حول الجودة التى هى موجودة بالنسبة للبحث التفسيرى، وأن نقوم بالخيارات بوضوح وثبات وشفافية خلال عملية البحث.

وباستطاعة الاستقصاء السردى وغيره من أساليب البحث التفسيرية تقديم مساهمة مهمة جداً فى ازدهار مجتمع البحث فى حقل الإدارة العامة. ومع

استمرار الحقل فى الاعتراف بمشروعية أساليب البحث المختلفة، ومع ازدياد معرفة الباحثين والمشاركين بمنطقهم، فإن كلا الجمهورين سيكونان فى مكان أفضل لمواجهة أكثر مباشرةً - وربما بشكل تشاركى - لتحدى القيام ببحث عالى الجودة ذى قيمة عملية.

شكر وعرفان:

إن تجربتنا فى عناصر البحث والتوثيق فى برنامج القيادة فى العالم المتغير قد ساعدت فى توليد الأفكار التى قمنا بتطويرها فى هذه المقالة. نود أن نشكر مساعدى البحث وشركاءنا الذين كانوا مشاركين فاعلين، وعلى مر السنين، فى عملية تعلمنا. كما نود أن نشكر مؤسسة فورد (Ford Foundation) لدعمها السخى لهذا البحث، ونشكر كلاً من Randal Johnson لمساعدتنا فى البحث، بالإضافة إلى المراجعين المجهولين لتحدينا كى نفكر بجهد أكبر.

التهميش:

١- يناقش بعض العلماء التفسيريون من أمثال كونلى Connelley (2000) وهرد Herdal (1999) أنه حتى عندما لا يكون هناك دعوة للتشارك فى البحث، فإن المشاركين فى الاستقصاء السردى يكونون دائماً جزءاً من الحوار بدلاً من كونهم جزءاً منتهياً من الدراسة. ومن ثم، فإن الاستقصاء السردى تشاركى بطبيعته، ونحن نقوم بدفع هذه الفكرة أكثر لنشرك المشاركين بنواحى أخرى من البحث.

٢- لقد قمنا لحد الآن بإشراك ٥٧ منظمة و٩٩ قائداً، ونتوقع أن نشرك ٤٠ منظمة إضافية و٦٠ قائداً.

٣- اعتمدنا على القصص، أو أجزاء سردية "تلخص من خلال أمثلة" (Feldman et al. 2002, 8 وانظر أيضاً Mishler 1990)، لكننا ركزنا على الترابط القصصى أكثر من بنيوية القصص.

٤- انظر النظرة العامة الممتازة للنقاش والنقد الرائع لتركيزها الضيق فى بوكس Box (1992) تجميع رائع من المقالات يعكس كلا جانبى النقاش يمكن إيجاده فى وايت وآدمز White and Adams (1994). وللملخص أحدث للنقاش، انظر سترايب وسلوتكن وريفيرا Strieb, (2001) Slotkin and Rivera.

٥- تعود جذورها إلى أعمال المفكرين الكلاسيكيين من مثل وبر Weber وسيمل Simmel، وتستمر فى بعض من مدارس الفكر الحديثة: التفاعلية الرمزية للعالمين بلمر وجوفمان Blummer and Goffman، علم الظواهر للعالم شوتز Schutz، وبعض المنظرين من أمثال جادامر Gadamer، وبعض علماء ما بعد عصر الحداثة: مثل فوكولت Foucault (Kivisto 2003)، والبنيويون المجتمعيون مثل برجر ولكمان Berger and Luckmann (1966).

٦- هناك بعض الحالات الشاذة (Abbott 1992).

٧- حالات دراسية لمناهج مدارس العلاقات العامة، ويتم تقديرها لقيمتها التعليمية، وتقدم فهماً حدسياً لمنطق هذا الأسلوب.

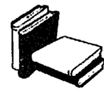
٨- بالإضافة إلى ما بعد الحداثة، فإن هذا الأسلوب يعتمد على التقاليد الفلسفية من مثل التأويل، والنظرية النقدية، وما بعد البنيوية.

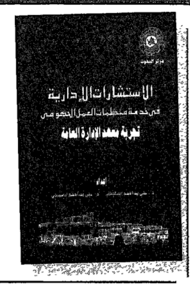
٩- المجاز هو" صورة أدبية تحمل مقارنة ضمنية، وهى تعنى أن المعنى الاسمى والمستخدم فى شىء ما يطبق على شىء آخر"(Neufeldt and Guralnik 1997: 852).

١٠- هذا المثال ينطبق على كل من قصة القيادة لمعهد بلاك إيدز Black AIDS وملاحظات البحث غير المنشورة.

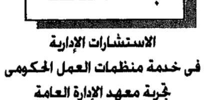
١١- إننا نشكر مراجعاً مجهولاً ساعدنا فى رؤية هذا الترابط.

من الإصـدارات الجديدة للمعهد





بـحـث



الاستشارات الإدارية
فى خدمة منظمات العمل الحكومى
تجربة معهد الإدارة العامة

تـألـيـف: د. علي بن أحمد السلطان

د. علي بن أحمد الصبيحي

الـنـاشـر: معهد الإدارة العامة

سنة النشـر: ١٤٢٧هـ

عدد الصفحات: ٣٦٠ صفحة

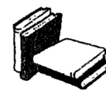
جاءت فكرة دخول الاستشارات الإدارية إلى عالم منظمات العمل الإنتاجية والخدمية لاحقة لنشوء المنظمات بنوعيها الخدمى والإنتاجى. والأمر الذى لا مراء فيه هو أن مجيء الاستشارات قد استمد من الحاجة إلى الإصلاح وتحسين الخدمة المقدمة ورفع مستوى الإنتاج. وقد كانت الحاجة إلى الاستشارات الإدارية متنامية ومطردة بالزيادة والتنافس على جودة المنتج وسعى المنظمات إلى توسيع الانتشار فى الأسواق المحلية والعالمية.

ولما كانت معظم المنظمات غير الحكومية تسعى إلى زيادة الكم وجودة المنتج بهدف اجتذاب المستهلك وزيادة الأرباح؛ برزت مجموعة نظريات فى علم التحفيز من أجل شحذ همم العاملين. من هذه النظريات زيادة الأجور وتشديد الرقابة على العاملين. ومنها ما ركز على سلوك القيادة والاهتمام بالاتصال والمشاركة التى بتعاونها يرتفع مستوى التحفيز لدى العاملين. ومنها ما اعتمد على دراسات العلوم الإنسانية لتوسيع أفق المعرفة فى تفسير سلوك الإنسان العامل. وفى هذا السياق اعتمدت البحوث العلمية بدلاً من الاعتماد على طرق التدريب. ومن هذه النظريات ما جمع ووفق بين هذا وذاك.

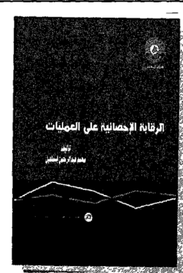
إن معهد الإدارة العامة الذى يجمع فى طيات نشاطه بين البحوث والتدريب وتقديم الاستشارات الإدارية لمؤسسات الدولة أراد من خلال هذا البحث أن يسبر مدى استفادة ١٨٢ جهازاً حكوميًا سبق أن تقدم وتوافر له ما طلب من الخدمات فى مجال الاستشارات الإدارية من قبل المعهد. وغرض المعهد من البحث دون شك معرفة ما إذا كان العمل الاستشارى يؤدّى على الوجه المطلوب لهذه الأجهزة وما إذا كانت هذه الأجهزة بدورها تستثمر وتستفيد من الجهود المبذولة فى مجال الاستشارات المؤداة من أجل تطويرها، ومن ثم تتعيَّن مكامن الضعف إن وجدت فى العملية الاستشارية: أهى من قبل مقدم الخدمة، وهو المعهد، أم هى من قبل مستهلك الخدمة وهو الجهاز الحكومى؟ مع تحديد نسبة الهدر من الاستفادة بسبب العجز فى التطبيق.

ولتحقيق الغرض من البحث والوصول إلى أدق النتائج؛ جرى استخدام الفرضيات والأسئلة فى تقنياته كما استخدمت الاستبانة والمقابلة المقننة فى جمع بياناته. وبذلك أمكن التوصل إلى نتائج بحثية مُرضية وأحيانًا ملفتة للانتباه. وأمكن كذلك التوصل إلى توصيات عملية وغاية فى سهولة الفهم وقابلية التطبيق.

من الإصـدارات الجديدة للمعهد



كـتــاب



الرقابة الإحصائية على العمليات

تـأليـف: محمد عبدالرحمن إسماعيل

الناشـر: معهد الإدارة العامة

سنة النشـر: ١٤٢٧هـ

عدد الصفحات: ٤٥٦ صفحة

يتناول هذا الكتاب موضوعات الرقابة الإحصائية على العمليات من خلال عرض شامل وسهل ومتسلسل. ويبدأ الكتاب بعرض بعض المفاهيم الهامة في الإحصاء والجودة التي تشكل الركيزة الأساسية لموضوعات الفصول اللاحقة. ويتناول الفصل الثاني طرق الإحصاء الوصفي الأساسية ومبادئ الاحتمالات التي تساعد في فهم واستعياب نظريات خرائط المراقبة. ويستعرض الفصل الثالث الرسوم البيانية الأساسية المستخدمة في مراقبة مخرجات العمليات باستثناء خرائط المراقبة التي هي موضوع الفصول من الرابع إلى السادس. أما الفصل الرابع فقد خُصص لخرائط مراقبة المتغيرات الأساسية وتشمل خرائط الوسط الحسابي والمدى، الوسط الحسابي والانحراف المعياري، الوسيط والمدى والمشاهدات الفردية والمدى المتحرك وخريطة المراقبة للمتغيرات المتعددة. ويستعرض الفصل الخامس خرائط المتوسط المتحرك والمتوسط المتحرك المُرجح أسيًا والجمع التراكمي للانحرافات التي تُستخدم بصفة أساسية للكشف عن المتغيرات الصغيرة والمستمرة في مخرجات العمليات. وفي الفصل السادس تم استعراض خرائط مراقبة الخواص والتي تشمل خرائط وحدات عدم المطابقة وخرائط عدم المطابقات. وأما الفصل السابع والأخير فيستعرض موضوعات تحليل مقدرة العمليات ونظم القياس التي تعتبر جزءاً أساسياً من برنامج تحسين الجودة.

ووضعنا في نهاية الكتاب عشرة ملاحق شملت جداول القيم الحرجة لبعض التوزيعات الإحصائية والثوابت المستخدمة في إعداد خرائط المراقبة وطرق تحليل نظام القياس، بالاضافة الى قائمة بالمصطلحات الإنجليزية التي تم ترتيبها هجائياً مع مقابلتها باللغة العربية.

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في الدورية لمدة :

☐ سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ خمس سنوات

الاسم: ....

المهنة / الوظيفة: ....

العنوان: .... هاتف: ....

مرفق شيك مصدق بمبلغ (..............................) مقبول الدفع لمعهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، وهو يمثل القيمة عن مدة الاشتراك.

التاريخ: / / التوقيع: ....

تعاد هذه القسيمة إلى:

الإدارة العامة للطباعة والنشر، معهد الإدارة العامة – الرياض ١١١٤١ المملكة العربية السعودية

ملاحظة: في حالة تغيير العنوان يرجى الإخطار بالعنوان الجديد.

PUBLIC ADMINISTRATION

Subscription Form

I would like to subscribe to your journal for:

☐ one year ☐ two years ☐ three years ☐ five years

Name: ....

Organization: ....

Address: ....

Please find a bank draft for $.............................., payable to the IPA, Riyadh, Saudi Arabia, in payment for this subscription.

City .... State .... Zipcode: .... Telephone: ....

Date: ..../........../20 .... Signature: ....

Order Address: Institute of Public Administration, General Department of Printing and Publishing
Riyadh 11141 Saudi Arabia
Please notify if postal address changes.





مركز البحوث

دورية علمية متخصصة ومحكمة

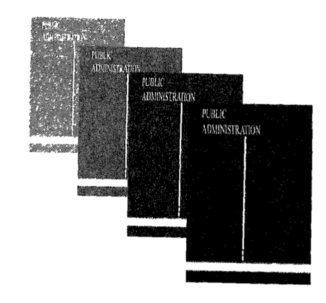
يصدرها كل ثلاثة أشهر معهد الإدارة العامة

الرياض - المملكة العربية السعودية



Research Center

A professional Quarterly journal
published by
the Institute of Public Administration
Riyadh, Saudi Arabia



- **ثمن العـــدد:**

- فـى الـمملكة العربيـة السـعوديـة وبقيـة الـدول العـربيـة الأخرى: ١٠ ريـالات أو ما يعادلها بالدولار.
- خارج البلاد العربية: ٤ دولارات.

- **الاشـتراكات السـنوية:**

الاشـتراكات	لمدة سنة	لمدة سنتين	لمدة ثلاث سنوات	لمدة خمس سنوات
❖ الأفـراد:				
- فى المملكة العربية السعودية.	٤٠ ريالاً	٧٠ ريالاً	١٠٠ ريال	١٥٠ ريالاً
- فى البلاد العربية بالريال أو ما يعادله بالدولار.	٤٥ ريالاً	٨٠ ريالاً	١١٥ ريالاً	١٨٠ ريالاً
- فى البلاد الأخرى.	١٦ دولارًا	٣٠ دولارًا	٤٤ دولارًا	٧٠ دولارًا
❖ المؤسسات:				
- فى المملكة العربية السعودية.	٨٠ ريالاً	١٥٠ ريالاً	٢٢٠ ريالاً	٣٥٠ ريالاً
- فى البلاد الأخرى.	٢٨ دولارًا	٥٠ دولارًا	٧٤ دولارًا	١٠٠ دولار

توجه المراسلات المتعلقة بالاشتراك فى الدورية إلى العنوان التالى:

الإدارة العامة للطباعة والنشر، معهد الإدارة العامة - الرياض ١١١٤١، المملكة العربية السعودية
مدير عام الإدارة العامة للطباعة والنشر - هاتف: ٤٧٧٨٩٤٠
إدارة النشر - هاتف: ٤٧٤٥٢٨٦ أو ٤٧٤٥٤٥٦ - فاكس: ٤٧٤٥٥٤٢
E-Mail : publish@ipa.edu.sa

• Price Per Issue :

- Saudi Arabia and other Arab countries (10) Saudi Riyals or equivalent in U. S. Dollars .
- Other countries (4) U. S. Dollars .

• Subscriptions :

Subscription	One Year	Two Years	Three Years	Five Years
* Individuals :				
- Saudi Arabia	40 Riyals	70 Riyals	100 Riyals	150 Riyals
- Arab countries (or equivalent in U. S. Dollars) .	45 Riyals	80 Riyals	115 Riyals	180 Riyals
- Other countries	16 U. S. Dollars	30 U. S. Dollars	40 U. S. Dollars	70 U. S. Dollars
* Institutions :				
- Saudi Arabia	80 Riyals	150 Riyals	220 Riyals	350 Riyals
- Other countries	28 U. S. Dollars	50 U. S. Dollars	74 U. S. Dollars	100 U. S. Dollars

* Correspondence for subscription should be addressed to :
General Department for Printing and Publishing
P. O. Box 205, Riyadh 11141, Saudi Arabia.
* Publication Department Tel. : 4745456 - 4745286 - Fax : 4745542
E-Mail : publish@ipa.edu.sa

Abstract

Present Challenges Facing the Arab Human Resources and how to Overcome them

Prof. Dr. Mohamed H. Shaban

Human resources are considered a cornerstone in the productivity process at any time, specially in the present era.

The research describes the role of human resources in the era of Information Technology and Globalization, and the future society (Knowledge-Based Economy). External and internal potential challenges are outlined also in the research .

Present and future challenges for Arab human resources have been discussed, in particular IT and Globalization challenges .Here, the research demonstrates some suggestions to overcome these challenges using IT tools and continuous training and learning, as well as, modernize the teaching and research system.

Abstract

Stakeholder Theory and its Philosophical Dimensions

Dr. Baker Turki Abdul-Amir

Stakeholder Theory has drawn a great attention in many fields of knowledge and made deep debate about its goals and means, essentially about its logic depending on. Despite the theory is already built according to general system theory, it goes beyond to reach and adopt assumptions interrupt with many theories affiliated to the same umbrella, like: Agency Theory, Shareholder Theory and Governance Theory.

The study comes from this point to review the root, origins of stakeholder theory and investigates its core assumptions and logic, in addition to analyze stakeholder theory perspectives and its philosophical dimensions, reaching to set an evaluation of its contribution in strategic management and organization theory.

Abstract

Assessing the Social Costs of Air Pollution in Riyadh Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Yehia Abdal-Ghany Abouel-Futooh

This research is aiming at assessing the costs of social human and non human damages resulting from air pollution in Riyadh region. To fulfill this end, the data collected from its original resources by the researcher have been analyzed, and a model of assessment has been concluded. Moreover, the research was focused on the issue of industrial pollution of non-natural causes.

The research has been divided into an introduction, two sections and a conclusion. The introduction exhibits the problem and the methodology of study. Meanwhile, the first section tackles the previous natianal and unternational theoretical studies, and the concluded pollution social damages assessment form. The second section tackles the analytical frame of the study by applying the proposed model on Riyadh region. The conclusion, however, concludes the study. It has been evident that total social human and non human damages reached (339.2) Million Saudi Riyals yearly. 88.4% is the percentage of the social human damages of that total.

CONTENTS	Page

- Assessing the Social Costs of Air Pollution in Riyadh Kingdom of Saudi Arabia

  Dr. Yehia A. Abouel-Futooh **583**

- Stakeholder Theory and its Philosophical Dimensions

  Dr. Baker T. Abdul-Amir **621**

- Present Challenges Facing the Arab Human Resources and how to Overcome them

  Prof. Dr. Mohamed H. Shaban **657**

- Integrating Rigor and Relevance in Public Administration: The Contribution of Narrative Inquiry.

  Jennifer Dodge, Sonia M. Ospina & Erica Gabrielle Foldy

  Translated by:

  Rami F. Mustafa

  Revised by:

  Dr. Mohammed M. AL-Asbahi **705**

PUBLIC ADMINISTRATION

- Volume Forty Six
- Issue Number 4

*** Correspondence:**

Correspondence Concerning editing should be addressed to:
Editor, *Public Administration*, Institute of Public Administration,
P. O. Box 205, Riyadh, Saudi Arabia.
Fax: 4792136

بسم الله الرحمن الرحيم

PUBLIC ADMINISTRATION

A Professional Quarterly Journal
published by
The Institute of Public Administration,
Riyadh, Saudi Arabia

ISSN : 0256 - 9035

CONTENTS :

- Assessing the Social Costs of Air Pollution in Riyadh Kingdom of Saudi Arabia.
  Dr. Yehia A. Abouel-Futooh

- Stakeholder Theory and its Philosophical Dimensions.
  Dr. Baker T. Abdul-Amir

- Present Challenges Facing the Arab Human Resources and how to Overcome them.
  Prof. Dr. Mohamed H. Shaban

- Integrating Rigor and Relevance in Public Administration: The Contribution of Narrative Inquiry.
  Jennifer Dodge, Sonia M. Ospina & Erica Gabrielle Foldy
  Translated by: Rami F. Mustafa
  Revised by: Dr. Mohammed M. AL-Asbahi

• Volume Forty Six • Number 4 • Shawwal 1427 • Nov. 2006

PUBLIC ADMINISTRATION

A Professional Quarterly Journal
published by
the Institute of Public Administration,
Riyadh, Saudi Arabia

CONTENTS :

- Assessing the Social Costs of Air Pollution in Riyadh Kingdom of Saudi Arabia.
  Dr. Yehia A. Abouel-Futooh
- Stakeholder Theory and its Philosophical Dimensions.
  Dr. Baker T. Abdul-Amir
- Present Challenges Facing the Arab Human Resources and how to Overcome them.
  Prof. Dr. Mohamed H. Shaban
- Integrating Rigor and Relevance in Public Administration: The Contribution of Narrative Inquiry.
  Jennifer Dodge, Sonia M. Ospina & Erica Gabrielle Foldy
  Translated by:
  Rami F. Mustafa
  Revised by:
  Dr. Mohammed M. AL-Asbahi

● Volume Forty Six ● Number 4 ● Shawwal 1427 ● Nov. 2006

ص. ب. ٢٠٥ – الرياض ١١١٤١

تم التصميم والإخراج الفنى والطباعة فى الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة ١٤٢٧هـ